وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf M'SILA

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département Sciences Économiques

العنـوان

وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية

– حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إعداد الطـــالبة:
سعداوي خديجة

إشراف الدكتور:
بن عبيد فريد

لجنة المناقشة

بوعبد الله علي	.....	**رئيسا**
بن عبيد فريد	.....	**مشرفا ومقررا**
ذبيح عقيلة	.....	**مناقشا**

السنة الجامعية

2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من خصهما الله جل جلاله بقوله:
(وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)
إليك يا ريحانة الدنيا وبهجتها ومبعث العطاء والسعادة
يا من يعجز العالم عن وصفك
فأنت الأمس واليوم.....وغدا
الماضي والحاضر.....والأمل
ألف شكر على كل تضحياتك ودعواتك
إليك يا أغلى إنسانة أمي
إلى من سكن روحي.....وبقيت ذكراه في قلبي لن تروح
إلى من علمني مبادئ الحياة ومعنى الكفاح
من اقتبست منه يوما بعد يوم العبر، الأمان، الجد، المثابرة
والصدق في المعاملة ومثلي الأعلى
إهداء خاص لروحك الغالية
يا من رحلت قبل أن ترى الحلم يتحقق
يا من غدرتك الموت وغدرتنا فيك
سأكمل من أجلك حتي يبصر حلمك وحلمي النور
لأنني متأكدة من أنك ستكون معي
من المكان الذي أنت فيه
لن يكون شيء كما كان
لأن كل شيء بعدك لا معنى له
كم دعوت وتمنيت الله أن تكون معي في هذه اللحظة
لأنه حلمك قبل أن يكون حلمي
لكن مشيئة الله سبقت ولا أملك سوى
قول إن لله وإنا إليه راجعون
الله يحسن إليك كما أحسنت لنا
الله يرحمك ويسكنك فسيح جنانه
أبي
إلى من قاسموني الحلوة في
دنياي.....والمرة
إخوتي وأخواتي .....كل باسمه
الحسن والحسين
إلى الكتكوتة أسيل
إلى كل الأهل والأقارب
إلى رفيقات الدرب الدراسي
إلى الأخ نصر بمكتبة السفير
والى كل من خصني بدعوة صادقة من القلب
إلى كل من علمني حرفا
إلى كل هؤلاء.....اهدي ثمرة جهدي

خديجة

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

_ ومن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله_

و اعترافا بالفضل والجميل أتوجه بخالص الشكر وعميق

التقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور بن عبيد فريد

الذي أشرف على هذا العمل، وتعهده بالتصويب في جميع مراحل

إنجازه، وزودني بالنصائح والإرشادات التي أضاءت أمامي سبيل

البحث كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى اللجنة

المشرفة على قبولها مناقشة هذه المذكرة والشكر موصول إلى

كل من تمدرست على يده من الابتدائي إلى الجامعي وأخيرا

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب

في إنجاز هذا العمل المتواضع.

خديجة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	
تشكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الأشكال والجداول	IV
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	03
المطلب الأول: تعريف ومكونات السياسة النقدية	03
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	06
المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية وأهميتها	11
المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية	14
المطلب الأول: الأدوات الكمية	14
المطلب الثاني: الأدوات الكيفية	22
المطلب الثالث: الرقابة المباشرة على الائتمان	27
المبحث الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية ومعوقاتها	30
المطلب الأول: آليات نقل اثر السياسة النقدية	30
المطلب الثاني: البنك المركزي وضرورة استقلالية السلطة النقدية	32
المطلب الثالث: معوقات السياسة النقدية	37
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: دراسة نظرية لوسائل الدفع الالكترونية	
تمهيد	45
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية	46

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية	46
المطلب الثاني: نشأة وتطور وسائل الدفع الالكترونية	48
المطلب الثالث: أهمية وخصائص وسائل الدفع الالكترونية	50
المطلب الرابع: الوسائط المصرفية الالكترونية	54
المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكترونية	57
المطلب الأول: البطاقات البنكية الالكترونية	57
المطلب الثاني: البطاقات الذكية	61
المطلب الثالث: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية	62
المطلب الرابع: الشيكات الالكترونية والتحويلات الالكترونية	68
المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الالكترونية	72
المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية	72
المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية	76
المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني	77
خلاصة الفصل	80
الفصل الثالث تأثير النقود الإلكترونية على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية	
تمهيد	**82**
المبحث الأول: وظائف البنك المركزي في ظل استخدام وسائل الدفع الالكترونية والنقود الالكترونية	83
المطلب الأول: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة الإصدار النقدي للبنك المركزي	83
المطلب الثاني: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكا للبنوك	90
المطلب الثالث: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكا للحكومة	90
المطلب الرابع: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة	91

وتوجيه الائتمان	
المبحث الثاني: تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية	92
المطلب الأول: تأثير النقود الالكترونية على سعر إعادة الخصم	92
المطلب الثاني: تأثير النقود الالكترونية على سياسة السوق المفتوحة	95
المطلب الثالث: تأثير النقود الالكترونية على سياسة الاحتياطي القانوني	96
المبحث الثالث: واقع النقود الالكترونية في الجزائر وانعكاساتها على دور بنك الجزائر	100
المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر في الفترة (2005-2013)	101
المطلب الثاني:تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (2000-2013)	112
المطلب الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على سياسة بنك الجزائر في تسييره للكتلة النقدية	115
خلاصة الفصل	118
الخاتمة العامة	120
قائمة المراجع	127
الملاحق	139-137
ملخص	

قائمة الأشكال والجداول:

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية	10
(2-1)	أدوات السياسة النقدية	29
(3-1)	إستراتيجية البنك المركزي	42

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	عدد البطاقات المصرفية حسب الشبكة في سنة 2002.	59
(1-3)	تواريخ استخدام البطاقات البنكية من طرف مختلف الهيئات المالية	104
(02-3)	توزيع الموزعات الآلية حسب البنوك ونسبة العملية منها	108
(03-3)	توزيع نهائيات الدفع الالكتروني المركبة لدى التجار حسب البنوك	109

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أشكال لمختلفة لأشهر البطاقات العالمية	137
02	الموزع الآلي للنقود	138
03	الوجه الأمامي لبطاقة CIB	139

المقدمة العامة

تمهيد

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة البشر وتمتد آثار هذا التطور إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية. ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة التي افرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الالكترونية، ووسائل الدفع الالكترونية، والنقود الالكترونية.

ولقد شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا وكان من أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الاتصالات "الانترنت"، وذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية التي تتيحها هذه البنوك. ولم يقف التطور عند هذا الحد، وإنما ظهر على الساحة أيضا ما يعرف بالنقود الالكترونية أو النقود الرقمية، وهي عبارة عن بطاقات الكترونية تحتوي على مخزون نقدي تصلح كوسيلة للدفع، وأداة للإبراء، ووسيطا للتبادل، ولما كانت النقود الالكترونية تصلح لان تقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية (أي تلك التي يصدرها البنك المركزي)، فقد أضحى من المتوقع أن تحل هذه النقود الحديثة محل النقود القانونية على المدى الطويل.

وفي الواقع، فان انتشار النقود الالكترونية وذيوع استخدامها سوف يولد آثارا هامة من الناحية القانونية والاقتصادية والمالية، فمن المتوقع أن تفرز النقود الالكترونية مجموعة من المخاطر الأمنية والقانونية والتي ينبغي على المسؤولين الاستعداد لها مثل مخاطر التزييف والتزوير والاحتيال، بالإضافة إلى أن النقود الالكترونية سوف تخلق مناخا خصبا لبعض الجرائم الخطيرة مثل جرائم غسيل الأموال والغش.

وتعد السياسة النقدية واحدة من أهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة الاقتصادية والتي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، فهي احد العناصر المكونة لها إذ أن لها تأثيرا كبيرا على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي انكماشا أو توسعا، ناهيك عن السياسة المالية.

من ناحية أخرى ومن المتعارف عليه أن البنك المركزي هو الذي يعهد إليه في غالبية الدول بمسألة إصدار النقود، علاوة على دوره الرئيس في رسم السياسة النقدية للدولة، ومن شأن قيام جهات أخرى غير البنك المركزي بعملية خلق النقود الالكترونية – وهو ما يجري في الواقع الآن– أن يؤثر على قدرة البنك المركزي على الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال إضعاف دوره في السيطرة على حجم السيولة النقدية وسرعة دوران النقود. ففي ظل غياب نظام قانوني دقيق ومحكم، فانه سيكون من الصعب على السلطات النقدية المتخصصة أن تراقب الصفقات وكذلك الدخول لتي يتم دفعها من خلال النقود الالكترونية. لذلك ينبغي على هذا الأخير بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة في ظل انتشار النقود الالكترونية وزيادة استخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الاقتصاد الرقمي والافتراضي.

وهكذا تعتبر النقود الالكترونية وسيلة دفع حديثة النشأة، فهي آخر ما تم ابتكاره في وسائل الدفع الالكتروني، حيث تميزت بجملة من الخصائص جعلتها من اكبر التحديات التي تواجه أنشطة البنوك المركزية، وهو ما جعل آثارها على وظائف البنك المركزي محل العديد من التساؤلات والإشكاليات وخاصة دوره في إدارة السياسة النقدية.

وجاءت هذه الدراسة لتحاول تحليل هذه الآثار وإبراز مختلف جوانبها عبر:

- التعرف على البنك المركزي وسياسته النقدية؛
- التعرف على وسائل الدفع الالكترونية مع التركيز على النقود الالكترونية باعتبارها آخر ما تم ابتكاره في وسائل الدفع الالكتروني؛
- إبراز مختلف الآثار الناجمة عن استخدام النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

I.**إشكالية البحث:** يثور اهتمام كبير بين الاقتصاديين والسلطات النقدية والمصرفية المسؤولة على النطاقين المحلي والدولي بشأن انعكاس النقود الالكترونية على وظائف البنوك المركزية ومسؤوليتها بشأن إدارة السياسة النقدية، وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- **ما هو تأثير النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية ؟**

ويمكن تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تحدث النقود الالكترونية تغييرا جوهريا على وظائف البنك المركزي في ظل التحول إلى الاقتصاد الافتراضي؟.
- هل التوسع في استخدام النقود الالكترونية من شأنه أن يقلص دور البنك المركزي في إصداره للنقد؟.
- ما هو واقع النقود الالكترونية في الجزائر، وهل لها تأثير على دور بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية؟.

II. فرضيات البحث

كإجابة أولية عن الإشكالية والأسئلة الفرعية سنعتمد على الفرضيات التالية:

- تحدث النقود الالكترونية تغييرا جوهريا على وظائف البنك المركزي في ظل تحول الاقتصاد إلى اقتصاد افتراضي؛
- التوسع في استخدام النقود الالكترونية من شأنه أن يقلص دور البنك المركزي في إصداره للنقد؛
- لكي تكون هناك إدارة فعالة للبنك المركزي للسياسة النقدية لا بد من وجود ضوابط لإصدار النقود الالكترونية.
- كيف يمكن للنقود الالكترونية ان تشكل تهديدا على الية تنفيذ السياسة النقدية؛
- يعد استخدام النقود الالكترونية محدودا في الجزائر وبالتالي ليس لها تأثير على دور بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.

III.أهمية البحث

تستمد أهمية من أهمية الدور الذي تلعبه النقديات في الاقتصاد، وضرورة مسايرة التطور المصرفي الذي يعتبر دعامة التطور الاقتصادي، فأصبح من المهم اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي تحقق للبنوك عوائد وأرباح من جهة، وتقلل من تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى، وبالمقابل تحقق رضا العملاء وراحتهم، والأهم في ذلك أن تساهم في تطوير اقتصاد

الدولة لما لها من تأثير على السياسات الاقتصادية وبالأخص على السياسة النقدية، ذلك لأن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

كما يستمد البحث أهميته من أهمية محصلة هذا التطور الذي سجل ظهور جرائم الكترونية تتطلب مواجهة ومكافحة من نوع خاص مستمد من طبيعة تلك الجرائم حديثة النشأة.

IV.أهداف البحث

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- أول مهمة لبحثنا هي الإجابة عن الإشكالية المطروحة وهي معرفة تأثير النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية؛
- تقييم وسائل الدفع الحديثة؛
- محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع الالكتروني ومقارنتها بالتجربة العالمية، وذلك لمعرفة الحلول التي بلغتها، واهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة؛
- كذلك محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع.

V. حدود الدراسة

تتحدد دراستنا للموضوع من جانبين الزماني والمكاني:

- الجانب المكاني: تدور الدراسة حول التجربة العالمية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة؛

VI. أما الجانب الزماني فيمكن أن يتحدد من انطلاق الجزائر في برنامج تحديث وسائل الدفع من 2006 إلى 2013.

VII. أسباب اختيار الموضوع

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع محل الدراسة هي:

- استمرارية ظهور الابتكارات الدولية المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية، ومواصلة الجهود المهتمة بالقضاء على العراقيل التي تحد من انتشار ونجاح هذه الوسائل.
- الثورة الالكترونية العالمية ضمن إطار اقتصادي بحت؛
- حداثة الموضوع محط اهتمام في السنوات الأخيرة؛
- الفضولية في فهم المصطلحات البنكية حديثة النشأة والتي بدأ ذكرها يتكرر في الآونة الأخيرة، كالتجارة الالكترونية، التوقيع الالكتروني، ماهية البطاقات البنكية والذكية وكيفية عملها، الجرائم الالكترونية... الخ؛
- غموض مفهوم النقود الالكترونية في الاقتصاد الافتراضي، وهذا يستوجب أن نحدد بدقة تعريف النقود الالكترونية ونعرض الآراء المختلفة حول الموضوع؛
- إبداء الآراء المختلفة حول إمكانية تأثير النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية في إدارتها للسياسة النقدية.

VIII. أدوات ومنهج الدراسة

نظرا لنقص مراجع متخصصة في وسائل الدفع فقد اعتمدنا بالدرجة الأولى على الكتب والمجلات والملتقيات، كما اعتمدنا على المواقع الالكترونية التي وجدناها غنية في تناولها لمواضيع التجارة الالكترونية وطرق الدفع فيها.

أما منهج الدراسة المتبع فهو المنهج الاستقرائي الوصفي ، حيث تم التعرض لمجموعة من القضايا الجزئية أين اعتمدنا على فرضيات قصد الوصول إلى نتائج معينة، كما تخلل هذه الدراسة استعراض وصفي لوسائل الدفع الالكترونية التي سبقها موجز تاريخي يتعرض لأهم المراحل التي مرت بها، بالإضافة إلى دراسة السياسة النقدية وكل الجوانب المتعلقة بها، وفي الأخير لمحة عن التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع الالكترونية.

IX. الخطة المقترحة

تضمنت هذه الدراسة مقدمة وثلاث فصول وخاتمة كمايلي:

- **الفصل الأول**: الإطار النظري للسياسة النقدية، حيث تناولنا في هذا الفصل ماهية السياسة النقدية بإبراز مفهومها وأهدافها النهائية وأهميتها كما تطرقنا لأدوات السياسة النقدية سواء أكانت كمية أو كيفية بالإضافة لقنوات إبلاغ أثر السياسة النقدية وكذلك التعريف بالبنك المركزي أهدافه ووظائفه وإستراتيجيته في تحقيق أهداف السياسة النقدية باعتباره واضع وراسم ومنفذ لهذه السياسة.

- **أما الفصل الثاني**: دراسة نظرية لوسائل الدفع الالكترونية، حيث نتعرض في هذا الفصل إلى دراسة وصفية عن وسائل الدفع الالكترونية بتعريفها والتعرف على الوسائط المصرفية الالكترونية التي تعتمد عليها مع ذكر أهم البطاقات الالكترونية كالبطاقات البنكية والبطاقة الذكية وبشكل خاص أحدث هذه الوسائل النقود الالكترونية، وفي الأخير تقييم هذه الوسائل من خلال التعرف عن العوامل المساعدة على نجاحها والعوامل المعرقلة لها.

- وختاما في **الفصل الثالث**: تم التطرق لأثر النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية بصف عامة حيث تم رصد أثر هذه النقود على كل من وظائف البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية، وفي الأخير تطرقنا لواقع النقود الالكترونية في الجزائر وانعكاساتها على دور بنك الجزائر بصفة خاصة.

X. الدارسات السابقة

- **دراسة لوصيف عمار"إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة للتجربة الجزائرية"**، حيث تناولت هذه الدراسة ثلاث فصول تخلل الفصل الأول دراسة وصفية لوسائل الدفع وتطورها وصولا إلى وسائل الدفع الالكترونية، في حين تناول الفصل الثاني انعكاسات وسائل الدفع الالكترونية على مستقبل وسائل الدفع التقليدية، أما الفصل الثالث فتعرض لإستراتيجية نظام الدفع في الجزائر حيث تخلله استعراض لواقع نظام المدفوعات الجزائري.

وتختلف دراستي عن هذه الدراسة في أنها تخصصت بوسائل الدفع الالكترونية دون الإشارة للوسائل التقليدية، بالإضافة إلى ارتباط الموضوع بالسياسة النقدية ومدى تأثرها بهذه الوسائل؛

- **دراسة واقد يوسف "النظام القانوني للدفع الالكتروني"**، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناول الفصل الأول ماهية الدفع الالكتروني، أما الفصل الثاني فستهدف مخاطر الدفع الالكتروني والحماية منها.

وأوجه الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستي، في أن هذه الدراسة عالجت الموضوع من زاوية قانونية بحتة وركزت على الجانب القانوني للمخاطر التي تثرها وسائل الدفع الالكترونية، في حين أن دراستي تطرقت للجانب والشق الاقتصادي حيث صوبت لتبيان اثر هذه الوسائل على السياسة النقدية وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الكلية؛

- **دراسة لمخلطي خضرة "أثر انتشار النقود الالكترونية على الإصدار النقدي"**، حيث قسمت هذه الدراسة لثلاث فصول، تضمن الفصل الأول دراسة نظرية للنقود الالكترونية، في حين تناول الفصل الثاني الإطار النظري للسياسة النقدية والبنك المركزي، أما الفصل الثالث والأخير فهو عبارة عن دراسة حالة الصين.

أما عن أوجه الاختلاف ففي هذه الدراسة تم التطرق فقط للنقود الالكترونية أما دراستي فتناولت وسائل الدفع الالكترونية بصفة عامة كما تطرقت لأحدث واهم أنواع وسائل الدفع الالكترونية ونفس الشيء تناولت في فصلها الأخير تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية، كما أن الدراسة السابقة حصرت أثر النقود الالكترونية على وظيفة الإصدار النقدي، على عكس دراستي التي تطرقت لتأثير النقود الالكترونية على وظائف أخرى للبنك المركزي بالإضافة لوظيفة الإصدار النقدي وظيفته كبنك للبنوك ووظيفته كبنك للحكومة ومستشارها المالي، كما تخللها إعطاء صورة عن واقع النقود الالكترونية في الجزائر، أما الدراسة السابقة فتناولت حالة الصين.

XI. صعوبات الدراسة:

لقد واجهتني مجموعة من الصعوبات التي حالت دون إتمام بحثي في وقت مبكر، ومن بين هذه الصعوبات:

- ضيق الوقت.
- قلة المراجع من حيث صعوبة الحصول عليها؛
- ندرة المراجع التي عالجت الموضوع؛
- قلة المراجع المتخصصة في وسائل الدفع الالكترونية؛
- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، خاصة الشق المتعلق بالجزائر؛
- عدم وجود دراسة مطابقة عالجت أثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية؛
- عدم الاستقبال من طرف الهيئات والمؤسسات المالية، فلقد توجهنا لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"، والبنك الوطني الجزائري، وفي الأخير قصدنا فرع بنك الجزائر بولاية المسيلة ولم تتحصل عن الاحصائيات.

الفصل الأول:

الاطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من أهم وسائل السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي من خلال المعطيات النقدية بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي بشكل عام.

ويتم التخطيط لهذه السياسة في البنك المركزي والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية.

بذلك تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك باستخدام ما تملكه من أدوات سواء كانت كمية أو كيفية.

لكن ما نلاحظه أن السياسة النقدية نجدها أكثر فعالية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية وهذا لعدة اعتبارات منها غياب قنوات إبلاغ السياسة النقدية ومن هنا كان على تلك الدول العمل على تفعيل السياسة النقدية في اقتصادياتها.

وللإطاحة بجوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية ومعوقاتها.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

أثبتت الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة الرئيسية التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دورا في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا ماجعلها تتصدر السياسات الاقتصادية لعدة عقود.

المطلب الأول: تعريف ومكونات السياسة النقدية

إن السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا، ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتابتهم تبرز بين الحين والأخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث اختلف هؤلاء في وضع تعريف موحد للسياسة النقدية أو تحديد معنى للسياسة النقدية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية كمايلي:

فقد عرفت على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.[1]

وعرفت كذلك على أنها: مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن اجل ضمان استقرار أسعار الصرف.[2]

[1] جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 86.

[2] العلواني عديلة، الميسر في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 113.

وحسب فوزي القيسي: هي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان. باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك.

هي إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة.[1]

السياسة النقدية هي مجموعة الأعمال والتدابير التي يقوم بها المصرف المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

المقصود بالسياسة النقدية هو تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

– ويندرج عمل السلطات النقدية تقليديا في إطار "السياسة الاقتصادية" بمظاهرها المختلفة الأهداف التي يرمز لها "بالمربع السحري": معدلات نمو عالية – استخدام كامل – استقرار سعر النقد – توازن ميزان المدفوعات.

أما اليوم فقد غدت السياسة النقدية أكثر التفافا حول هدف مركزي أساسي هو "الاستقرار النقدي"، المتمثل في تخفيض"معدلات التضخم" أو إلغاءه إن أمكن للحفاظ على القوة الشرائية.

وتشمل السياسة النقدية نوعين من القرارات:

أولا: ففيما يخص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو "قرار سياسي" يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة.

ثانيا: وأما وسائل تحقيق تلك الأهداف فهي "مقررات" تتصل بالبنك المركزي بالتنسيق مع الجهات السياسية. [2]

[1]- pascal goudron, sylve le Carpenter, economie monétaire et financier, 5eme édition economic de, Paris, 2008, a p285.

[2]- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 173.

وفي الأخير فتأخر ظهور مصطلح السياسة النقدية لا يعني عدم وجود التطبيق العملي لها قبل ذلك، فقد قامت الدولة الإسلامية في بداية الأمر بسك النقود وتمييز الخالص من المغشوش منها وتحديد مقدار المتداول منها، حفظا للحقوق وتحقيقا لاستقرار الأسعار، وكل ذلك من صميم السياسة النقدية.[1]

إذا تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشي وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود.

وكتعريف عام للسياسة النقدية: "السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على حالة الاقتصاد، باستعمال مجموعة الوسائل التي يتبناها البنك المركزي من اجل تحقيق الأهداف التي حددها لها القانون".[2]

الفرع الثاني: مكونات السياسة النقدية

تتكون من هيكلين اثنين هما:

أولا: المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد وتتكون من:

1. البنك المركزي الذي يلعب عدة ادوار؛
2. الخزينة العمومية التي تلعب دورا كبيرا في الإشراف على الجهاز البنكي؛
3. وزارة المالية التي تسير بطريقة مباشرة الحياة المصرفية عن طريق الخزينة، وعن طريق تأثيرها على البنك المركزي من خلال هيئاته المنظمة والتي تتكفل الدولة بطريقة أو بأخرى بتعيين أعضاءه.

ثانيا: التنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني فعلى سبيل المثال في "الجزائر"مجلس النقد والقرض الذي أسس سنة 1990، ويضم هذا المجلس مجموعة أعضائه من محافظ بنك

[1]- حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص.72.

[2]– بن يخلف كمال، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم(حالة الاقتصاد الجزائري)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص3.

الجزائر ووزير المالية، أمين الخزينة العمومية وممثلين عن البنوك وقطاعات النشاط الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف، وفيما يلي شرح مبسط لهذه الأهداف بصفة عامة على أن يتم التطرق لأبعاد هذه الأهداف في إطار مبادئ كل نظام عند الحديث عن أدوات السياسة النقدية:

الفرع الأول: العمل على استقرار قيمة النقود

يعد تحقيق استقرار قيمة النقود وسيلة هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ولذلك تسعى السلطات النقدية لتحقيقه من خلال تفادي العوامل المسببة للازمات الاقتصادية من تضخم وانكماش، عن طريق إدارة عرض النقود، بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسبة مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، فيتوازن الادخار والاستثمار المرغوبين، ويتحقق مستوى الاستخدام الكامل، أما الأسعار فتبقى حرة في التغير تبعا للتغيرات في مستوى الكفاءة الإنتاجية وتبعا للتغيرات في تفصيلات المستهلكين بين الأنواع المختلفة للسلع، ويتطلب استقرار قيمة النقود تدخلا مستمرا من قبل السلطة النقدية، للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقد.[2]

إن الآثار السلبية للازمات الاقتصادية، وخاصة حالة التضخم منها، جعلت "هدف استقرار المستوى العام للأسعار"، من خلال استقرار قيمة النقود هدفا استراتيجيا يمكن أن تتحقق من خلاله معدلات جيدة في النمو الاقتصادي، مما جعت مختلف الدول المتقدمة تتجه في الآونة الأخيرة نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار

[1]- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، الجزائر، 2008، ص ص 200، 201.

[2]- عبد الله وموفق الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد الكرك، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 325.

الأسعار، وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف، ويأتي إعطائه الأولوية لهدف استقرار الأسعار "للأسباب التالية":[1]

أولا: تتمتع السلطة النقدية بقدرتها على تحقيق هذا الهدف أكثر من أي سياسة أخرى وقدرة اقل على تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية.

ثانيا: إن تعدد الأهداف يقلل من القدرة على تحميل المسؤولية للبنك المركزي والدولة فالفشل في تحقيق هدف معين يمكن تبريره بالاهتمام بالأهداف الأخرى.

ثالثا: يعد تحقيق هدف استقرار الأسعار تحققا آليا لأهداف أخرى، وهو م لوحظ فعلا في الدول مثل ألمانيا وسويسرا وغيرهما، حيث انخفضت معدلات التضخم وقل عجز الموازنة موازاة مع تحقيق النمو الاقتصادي.

– ذلك أن انخفاض قيمة النقود يعني:

1. عدم صلاحية النقود لأداء دورها كوحدة حساب عادلة وأمينة، فيجعل النقود أداة ظالمة للمدفوعات الآجلة، ومخزنا غير موثوق به للقيمة، فيظلم الناس بعضهم بعض ولو عن غير قصد، من خلال انخفاض القيمة الحقيقة للوحدة النقدية؛
2. زيادة الاستهلاك على حساب الادخار طالما أن الادخار يعني فقد جزء من القيمة الحقيقية للرصيد النقدي؛
3. عدم التقين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، فيمكن للمستثمر أن يقبل بانجاز مشروع لا يعرف كم ستكون تكلفته في المستقبل، في ظل عدم استقرار قيمة النقود مما يؤدي إلى تقليل حجم النشاط الإنتاجي؛
4. يزيد سوء توزيع الدخول، حيث يتأثر أصحاب الدخول الثابتة والدائنون بانخفاض قيمة النقود، مما يعني ظلما كبيرا لفئة واسعة من المجتمع.

وعليه فان تحقيق استقرار قيمة النقود هو "الهدف الرئيسي" للسياسة النقدية لأهميته البالغة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

---

[1]- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 260.

من بين الدول التي سارت شوطا كبيرا في تحقيق هدف استقرار النقود ومعالجة التضخم، تلك الدول التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية أكثر وخاصة ألمانيا وسويسرا ونيوزيلندا.[1]

الفرع الثاني: تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل القومي

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل، وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وتحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلال أمثل، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها.[2]

الفرع الثالث: المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي بما يخدم الاقتصاد القومي

يتطلب تحقيق الهدفين السابقين، تحقيق تطور في المؤسسات المصرفية والمالية بما يتلاءم وطبيعة النظام الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها،ويعتمد ذلك على الأسس التالية:

أولا: تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة، سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة، مما يمكن المصرف المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية.

ثانيا: إيجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية.[3]

---

[1]– نفس المرجع، ص260.

[2]– وسام ملاك، النقود والسياسات الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 261.

[3]- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر،2007، ص63.

ثالثا: اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية، التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.[1]

الفرع الرابع: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لدولة ما هو "سجل منتظم بجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة"، وتستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي(الموازنة العامة) بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات)، كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه "الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي، نتيجة لمبادلاته ومعاملاته خلال فترة تحدد عادة بسنة "، ويمكن التعرف بواسطته على درجة التقدم الاقتصادي وتحديد مركز الدولة المالي بالنسبة للعالم الخارجي.

وفي الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو عجز تسعي الدولة لتلافيه باستخدام وسائل منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

فالعجز يتطلب سياسة نقدية تتفادى "الضغوط التضخمية" التي ترفع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى ضعف قوتها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية، فتتحجم الدول الأخرى عن استيرادها، بينما يسعى المستوردون في الداخل إلى جلب السلع الأجنبية ببيعها بأسعار اقل من أسعار السلع المحلية، فيزداد عجز ميزان المدفوعات، والسياسة النقدية السليمة هنا هي "إتباع سياسة انكماشية" للحد من ارتفاع الأسعار وذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.[2]

حيث يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح أو تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع "سعر إعادة الخصم" فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشيع الصادرات وتخفيض الوردات.

[1] – جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 94.

[2] – مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 64.

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

وهناك أهداف أخرى للسياسة النقدية وتتمثل فيما يلي:[1]

- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل

وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

- مكافحة التقلبات الدورية

من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم وانكماش والتخفيض من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد القومي لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل) وبعبارة أخرى "الحفاظ على الاستقرار النقدي" وذلك من خلال "التعادل بين الادخار والاستثمار".[2]

الشكل رقم (1-1): المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

[1]- جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 95.

[2]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بسكرة، الجزائر، 2005، ص100.

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية وأهميتها

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة أنواع السياسة النقدية حيث نميز بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية، في حين سنتطرق في الجزء الثاني لأهمية السياسة النقدية.

الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة ومحاولة معالجتها.

وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من السياسات النقدية هما:

- السياسة النقدية التوسعية
- السياسة النقدية الانكماشية

أولا: السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي)

تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي اكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات ذلك لان زيادة كمية النقود من شانه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.

عموما تستخدم هذه السياسة في حالات الركود الاقتصادي لتشجيع الانتعاش والازدهار الاقتصاديين ومن أدواتها:

1. تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري؛
2. تخفيض سعر إعادة الخصم؛
3. يدخل البنك المركزي مشتريا للسندات الحكومية.[1]

[1]– إياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 261.

ثانيا: السياسة النقدية الانكماشية (الاتجاه الانكماشي)

يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي فان هدف هذه السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لان ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج القومي وكذا التوظيف أو العمالة.[1]

عموما تستخدم هذه السياسة في حالة الانتعاش، ومن أدواتها:

1. زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري؛
2. زيادة نسبة إعادة الخصم؛
3. يدخل البنك المركزي بائعا للسندات الحكومية.[2]

الفرع الثاني: أهمية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني وفي "اقتصاديات التكتلات" بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيهه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في البلاد النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية بصورة مباشرة إلى المتغيرات الحقيقية بحيث يأخذ المسار التالي:

- سياسة نقدية مكونات الطلب الداخلي "أسواق الأصول الحقيقية":

[1]- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 99.

[2]– إياد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 262.

فالاضطراب في الأسواق النقدية والمالية يجعل الآثار المترتبة على كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية (البدائل النقدية والمالية) ولكنها تنتقل مباشرة إلى سوق الأصول الحقيقية وأنها تلعب دورا حيويا خاصة في أوقات التضخم.[1]

وبذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تأدية النقود لسائر وظائفها بفعالية سواء لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم ومستودع للثروة، وهى ضرورية لسير النشاط الاقتصادي واستمراره وتطوره، أو تعلق الأمر بوظائفها الحركية التي تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي واتجاهاته ومعدلات نموه من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة، فيترتب عليها التأثير على المستوى العام للأسعار وتوجيه مساره، وتشجيع أو تحجيم قطاع الإنتاج حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد أو رواج، والتأثير في توزيع الثروة في المجتمع عن طريق التغيير في قيمة النقود.

ونخلص مما سبق إلى القول بأن السياسة النقدية حظيت بذلك الاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي ونذكر منها:

1. التحكم في كمية النقود وحجم الائتمان وتحقيق الاستقرار النقدي فالاقتصادي؛
2. التحكم في اتجاهات وتركيب وبنية النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه عن طريق التأثير في حجم الائتمان المنساب والتحكم في بنيته ومجالاته.[2]

[1]– صالحي صالح، أدوتا السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد العاشر، الحلقة من (1–5)، الجزائر، 2013.

[2]- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد06، الجزائر، 2008.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تمارس البنوك المركزية ثلاث أنواع رئيسية من الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، ينتمي إلى كل نوع منها عدد من الأساليب أو السياسات التي يختلف مدى اعتماد البنك المركزي عليها باختلاف البنيان الاقتصادي الذي يزاول عمله فيه وتغير الظروف المحيطة بمزاولة سياساته.

المطلب الأول: الأدوات الكمية

وتهدف إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان في مجموعة بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد استعماله فيها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي، بما يترتب على ذلك من التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.

ويطلق عليها كذلك أدوات الرقابة الكمية على الائتمان، وتتضمن هذه الرقابة الأدوات والأساليب الأساسية وهي:

- سياسة سعر الخصم؛
- سياسة السوق المفتوحة؛
- سياسة الاحتياطي الإلزامي.

الفرع الأول: سياسة سعر الخصم أو سعر إعادة الخصم:

أولا: تعريف سعر إعادة الخصم

تعتبر هذه الأداة من أولى الأدوات الكمية استعمالا في التأثير على السيولة والائتمان، و نعنى به معدل الفائدة التي يتحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له، فتحديد معدل الخصم من طرف البنك المركزي يؤثر في قروض البنوك التجارية. [1]

[1]- بن يخلف كمال، مرجع سابق، ص7.

وبالتالي هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية بغية التأثير في حجم الائتمان المتاح، فالبنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي كلما احتاجت إلى موارد نقدية إضافية لتمويل عملياتها المصرفية، باعتباره بنكا للبنوك والمقرض الأخير للجهاز المصرفي، سواء بالاقتراض المباشر أو مقابل إعادة خصم أذونات الخزانة والأوراق المالية والتجارية.

وهي أقدم وسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة، حيث استخدمها بنك انجلترا أول مرة سنة 1839، اثر إحدى الأزمات الاقتصادية الأولى للاقتصاد الرأسمالي.[1]

ثانيا: آلية سير أداة إعادة الخصم

1. **في حالة التضخم:** يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثل في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل مما يدفع المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض، فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.
2. **أما في حالة الانكماش:** أي إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فانه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتسنى للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في عملية منح الائتمان وبالتالي سيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع.[2]

[1]– ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 355.

[2]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 202.

ثالثا: فعالية سياسة سعر الخصم

تتوقف فعالية هذه السياسة على تحقيق عدة شروط أهمها:

1. أن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه، وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال والواقع أن فعالية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذه القروض؛
2. أن يكون الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة بمعنى يزيد إذا انخفض وينقص إذا ارتفع، لكن هذه الحساسية ليست كبيرة في جميع الأوقات فبجرد رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي ليس كافيا لان يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القروض، ومع ذلك فان لسياسة الخصم تأثيرا نفسيا، إذ ترى البنوك في تغييره إيعازا لها من البنك المركزي باتخاذ سياسة معينة، وتهديدا مستقرا باتخاذ إجراءات فعالة أخرى إن لم تفلح هذه المحاولة أو السياسة. [1]

وفي الأخير فان سياسة سعر الخصم تصبح أداة اقل فعالية في حالة الكساد منه في التضخم.[2]

الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة

أولا: تعريف سياسة السوق المفتوحة

تعني هذه السياسة أن يدخل البنك المركزي في السوق بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من جميع الأنواع وعلى الأخص السندات الحكومية من مختلف الآجال في سوق الأوراق

[1] – محمد ولد محمد الزين، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 26.

[2] - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 124.

المالية، ولقد ظهرت هذه الأداة بعد "1930" بعد اكتشاف محدودية أداة سعر الخصم، حيث تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فبينما يحاول البنك المركزي من خلال سياسة سعر الخصم التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدية، لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية، نجده على العكس من ذلك يحاول من خلال سياسة السوق المفتوحة التأثير في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذه السوق بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وعلى خلاف سياسة الخصم التي يتم اتخذها داخل البنك المركزي، فان سياسة السوق المفتوحة يتم التعامل بها خارج البنك المركزي أي في السوق. ومن هنا أطلق على هذا التعامل سياسة السوق المفتوحة. [1]

وتعتبر هذه السياسة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فيردمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.[2]

أما كينز فانه يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثيرا مباشرا على المعروض النقدي.

ثانيا: آلية سير سياسة السوق المفتوحة

1. **في حالة التضخم:** يتدخل البنك المركزي بصفته بائعا للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبدائل للنقود، فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.
2. **أما في حالة الانكماش:** يتدخل البنك المركزي بصفته مشتريا للأوراق المالية ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى رواجها ووفرتها، محاولا إحداث نوع من الانتعاش الاقتصادي عندما ينزل إلى السوق كمشتري، الشيء الذي يساعد البنوك الحصول على سيولة إضافية والقيام بقرض الاقتصاد.

[1] - عبد الله الطاهر، موفق الخليل، مرجع سابق، ص 331.

[2] – بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 125.

فسياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلى تغيير حجم النقود وتغيير حجم القروض، وقد تهدف من الناحية التمويلية قيام البنك المركزي بقرض الخزينة العمومية من خلال شراء السندات العمومية. [1]

ثالثا: فعالية سياسة السوق المفتوحة

تتوقف فعالية هذه السياسة على ما يلي:

1. لقد بينت التجارب أن سياسة السوق المفتوحة تنجح عندما يعزم البنك المركزي على النقص من السيولة أكثر من نجاحها عندما يريد أن يزيد في السيولة، لأن في الوضعية الأخيرة لا يكفي أن ينزل البنك المركزي إلى السوق لشراء القيم الحكومية، بل من الضروري أن يجد بائعين لهذه القيم، ومن الضروري بالخصوص أن ترغب المشروعات اقتراض الأموال بعد أن تتوفر لدى البنوك؛
2. كما أن الشرط الأساسي لنجاح سياسة السوق المفتوحة يرتبط بوجود معاملات جد منتعشة للسندات بحيث يكون عرضها وطلبها في مستوى كبير، وأن تكون للبنوك بصفة خاصة تقاليد في الحفاظ على مقادير وافرة في سندات الخزينة كما هو الحال في البلاد المتقدمة اقتصاديا؛[2]
3. وجود أسواق مالية متطورة، فان لم توجد هذه الأسواق أصلا أو كانت أسواق بدائية وغير مندمجة في الاقتصاد القومي بحيث لا تؤثر على سلوك الأفراد، فمن الواضح أن عمليات السوق المفتوحة ستكون عديمة الأثر أو على الأقل محدودة جدا وهذا هو الغالب في كثير من البلدان خاصة النامية منها؛
4. توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق؛
5. عدم عرقلة البنوك التجارية لهدف البنك المركزي من هذه السياسة وذلك بإقدامها على خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي؛
6. كما أن فعالية هذه السياسة تتحقق بتلاقي إرادتين، "البنك المركزي" من جانب، "والبنوك التجارية والمشروعات الأخرى" من جانب أخر.

---

[1] – ناظم محمد نوري، محمد موسى الشروف، مرجع سابق، ص 356.

[2]- ضياء مجدي الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 265.

وفي الأخير تتحدد فعالية سياسة السوق المفتوحة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل.[1]

الفرع الثالث: سياسة الاحتياطي القانوني

أولا: تعريف سياسة الاحتياطي القانوني

يقتضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي يطلق عليها نسبة الاحتياطي القانوني، ويحق للبنك المركزي تغير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان.

يتمثل الاحتياطي الإلزامي أيضا في نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي.[2]

وقد كان الغرض من استخدام هذه الوسيلة في البداية ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالها، أما اليوم فإنها تتخذ بالدرجة الأولى أداة للرقابة على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية.

وتعد هذه الوسيلة سياسة نقدية بحتة، فتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يعنى زيادة إمكانيات التوسع في سياسة خلق النقود أو العكس، أما غيرها سياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة فتتبعها دائما سياسة مالية معينة ترغب الدولة في تطبيقها.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تطبق أداة الاحتياطي الإجباري سنة "1933"، لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم، ففرنسا لم تعتمد هذه الأداة إلا سنة "1967"، وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في "14 افريل1990" الذي نص في مادته الثانية على ما يلي: {يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا

[1] – حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 45.

[2]- محمد ولد محمد الزين، مرجع سابق، ص 28.

ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية يدعى الاحتياطي الإلزامي.

لا يمكن للاحتياطي الإلزامي أن يتعدى ثمانية وعشرين بالمائة (28%) من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا انه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا، وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة تساوي 1% من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة}.[1]

لقد بدأ البنك المركزي الجزائري في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية ب2% على مجموع الودائع لأول مرة بموجب التعليمة "94-73" لبنك الجزائر المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري الصادرة في "28 نوفمبر "1994".

ثانيا: آلية سير سياسة الاحتياطي القانوني

1. في حالة أو في أوقات التضخم: وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة البنوك التجارية، فتنخفض قدرتها على الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار وهذا يسمح بخفض النمو؛
2. أما في الانكماش أو الركود الاقتصادي: يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة أي الإفراج على جزء كبير من سيولة البنك التجاري، وبالتالي تزيد قدرة هذا الأخير على خلق الائتمان وزيادة النشاط الاقتصادي.[2]

[1] – جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 75.

[2]- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الأردن، 2014، ص81.

ثالثا: فعالية سياسة الاحتياطي القانوني

تتوقف فعالية هذه الأداة على ما يلي:

1. عدم وجود تسرب نقدي؛
2. عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج إطار البنك المركزي؛ [1]
3. مدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من طرف السلطات النقدية.

هذه السياسة ذات فعالية في حالة قبض الائتمان في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار، إذ تجبر البنوك التجارية على إفناء نقود الودائع التي تكفلها للمجتمع مما يعني انخفاضا في حجم العرض الكلي للنقود ومن ثم الإنفاق الكلي، وهي لا تتمتع بمثل هذه القدر من الفعالية عندما تستخدم من اجل بسط الائتمان في أوقات التراجع والكساد، ويرجع السبب في هذا إلى عدم التجاء رجال الأعمال بكثرة إلى البنوك طلبا للائتمان في هذه الأوقات يجعل من قدرة البنوك التجارية على بسط الائتمان نتيجة لسياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن مجرد قدرة نظرية فحسب ليس من شأنها التحول إلى واقع مادي ملموس.

ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني على نطاق واسع لكونه سهل الإدارة والتطبيق، خاصة إذا كان موحدا بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك.

وفي الأخير وعلى أية حال فانه يمكن لسياسة السوق المفتوحة أن تقوم تقريبا في نهاية الأمر بنفس الدور الذي يقوم به سياسة تغيير نسبة السيولة، والواقع أن سياسة السوق المفتوحة هي أكثر فعالية من اجل تحقيق التغيرات البسيطة في حالة الائتمان، في حين أن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد النقدي هي أكثر فعالية من اجل تحقيق التغيرات الكبيرة والجذرية في هذه الحالة، على انه وبصفة عامة تظل سياسة التغيير في نسبة السيولة أكثر

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص142.

تأثيرا في الدول النامية وحيث تكون عمليات السوق المفتوحة ضئيلة الأثر كما سبق أن اشرنا. [1]

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية

في الوقت الذي تعتبر فيه الأدوات التقليدية غير المباشرة من الأدوات الرئيسية والهامة التي تستخدمها البنوك المركزية في الدول المتقدمة للتأثير في عرض النقود وحجم الائتمان، كما تتمتع به هذه الدول من خصائص تتوافر فيها البيئة الصالحة لعمل هذه الأدوات، والمتمثلة بوجود أسواق مالية متطورة، وجهاز مصرفي متطور، ووجود وعي مصرفي ومالي متقدم، بينما في الدول النامية تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام الأدوات النوعية أو الأدوات النقدية المباشرة، بسبب ضعف نمو الأسواق المالية والأجهزة المصرفية، وانخفاض مستوى الوعي المصرفي المالي لدى أفراد المجتمع.

وتستخدم الأدوات المباشرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما نوعا، من أهمها[2]:

الفرع الأول: تأطير الائتمان أو التسهيلات الائتمانية

إن تأطير الائتمان هو تدخل السلطات النقدية بما تملكه من سلطة إدارية ونقدية بتحديد "سقف القروض الممنوحة" ونسبها واتجاهاتها، وفق رزنامة زمنية موزعة على السنة أي هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. [3]

---

[1]- عبد الله الطاهر وموفق الخليل، مرجع سابق، ص 333.

[2]- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 206.

[3]– معمري ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014، 41.

وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات يفرض البنك المركزي تدخله بعقوبات تنص عليها قوانين تلك الدولة، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

وفي حالة عدم الوصول بالائتمان الممنوح إلى سقفه المحدد، يمكن السماح للباقي المسمى "القدر المتبقي" بتوزيعه على الأشهر الستة المتبقية. [1]

باختصار تأطير الائتمان هو ضبط حجم القروض الموزعة، وهي أداة كمية مباشرة، ونجد في اصطلاح تأطير الائتمان مفهومين:

- الأول التأطير الشامل للائتمان: ويعني ترك المبادرة للمصرف في اختيار التمويلات التي يراها مناسبة له؛
- والثاني هو التأطير الانتقائي: الذي يتيح للمصرف حيزا ضيقا من المبادرة.

أولا: ايجابيات تأطير الائتمان

1. يفيد في ضبط الكتلة النقدية، بسبب مراقبة النقود عند المصدر، وطبقته بعض الدول كفرنسا وبريطانيا؛ [2]
2. يسمح بمراقبة مراحل الدورة الاقتصادية من رواج وانكماش، عن طريق تقنين قروض الاستهلاك.

ثانيا: سلبيات تأطير الائتمان

استعمال هذه الأداة يؤدي إلى تشوهات قطاعية، مما دفع بالكثير من الدول المتقدمة إلى التخلي عنها وتتمثل فيما يلي:

1. يحد من مجال ومزايا المنافسة؛

[1]– عبد الله الطاهر وموفق الخليل، مرجع سابق، ص 333.

[2]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص ص 165– 166.

2. مجحف بالمؤسسات الصغيرة، لأن القروض تمنح للزبون المهم لها في إطار تقييد الائتمان، وبالتالي لا تشجع الاستثمارات الجديدة؛
3. تأطير الائتمان يفسد قانون السوق المتعلق بتحديد سعر الفائدة المؤدي إلى التوازن الاقتصادي.[1]

من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان " تحديد الهامش المطلوب"، وتستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي يمكن أن تمنح كتسهيلات ائتمانية للمقرضين.

كما يستخدم هذا الأسلوب لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك بحيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتي ينساق والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.[2]

الفرع الثاني: حد أدنى من السيولة

تعنى السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري، من خلال احتفاظه بأرصدة نقدية سائلة أو أصول يمكن تحويلها لنقد سائل بسهولة دون تكبد خسارة، وحسب نظرية إدارة الخصوم تكمن أهمية السيولة في شيئين:

- تجنب مخاطر طلبات السحب من المودعين؛
- تلبية رغبات طالبي القروض بأنواعها بغية تحقيق الأرباح.

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.[3]

---

[1]- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 207.

[2]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 166.

[3]- عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص2009.

الفرع الثالث: ودائع مشروطة للاستيراد

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، أي بموجب هذه الأداة يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي، ونظرا لعدم رغبة (أو قدرة) المستورد تجميد (أو توفير) هذا المال يلجأ للاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد، ويؤدي هذا إلى التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.[1]

الفرع الرابع: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية أو ما يسمى أيضا بالعمليات المصرفية الخاصة

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية (مؤقتة) كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك، وتعتبر هذه الأداة أداة كمية غير مباشرة تتميز بالانتقائية.

حدودها: يمكن أن تخلق (تنشئ) تداعيات تنافسية غير محبذة بين أطراف الجهاز المصرفي ككل، وقد تكون له آثار مضادة على تحقيق الائتمان، وبالتالي أهداف السياسة النقدية وهي مرفوضة من قبل البنوك التجارية.[2]

الفرع الخامس: التأثير والإقناع الأدبي

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان.

ويطلق عليه أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك المرخصة فيما يتعلق بالسياسة أو الهدف الذي يريد البنك المركزي تحقيقه، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على

[1]- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 82.

[2]- عبد القادر خليل، مرجع نفسه، ص168.

طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي ومدى سيادة روح التعاون بينهما وهذا ما يفسر نجاحها في كندا، استراليا، نيوزيلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وتعتمد فاعلية هذه الأداة على مدى قدرة البنك المركزي على استخدام نفوذه وسلطته لكونه الملجأ الأخير للإقراض في إقناع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسطية بالتخلي عن سياستها التي كانت تنوي استخدامها وانتهاج تلك السياسة الائتمانية التي تنسجم ومضمون إستراتيجية البنك المركزي للسياسة النقدية، لذلك يطلق على هذه الأداة أحيانا "بقوة الخداع".[2]

كتقييم نهائي لاستخدام الأدوات المباشرة نؤكد على تخلي عدة دول في تطبيق سياستها النقدية من اعتمادها للأدوات المباشرة، وذلك خصوصا نهاية القرن "20" لصالح الأساليب غير المباشرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لعدة أسباب:

أولا: كبح نشاط البنوك المتميز بالحيوية والفعالية، بتسقيف القروض وتقييدها واستخدام رقابة مباشرة، وهذا في مجمله يؤثر سلبا على المنافسة في الصناعة المصرفية؛

ثانيا: تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية؛

ثالثا: تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة عليها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى؛[3]

---

[1]– معمري ليلى، مرجع سابق، ص 43.

[2]- عبد الحافظ عبد اللطيف حسين على، التحولات في السياسة النقدية بين مرحلتي التقييد والتحرر النقدي في العراق، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص4.

[3]– زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص119.

رابعا: تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات، والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره،وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها؛

خامسا: انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها، حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى؛

سادسا: يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات.[1]

المطلب الثالث: الرقابة المباشرة على الائتمان

وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، في تعزيز الرقابة الكمية والكيفية على الائتمان، كما قد يستخدمها بديلا عن هذين النوعين من أنواع الرقابة، ويتضمن مفهوم الرقابة المباشرة أو يشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه على سياسة إقتراضية معينة للبنوك التجارية ومدى قدرته على إقناعها بإتباع سياسات تنسجم مع ما يرمي إلي تحقيقه من أهداف، في حين يذهب بعض الكتاب إلى قصر مفهوم الرقابة المباشرة على الأوامر والتعليمات الملزمة التي يرخص القانون للبنك المركزي في إصدارها، ويصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تتبع سياسات ائتمانية غير ملائمة واهم هذه الإجراءات ما يلي:

1. رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، عندما يرى أن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية غير منسجمة مع السياسة النقدية للبنك المركزي مثل قيامه منح القروض للمضاربة في الأوراق المالية والعقارات والأراضي؛

---

[1]- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 169.

2. رفض البنك المركزي إقراض البنوك التجارية في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها واحتياطاتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقرر للإقراض؛[1]

3.إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول سائلة وخالية من المخاطر كالاستثمار في سندات وجولات الخزينة بهدف تدعيم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وزيادة الضمان للمودعين، وإلزام البنوك بشراء الأوراق المالية الحكومية لمدها بالموارد المالية؛

4. التمييز بين أسعار الفائدة وفقا للقطاعات الاقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية؛

5. تحديد نوع الأوراق المالية القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي وكذلك الأوراق المالية التي تعتبر جزءا من الاحتياطي القانوني؛

6. تحديد الحد الأقصى للقروض التي يقبل البنك المركزي إقراضها للبنوك التجارية، وقد يفرض البنك المركزي سعر فائدة إضافي عند تجاوز البنك التجاري هذا الحد؛[2]

7. تحديد كفاية رأس المال التي يجب على البنوك التجارية أن تفي بها وهو يعني أن البنك المركزي يطلب من البنوك التجارية أن تحتفظ برأس مال لا يقل عن حد معين من الأصول المرجحة بالمخاطر لغرض حماية أموال المودعين من مخاطر الائتمان والمخاطر الرأسمالية؛

8. فرض نسبة السيولة القانونية التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كنسبة من الودائع. [3]

---

[1]– زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سابق، ص120.

[2]- عبد الحافظ عبد اللطيف حسين علي، مرجع سابق، ص 4-5.

[3]– صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 164.

الشكل رقم (1-02): أدوات السياسة النقدية

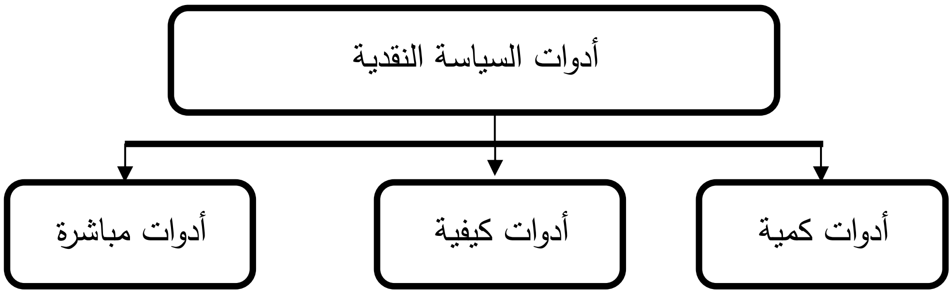

- سعر إعادة الخصم
- السوق المفتوحة
- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني

- تأطير القروض
- انتقائية القروض
- الإقناع الأدبي
- الإجراءات المباشرة

- التفتيش المباشر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره

المبحث الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية ومعوقاتها

تعبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتنحصر هذه القنوات في أربعة:

المطلب الأول: آليات نقل أثر السياسة النقدية

تتمثل أهمية الأهداف الوسطية وفائدتها وكذلك كيفية اختيار إحداها، في أنها هي التي تسمح بانتقال اثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي وذلك عبر عدة قنوات وفقا لاختيار الغرض الوسطي، ويمكن حصرها في أربعة قنوات هي:

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

تعبر هذه القناة عن الآلية التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية التقيدية (الانكماشية) إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يدفع الطلب على الاستثمار إلى الانخفاض، وبالتالي انخفاض طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول نحو الاستثمار في العقارات، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض معدل النمو.[1]

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

وترجع أهمية سعر الصرف من حيث استجابة الاقتصاد المحلي له من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.[2]

---

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 77.

[2]– حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر 2000–2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 23.

الفرع الثالث: قناة أسعار السندات المالية

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:

أولا: قناة توبين (Tobin) للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف "بمؤشر توبين للاستثمار" العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي، وقناة اثر الثروة على الاستهلاك؛[1]

ثانيا: عبر القناة الأولى يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض "مؤشر توبين" وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام؛

ثالثا: عبر القناة الثانية يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.[2]

الفرع الرابع: قناة الائتمان

تشتمل هذه القناة على كل من :

أولا: قناة الإقراض المصرفي حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، فينخفض بذلك حجم الائتمان المصرفي الذي يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو؛

[1]- لونيس اكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص62.

[2]- حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 24.

ثانيا: قناة موازنة المؤسسات أو قناة ميزانية المؤسسات: إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض ويترتب عن ارتفاع سعر الفائدة انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.[1]

المطلب الثاني: البنك المركزي وضرورة استقلالية السلطة النقدية

تمتلك كل دولة بنكا مركزيا يعبر عن سلطتها النقدية ويقوم بوظائف تتلاءم مع هذا المركز، كما توجد عدة متطلبات لنجاح عمل البنك المركزي منها الاستقلالية والشفافية وهذا لضمان مصداقية السياسة النقدية.

الفرع الأول: تعريف البنك المركزي

حسب دي كوك (DE Kock) هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة الخصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، وانجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وهذا التعريف يعد جامعا شاملا لوظائف البنك المركزي بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة أو وظيفتين للبنك المركزي.[2]

[1]– عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 79.

[2]– زكريا الدوري، يسرا السامرائي، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الثاني: خصائص البنوك المركزية بشكل عام

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف، وهذه الخصائص هي:

أولا: أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها؛

ثانيا: يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي رغب في تنفيذها؛

ثالثا: لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة؛

رابعا: يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقة إلى أصول نقدية ولديه القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛

خامسا: يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لإصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم؛

سادسا: هناك بنك مركزي واحد في كل دولة. [1]

الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي

أولا: البنك المركزي بنك الدولة

البنك المركزي هو الوكيل الوحيد للدولة ومستشارها المالي فيما يخص شؤون النقد والسياسة النقدية، وهو ممثلها أمام الهيئات الدولية وباقي الدول. [2]

[1]– حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 21.

[2]– حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 24.

ثانيا: بنك الإصدار

البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة المخول لها إصدار النقد القانوني وتدميره، وهو ما تنص عليه كافة التشريعات القانونية، وهو مخول من الدولة لذا فهو مصرفا حكوميا وإصدار العملة يخصصه تاريخيه له[1]. وبالتالي يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر. [2]

ثالثا: بنك البنوك

يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنوك التجارية في إطار ما يخوله له القانون، وذلك من خلال منح أو سحب الاعتماد منها، الرقابة على أعماله ومحاسبتها، توفير السيولة لها في حال عجز وضبط نشاطها، وتسوية الالتزامات فيما بينها عبر ما يعرف بنظام المقاصة. [3]

تعبر المقاصة عن تسوية الديون والحقوق مابين البنوك التجارية عبر البنك المركزي، وطبقت وظيفة المقاصة والتسوية المركزية أولا من قبل بنك "انجلترا حوالي منتصف القرن التاسع عشر"، بحيث تم تبني خطة تسوية الفروقات بين المصارف المختلفة في نهاية كل تقاص بتحويلات بين حسابات المصارف لدى بنك انجلترا. [4]

بالإضافة إلى كل الوظائف السابقة يعتبر البنك المركزي "واضع ومنفذ السياسة النقدية" أي إدارة الكتلة النقدية المرتبطة أساسا باستقرار قيمة النقد، وتعد هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، ومن خلال الأهداف المختلفة للسياسة النقدية يتبع البنك المركزي إستراتيجية لصياغة السياسة النقدية، حيث يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه[5]، فمثلا بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار

[1]- علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص11.

[2]- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 247.

[3]- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، -دون بلد النشر-، 2003، ص 88.

[4]- ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 256.

[5]- محمود سحنون، مرجع سابق، ص 88.

فانه يختار مجموعة متغيرات نقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) والتي لها اثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار، فان لم يتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فان البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى بالأهداف الأولية (الاحتياطات الكلية، الاحتياطات الحرة...) أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذون الخزانة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.[1]

الفرع الثالث: متطلبات نجاح عمل البنك المركزي

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق هدف الاستقرار النقدي إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسية تتعلق بهياكل هذه البنوك وتطورها ونوعية مواردها البشرية وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك، كما ويتطلب ذلك توافر مجموعة من الشروط الموضوعية.

أولا: استقلالية البنوك المركزية

تعتبر استقلالية البنك المركزي إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعنى الاستقلالية هنا حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات السياسية، ولا تعنى الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة، وفي الحقيقة هناك عدة "مؤشرات لقياس استقلالية البنك المركزي"، نوجزها فيما يلي: [2]

1. طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛
2. الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ وإمكانية إقصاؤه؛
3. مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها بإصدار الإذن بذلك؛

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 23.

[2]- زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 138.

4. مدى انفراد البنك المركزي في صياغة السياسة النقدية؛
5. أهداف البنك المركزي؛
6. مدى إمكانية منح القروض للخزينة، طبيعة القروض وشروطها، حدود الإقراض. [1]

وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فعندما تتحقق هذه الاستقلالية فان السياسة النقدية المعتمدة تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار ومثل هذه الاستنتاجات أكدتها بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة "bade،Perkin " التي أكدت درجة الاستقلالية كلما كان معدل التضخم منخفضا، كما تعمل الاستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الميزاني نتيجة الرفض التي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي أو زيادة بيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة.[2]

ثانيا: المصداقية

تمثل ركيزة أساسية تساعد في تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، فكلما زادت مصداقية البنك المركزي في الإبقاء على استقرار الأسعار فان ذلك ينعكس مباشرة على بناء التوقعات التضخمية المنخفضة، وبالتالي عدم مطالبة أصحاب عوامل الإنتاج بأثمان أعلى مقابل خدماتهم مما يعني استقرار الأسعار من جانب العرض أو التكلفة، وبالتالي فمصداقية السياسة النقدية تعبر عن ثقة الجمهور في تنفيذ الأهداف المعلن عنها ضمن الإستراتيجية النقدية.[3]

---

[1]– حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 25.

[2]– احمد أبو الفتوح على الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص 245.

[3]– توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص ص 263 – 264.

المطلب الثالث: معوقات السياسة النقدية

واجهت السياسة النقدية مجموعتين من المعوقات الأولى التصادم بين الأهداف المختلفة، والثانية الفاصل الزمني بين تحديد الهدف وتحقيقه.

الفرع الأول: التصادم بين الأهداف

فيما يتعلق بالأولى فإنها تتمثل في صعوبة تحقيق هدفين أو أكثر في أن واحد، إذ على الرغم من وجود التناسق بين بعض هذه الأهداف يبقى التناقض قائما بالنسبة للأهداف الأخرى، فمثلا هناك تناسق بين تحقيق معدل عال من الاستخدام مع النمو الاقتصادي أو الاستقرار في أسعار الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، إلا هناك أن هناك تناقضا بين تحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة ومن ثم الوصول إلى معدل عال من الاستخدام، فعلى سبيل المثال من المعروف أن معدلات البطالة تنخفض في حالة الانتعاش الاقتصادي، وتبدأ معدلات التضخم وأسعار الفائدة بالارتفاع، فإذا حاول البنك المركزي الحد من ارتفاع سعر الفائدة بدخوله السوق المفتوحة بوصفه مشتريا للسندات، فان هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السندات وانخفاض أسعار الفائدة وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الأساس النقدي وبالتالي عرض النقد، ومن ثم السرعة في معدلات التضخم، وإذا ما حاول البنك المركزي تخفيض معدل نمو عرض النقد فان هذه العملية سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات البطالة في الأجل القصير.[1]

وعلى هذا الأساس قد تأخذ السياسة النقدية بعض الإجراءات التي تقود بصورة غير معتمدة إلى النتائج التي قد تكون بصالح هدف دون أخر بسبب محاولة السلطات النقدية والاقتصادية تحقيق هدف أخر مغاير.[2]

الفرع الثاني: التباطؤات الزمنية

أما المجموعة الثانية، فإنها تتعلق بالفاصل الزمني بين تحديد الهدف النهائي وتحقيقه، إذ يحتاج تحقيق الهدف النهائي إلى القيام بجملة من الإجراءات الأولية والتي

[1]– ضياء مجدي الموسوي، مرجع سابق، ص 116.

[2]– زينب عوض الله، أسامة الفولي، مرجع سابق، ص 146.

تستغرق مدة زمنية محددة بين الاختيار والتنفيذ إلا انه قد يحدث تغيير في الوضع الاقتصادي ومن ثم تصبح تلك الإجراءات غير متلائمة مع الأوضاع التي استجدت والأهداف التي جاءت من اجلها.[1]

آثار "فريدمان" مشكلة التباطؤات الزمنية أيضا التي تشتمل عليها إجراءات السياسة النقدية والتي قد تكون لها آثار لا تؤدي إلى تحقيق الاستقرار، فيرى فريدمان أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة، وقد قاده ذلك إلى معارضة أي سياسة نقدية مبنية التقديرات الشخصية و على وهوى السلطة النقدية القائمة.

لذلك فان التباطؤات الزمنية تمنع السياسة النقدية من التوقف المفاجئ نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الطلب على الأموال.

إن مشكلة مدد التباطؤ ربما تمثل اكبر العوائق التي تقف بوجه البنوك المركزية إذ من السهل جدا القيام بتوضيح فجوة ركودية من خلال رسم بياني ومن ثم تبيان الكيفية لمعالجة مشكلات الوقت الحاضر وكذلك وهو الأكثر أهمية تكون غير مناسبة لمعالجة مشكلات المستقبل.[2]

أولا: مدة تباطؤ البيانات أو المعلومات

إن المسؤولين عن وضع السياسات لا يكونوا على دراية عما يجري في الاقتصاد سواء في نفس اليوم أو بعد مرور أسبوع على حدوث أي أزمة أو مشكلة في الاقتصاد، فعلى سبيل التمثيل عندما يبدأ الاقتصاد بالاتجاه نحو التدهور (الركود) في شهر ما مثلا فان المسؤولين عن وضع السياسات ربما لن يلاحظوا ذلك إلا بعد مرور شهرين أو ثلاثة أشهر، لعدم ظهور إشارات أو دلائل دامغة على ذلك الركود. وهذا هو ما نعنيه بتباطؤ المعلومات أي عدم الحصول على المعلومات بشكل فوري إلى الاقتصاديين كي يتمكنوا من وضع الحل المناسب في الوقت نفسه.[3]

[1]– هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 270.

[2] – توماس ماير وآخرون، مرجع سابق، ص 289.

[3]– هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 271.

ثانيا: مدة تباطؤ الانتظار والترقب

وهذا التباطؤ يبدأ عندما يلحظ صناع السياسة بوجود تراجع (انخفاض) في النشاط الاقتصادي، فإنهم من غير المرجح أن يقوموا بشكل فوري بتبني وإقرار سياسات وإجراءات لمواجهة حالة التراجع تلك، وبدلا من ذلك فإنهم على الأغلب سوف يتخذون موقفا أكثر تحفظا يتمثل بانتظار وترقب ما الذي سيحدث، إذ أن المسؤولين عن وضع السياسات سيرغبون أن يكونوا متيقنين من أن الأحداث المرصودة تعد أكثر من مجرد كونها ظاهرة قصيرة الأجل، أو مؤقتة لا تلبث أن تزول، وهنا يتجنبون اتخاذ قرارات متسرعة خشية أن تأتي بنتائج مضادة أو معكوسة، التي من خلالها يمكن للسياسة النقدية أن تحول الطلب الكلي وتعالج تلك الفجوة، لكن من جهة أخرى فان هذا الأمر في العالم الحقيقي.

يمكن أن يتطلب عدة شهور قبل أن يدرك كائن من يكون أن هناك مشكلة معينة يعاني منها فعلا الاقتصاد الكلي.[1]

إن السلطات النقدية عندما تصبح عازمة أو متيقنة بوجود مشكلة معينة في النشاط الاقتصادي، فإنها تستطيع التدخل بشكل سريع من خلال القيام بضخ احتياطات نقدية في السوق أو القيام بسحب احتياطات نقدية منه، لكن من جهة أخرى وبعد أن يتم البدء بتنفيذ ذلك الإجراء فان الأمر يمكن أن يتطلب عاما كاملا أو حتي مدة أطول من ذلك قبل أن يؤثر ذلك الإجراء في الطلب الكلي.

ولهذا فان التباطؤات الزمنية هي عبارة عن المدة الزمنية الفاصلة بين اتخاذ القرار من قبل السلطات النقدية وبين تنفيذ هذا القرار وظهور نتائجه، وان هذه المدة الزمنية لا يمكن التكهن بها لأنها مرهونة بالتوقعات من قبل صانعي السياسة أو صانعي القرار الاقتصادي، فقد تكون هذه المدة قصيرة وقد تكون طويلة وهذا يرجع إلى الحالة أو المشكلة القائمة في الاقتصاد والمراد حلها.

وأن معظم الاقتصاديين يرون أن السياسات الفعلية تتسبب في اغلب الأحايين في عدم استقرار الاقتصاد أكثر مما تتسبب في استقراره، وعلى الأغلب فإنها تكون ذات توقيت

[1]- حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 30.

غير ملائم وتكون معدة لمواجهة مشكلات السنة الماضية وتكون غير مناسبة لمعالجة مشكلات هذه السنة.

ثالثا: مدة تباطؤ تشريع السياسات

يحدث هذا التباطؤ عندما يتوصل المسؤولين عن وضع السياسات إلى الإقرار بان هناك حاجة ملحة لتبني إجراء معين من إجراءات السياسة النقدية، إذ أن رئيس الدولة أو البرلمان سوف يتوجب عليهم أن يطرحوا ذلك الإجراء أو المقترح المطروح للحل أو المناقشة وتحشيد الدعم السياسي له، والعمل على إقراره وتشريعه من خلال البرلمان، وان هذه العملية يمكن أن تستغرق وتتطلب شهورا متعددة.[1]

رابعا: مدة تباطؤ ظهور التأثير

إن هذه المدة من التباطؤ هي الأطول والأكثر تأثيرا في الاقتصاد كما بينه الاقتصادي "فريدمان" فعندما يتم البدء بتنفيذ إجراء معين من إجراءات السياسة النقدية بشكل فعلي وعملي، فان ذلك يتطلب بعض الوقت كي يظهر تأثير ذلك الإجراء في الاقتصاد بشكل محسوس أو متجسد بتغيرات ملموسة أو جلية.

وعند الأخذ بالحسبان مجمل تلك التباطؤات فان بعض المتخصصين في مجال علم الاقتصاد يعدونها دليلا على أن السياسة النقدية الاختيارية أو الانسيابية لا يكون لها على الأرجح ذلك التأثير الرئيسي في الاقتصاد الذي يسعى إلى تحقيقه المسئولون عن وضع السياسات، إذ أن المعضلة تكمن حتي حلول الوقت الذي يلمس التأثير الكامل للسياسة المتبعة أو الإجراء المتخذ، في أن المشكلة الاقتصادية التي تم وضع سياسة معينة أو إجراء محدد من اجل تجاوزها ومعالجتها لم يعد لها أي وجود بحلول ذلك الوقت، أو أنها تكون غير موجودة بتلك الحدة أو الشدة التي كانت عليها، وبعبارة أخرى بحلول الوقت الذي يبدأ فيه العلاج الاقتصادي بإظهار مفعوله فان الاقتصاد حينها ربما لا يكون مريضا ولا يكون في حاجة إلى العلاج، أو ربما يكون الاقتصاد قد أصيب بمرض أخر ومن ثم يستلزم علاجا

[1]- أبو الفتوح على الناقة، مرجع سابق، ص 246

من نوع أخر، ونتيجة لذلك فان العلاج الاقتصادي ربما يتسبب بإحداث أضرار جسيمة بدلا من أن يتسبب في تحقيق الشفاء. [1]

الفرع الثالث: إستراتيجية البنك المركزي

حيث أن هذه الفجوة الزمنية تتسم بالاختلاف من حيث مداها والتغيرات التي تحصل من خلالها بحيث يكون من الصعوبة التكهن بها أو تحديدها، لذلك قامت البنوك المركزية باتخاذ الإجراءات لتحقيق أهداف مرحلية للوصول إلى الأهداف النهائية، فمثلا إذا كان هدف السياسة النقدية يتعلق بزيادة مستوى الاستخدام والأسعار كونها أهداف نهائية فان السلطة النقدية ستقوم باختيار تلك المتغيرات التي يمكن للسياسة النقدية التأثير فيها مباشرة باستخدام أدوات السياسة النقدية، وتعد هذه المتغيرات "أهداف أولية" أو "أهداف تشغيلية"، مثل إجمالي الاحتياطات المصرفية، أو أسعار الفائدة على حوالات الخزينة، والتي يمكن من خلالها التأثير في تلك المتغيرات التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار ومعدلات الاستخدام وهي عرض النقد وسعر الفائدة والتي تمثل أهدافا وسيطية.

وبناء على ذلك يمكن القول بان الأهداف الوسطية تقع بين أهداف السياسة النقدية وأهدافها النهائية، ولذلك اختارت السياسة النقدية الأهداف الأولية لان أدواتها لا تستطيع التأثير بشكل مفاجئ في المتغيرات الاقتصادية على أنها أهداف نهائية.[2]

- ويوضح المخطط الأتي العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها.

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 195.

[2]- زينب عوض الله، وأسامة الفولي، مرجع سابق، ص 147.

الشكل رقم (1-03): العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها

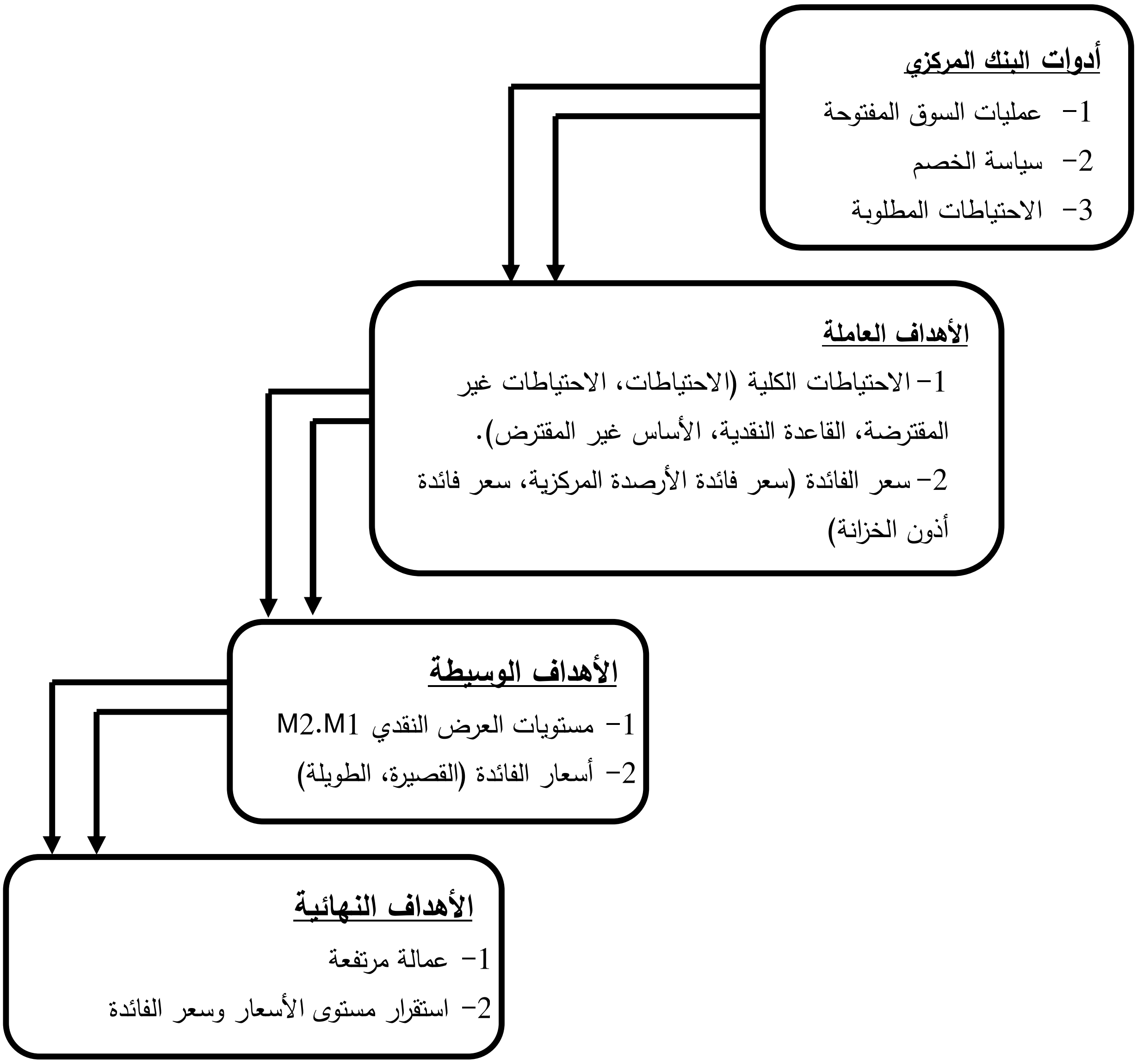

المصدر، أبو الفتوح على الناقة، مرجع نفسه، ص 248.

خلاصة الفصل

السياسة النقدية هي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير في عرض النقود وحجم الائتمان، مستهدفا من ذلك تحقيق أهداف عديدة أهمها: هو الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار، ومعدلات نمو مستمرة، وتخفيض البطالة، والعمل على الاستقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛

– يستخدم البنك المركزي أدوات مختلفة لتحقيق تلك الأهداف. وتقسم هذه الأدوات إلى ثلاث أقسام، أدوات غير مباشرة وهي: تغير سعر إعادة الخصم، تغير نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة. أما الأدوات المباشرة فهي أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتسهيلات الائتمانية والإقناع الأدبي. أما القسم الثالث فيتمثل في الرقابة المباشرة على الائتمان؛

– وهناك قنوات لنقل أثر أدوات السياسة النقدية للوصول لأهدافها النهائية وتنحصر هذه القنوات في أربعة: قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات، قناة الائتمان؛

– كما واجهت السياسة النقدية مجموعتين من المعوقات الأولى التصادم بين الأهداف المختلفة، والثانية الفاصل الزمني بين تحديد الهدف وتحقيقه؛

وخلاصة القول أن السياسة النقدية هي سياسة البنك المركزي الذي ينتهجها للتأثير على النشاط الاقتصادي باستعماله للعديد من الأدوات المتاحة.

الفصل الثاني:
دراسة نظرية لوسائل الدفع الالكترونية

تمهيد

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة البشر وتمتد أثار هذا التطور إلي كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة التي افرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية والنقود الإلكترونية.

ولقد شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا وكان من أهم شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الاتصالات "الإنترنت" وذلك باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية التي تنتجها هذه البنوك.

وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل والذي تم تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية

كانت التجارة الإلكترونية الحديثة النشأة من أهم الأساليب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، مما أدي إلى تحول النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح تيار غير مرئي من الإلكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء المعلوماتي لشبكة الإنترنت.

وتعتبر وسائل الدفع الإلكترونية لأي اقتصاد مؤشرا على سيره وعمله، وهو ماجعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية.

هذا وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية وسائل الدفع الإلكترونية، خصائصها، وأهميتها.

المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكترونية

تعددت التعاريف واختلفت من تعريف لأخر:

يعرف الدفع الإلكتروني على أنه عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.[1]

تعريف آخر: هو نقد عالمي بمعنى لا حدود وقاعدته الأساسية تتمثل في الإنترنت ،وبشكل عام يسمى أحيانا نقد رقمي تم تطويره ليسمح للبائعين والمشترين عبر الإنترنت أن يعقدوا صفقاتهم ضمن الفضاء السبراني عبر الشبكة العالمية.[2]

هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء، وضمان وصول الخدمة.[3]

---

[1]- البرواني طارق، نظم الدفع الالكتروني، تاريخ الاطلاع 2015/02/04، مقالة منشورة على الموقع www.alwata.com.

[2]-حيدر أمير، الدفع الالكتروني من يحميه، تاريخ الاطلاع 2015/02/06، على الموقع www.islamonlin.net.

[3]- CARTE BANCAIRE, LALGERIE ALA TEVAINN CORNSULTE LE: 04 MARS 2015. Http //:WWW.ALGERIE DZ.COM.

كما يعرف البنك المركزي الأوروبي "الدفع الإلكتروني أنه كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية. وهذا يعني أن العملية هي عبارة عن تحويل نقدي من

خلال نقل معطيات بطريقة إلكترونية، وهذا يعني أن العملية هي عبارة عن تحويل نقدي من خلال نقل المعطيات من طرف آخر، وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف نظام وسيط (نظام معالجة) يتمثل في شبكة مصرفية.

وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة من الأدوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان، وبسبب تنوع هذه الوسائل واختلاف طبائعها أضحي من الصعب تقديم تعريف موحد للنقد الإلكتروني، وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربع أطراف:

ومهما كانت وسيلة الدفع الالكتروني فلا بد من اشتراك خمسة أطراف لإتمام العملية وهؤلاء الأطراف هم:

1. المشتري: وهو الطرف الذي يقوم بعملية الدفع الالكتروني ثمنا لبضاعة أو خدمة قام بشرائها عبر الانترنت أو عبر الشبكات اللاسلكية.
2. التاجر أو البائع: وهو الطرف الذي يقوم بتسليم قيمة الدفع الالكتروني ثمنا لبضاعة أو خدمة قام بتقديمها للمشتري.
3. المحرر: وهو البنك أو المؤسسة المالية الذي قام بإصدار أداة الدفع الالكتروني والتي تم استخدامها في عملية الدفع الالكتروني.
4. المنظم: وهو عادة المؤسسات الحكومية والتي من خلال القانون يتم التحكم بعمليات الدفع الالكتروني وضبطها.
5. مؤسسة التصفية التلقائية: وهي شبكة الكترونية تقوم بتحويل الأموال بين الحسابات البنكية للمشتري أو البائع.[1]

[1]- خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص134- 135.

وهناك شبكات خاصة للبطاقات المصرفية على غرار شبكة MASTER CARD أو شبكة VISA العالميتين[1].

ويمكن إجراء الدفع "بالبطاقات البرغوثية أو بطاقات المسارات المغناطيسية " باستخدام قارئ البطاقات (على مستوى المحلات التجارية)، أو باستخدام حاسوب متصل بالإنترنت ومزود بقارئ للبطاقات، أومزود ببرنامج خاص (نقد افتراضي).[2]

ويمكن استخدام هاتف محمول لإجراء الدفع. كما يمكن أيضا استخدام موزع آلي للأوراق النقدية أو شباك آلي مصرفي لإجراء عملية السحب.

- وهناك عدة تعابير وسيمات لهذا التطور أهمها:

الأنظمة القائمة على بطاقة الائتمان – أنظمة التدفق الرقمي – الصراف الآلي – الصيرفة الالكترونية – الصيرفة المنزلية – الإدارة المالية المشخصة – التشفير والتواقيع الرقمية.[3]

المطلب الثاني: نشأة وتطور وسائل الدفع الالكترونية

تعددت أشكال النقود بتعدد المجتمعات والثقافات بداية من المقايضة وصولا إلى وسائل الدفع الالكترونية، فقد شهد العصر الحديث ظهور هذه الوسائل والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية، وهذا ما في تبخر الأموال وتحويلها إلى الكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية.

الفرع الأول: نشأة وسائل الدفع الالكترونية

يعود ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينات من القرن العشرين، عندما بدأت البنوك باستخدام الهاتف لعرض خدماتها، وبعد ظهور تكنولوجيا الانترنت في نهاية

[1]– حيدر أمير، الدفع الالكتروني من يحميه، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 06.02.2015.

[2]- master card international" MasterCard company fact sheet:" 25 march 2015, http://www.mastercard intenational.com.

[3]- CART MONETIQUE", Lancée AUYOURD HUI Consulté": 10 DèCEMPER 2015, http// :www.post.dz.

الثمانيات بدأت البنوك في عرض عملياتها باستخدامها، وفي سنة"1995" أنجزت شركة "NESTSCOPE" هن الأمريكية أول برنامج يسمح بدخول مواقع "الواب"، أما أول بنك استفاد من هذه التقنية فهو "SFNB" وهو بنك أمريكي.

ويتم تداول النقود الالكترونية باستخدام الحاسب الآلي لتحويل المبالغ من جهة إلى أخرى للوفاء بالالتزامات وفق نظام إلكتروني، ويستخدم الآن بشكل واسع لتمويل المبالغ الكبيرة من قبل البنوك والشركات وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين باستخدام الصراف الآلي. [1]

الفرع الثاني: تطور وسائل الدفع الالكترونية

وقد مر تطور وسائل الدفع الالكترونية عبر عدة مراحل:

أولا: المرحلة الأولى تتعلق بالنشأة الأولى للنقود الالكترونية، التي انطلقت من التجار إلى المصارف، وكان ذلك أول مرة سنة"1914"، وضعت أول بطاقة من قطعة معدنية كرمز للعلاقة بين وحدة تجارية وعملائها الأكثر ثقة وتميزا، ثم تلتها بطاقة أخرى سنة"1915"، لكن البطاقات الحديثة لم تظهر إلا سنة"1936".

ثانيا: المرحلة الثانية ظهور البطاقات البنكية حيث ظهرت أول بطاقة ائتمان مصرفية سنة "1947" من طرف بنك"falatabush national Bank"، وعرفت المنظمة العربية أولي البطاقات المصرفية سنة"1981" في مصر من طرف "البنك العربي الإفريقي". [2]

ثالثا: المرحلة الثالثة ظهور منظمات دولية راعية للبطاقات، حيث ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، شبكتان دوليتان لمعالجة المعاملات التي تتم باستخدام البطاقات البنكية (كإدارة عمليات المقاصة والتحويلات)، ومع تطور أشكال النقود الالكترونية تعددت مخاطرها.

وفي إطار تطور النقود الالكترونية ظهر ما يسمى "الجيل الثاني" من النقود الالكترونية، والجيل الثاني من البطاقات الالكترونية، ونشرح ذلك كما يلي:

---

[1]– جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 31.

[2]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 31.

1. الجيل الثاني من النقود الالكترونية: هي نقود الشبكة أو النقود الالكترونية الخالصة، وهي نقود إلكترونية حديثة ،تتعامل داخل شبكة إلكترونية حديثة (استخدام الانترنت)، عكس النقود الالكترونية التقليدية التي تتعامل داخل شبكة مغلقة تتسم بمشاركة طرفين (تاجر، وآخر هو حائز البطاقة). [1]

2. الجيل الثاني من البطاقات الالكترونية(بطاقات ذات وظائف متعددة): ظهرت هذه البطاقات مع التطور المستمر الجاري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويهدف هذا الجيل الجديد إلى توحيد الجيل الأول من البطاقات (بطاقة السحب، بطاقة الائتمان، بطاقة الدفع)، في بطاقة واحدة تؤدي عدة وظائف في كل مكان وزمان، مما يحقق مزايا عديدة أهمها:

- تخفيض التكلفة نتيجة استخدام برنامج معلومات واحد لتأدية وظيفة أكثر بدلا من تعدد البرامج المرتبطة بتعدد الوظائف على انفراد، والاستفادة من الخدمات الجديدة المحتمل إدخالها مع تحديد وابتكار يجرى في هذا المجال.

ويطلق على الجيل الثاني من البطاقات اسم "البطاقات الذكية"، التي تم إصدارها قبل نهاية "1998" وتضم هذه البطاقة الذكية خلية الكترونية تخزن عليها جميع البيانات الخاصة بحاملها، مثل: الاسم، العنوان، المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، تاريخ حياة الزبون المصرفية، ويختار فيها صاحبها طريقة التعامل(ائتماني أو دفع فوري)، وتشبه تكنولوجيتها الكمبيوتر المحمول لدقتها . [2]

المطلب الثالث: أهمية وخصائص وسائل الدفع الالكترونية

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود هي الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية، ولما كان التعامل يتم بوسائل الدفع التقليدية لكن هذه الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد

[1]– عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 90.

[2]– الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 32.

تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا كان الدفع الكترونيا. وما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدي.

الفرع الأول: أهمية وسائل الدفع الالكترونية

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسة لتسوية المعاملات المالية،وكان الدفع الالكتروني يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية، لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت، حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا كان الدفع الكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقديين غائبين، مثل إرسال الشيك، عن طريق البريد أو من خلال فاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي، ولكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة الاتصال اللاسلكية عبر الحاسب (TELEMATIQIUE).[1]

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الالكترونية

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]– لوصيف عمار، إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 29.

أولا: يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.[1]

ثانيا: يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل، والتي تتميز بدورها بأنها:

1. النقود الالكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا: فالنقود الالكترونية وخلافا للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل الكترونية في شكل بطاقة بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.
2. النقود الالكترونية ثنائية الأبعاد: إذا يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا: فالنقود الالكترونية صالحة لإبرام الذمة، ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع من التأكد من حقيقة هذه النقود أو كفاية الحساب البنكي للمشتري كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الالكترونية حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري.
3. النقود الالكترونية غير متجانسة: حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدارنقودالكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة، وقد تختلف أيضا بحسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود، فهذه النقود ليست متجانسة أو متماثلة.[2]
4. سهلة الحمل: تتميز النقود الالكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية، ويرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل نقدية كبيرة لشراء السلع والخدمات رخيصة الثمن كالصحيفة أو مشروب أو وجبة خفيفة.

---

[1]– سعودي محمد توفيق، بطاقات الائتمان، دار الأمين للطباعة، مصر، 2001، ص 15.

[2]– لوصيف عمار، مرجع سابق، ص 30.

5. وجود مخاطر لوقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية: يلاحظ أن النقود الالكترونية هي نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي، وعلى الرغم مما تقدمه هذه التكنولوجية للبشرية من وسائل الراحة و الرفاهية، فإنها تظل عرضة للأعطال مما يتسبب في وقوع مشكلات كثيرة خاصة في ظل عدم وجود كوادر مدربة وخبيرة تكون قادرة على إدارة المخاطر المترتبة على مثل هذه التقنيات الحديثة.
6. النقود الالكترونية هي نقود خاصة: على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فان النقود الالكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أومؤسسات ائتمانية خاصة، ولهذا فانه يطلق على هذه النقود اسم النقود الخاصة .[1]

ثالثا: يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات

بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

- ✓ يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين: [2]

1. الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.
2. الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

---

[1]– سعودي محمد توفيق، مرجع سابق، ص 15.

[2]– محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود الالكترونية، مجلة الأمن والقانون، العدد الأول، السنة الثانية عشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم .

يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات

- النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.
- النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المطلب الرابع: الوسائط المصرفية الالكترونية

هي صور للوفاء للتعامل عبر الانترنت وهناك العديد من الوسائط الالكترونية التي تستخدم في عملية الدفع الالكتروني، حيث أن تطور وسائل الدفع في صورة وسائل الكترونية فرض أشكال مختلفة لكيفية تداولها واهم هذه الأشكال المصرفية مايلي:

الفرع الأول: الهاتف المصرفي

مع تطور الخدمات المصرفية على المستوى العالمي، أنشئت البنوك خدمة "الهاتف المصرفي" لتفادي طوابير العملاء في الاستفسار عن حساباتهم أو بعض الخدمات الأخرى، حيث تستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا وخلال الإجازات والعطلات الرسمية أيضا، كما تمكنهم هذه الخدمة من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل: دفع فواتير الهاتف والغاز والكهرباء، فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية[1]. هكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التليفون أو عبارة عن عنوان الكتروني على شبكة الانترنيت العالمية، ومن ثم يطلق عليه البنك المحمول و الهاتف المصرفي. [2]

[1]- احمد محمد غنيم، إدارة البنوك"تقليدية الماضي والكترونية المستقبل"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، مصر، ص96.

[2]- حازم نعيم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، 2003، ص 26.

الفرع الثاني: خدمات المقاصة المصرفية الالكترونية

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية، وظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي الذي يتم في خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف، وذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة، وهو نظام ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير، وبنفس قيمة اليوم[1]. وتسمح خدمات المقاصة الالكترونية بتحويل النقود من حساب العملاء الى حسابات أفراد آخرين أو منظمات أخرى في أي فرع لأي مصرف في الدولة مثل دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حسابات الموظفين أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التامين والمعاشات إلى المستفيدين منها. [2]

الفرع الثالث: الانترنت المصرفي

إن نظام الانترنيت القائم على البنك المنزلي، نظام له أهمية كبيرة على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنيت، كما تتعدد أشكاله كما يلي:

1. توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها، حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لا تتوفر لهذه البنوك فروع فيها.
2. يمكن العملاء أيضا من التأكد من أرصدتهم لدى المصارف.
3. يقدم وييسر لهم طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
4. يساعدهم أيضا ويرشدهم إلى الطريقة المثلى في إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات.
5. كما يوضح للعملاء أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية الخاصة بكل الخدمات المصرفية.

[1]– مروة شيل عجيزة، خالد بطي الشمري، التسويق الالكتروني في العالم العربي، دار الجامعات النشر، مصر، 2012 ،ص 100.

[2]– احمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 104.

6. يحدد طريقة تحويل الأموال من حسابات العملاء المختلفة. [1]

7. مدى إمكانية عقد الاجتماعات عن بعد على شاشات الكمبيوتر لمناقشة استفسار العملاء واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء المتخصصين في ذلك.

8. يعمل الانترنيت المصرفي على تبادل المعلومات في المؤسسة، حيث يدفع كل مساهم مبلغ معين عن استخدامه للانترنيت.

9. كما يعمل الإنترنت على تحسين استخدام التقنيات التجارية مثل التسويق المباشر.[2]

الفرع الرابع: القابض

عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة أو الخدمة والتسليم والوفاء نظير عمولة معينة، كما تستخدم البنوك وسائل نقل الكترونية للمعلومات ذات السرعة الفائقة، والتي تساعدها على أداء مهامها بكفاءة تتماشى والتطورات الحاصلة في المجال المصرفي[3].

[1]- حازم نعيم الصمادي، مرجع سابق، ص 27.

[2]– ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 32.

[3]– حازم نعيم الصمادي، مرجع سابق، ص 28 .

المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكترونية

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، وتعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت أولها البطاقات البنكية، كما ظهرت وسائل دفع أخرى الكترونية ونظرا للدور الفعال الذي أصبحت تلعبه وسائل الدفع الالكترونية، فسوف نركز دراستنا في هذا المبحث على الأنواع المختلفة لوسائل الدفع الالكترونية، ايجابيتها وسلبيتها.

المطلب الأول: البطاقات البنكية الالكترونية

تعد البطاقات البنكية مظهرا حديثا من مظاهر تطور شكل ونوعية النقود، لذلك اختلفت التسميات التي أعطاها الفقه لهذه البطاقات فالبعض يسميها البطاقات البلاستيكية و البعض الآخر يسميها البطاقات الدائنية و البعض الآخر يسميها بطاقات الوفاء أو بطاقة الائتمان، أو البطاقات البنكية.

بطاقات الائتمان هي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك و المصارف في حدود مبالغ معينة متفق عليها بين البنك و العميل مثل بطاقة الفيزا و الماستر كارد و أميريكان اكسبريس.

وتعتبر هذه البطاقات من أكثر أنواع البطاقات انتشارا في العالم، حيث مازالت الكثير من أعمال و معاملات الإدارة الالكترونية تتم من خلالها، و تصدر البنوك هذه البطاقات، كما تقوم جهات أخرى غير مصرفية بإصدارها أيضا. و تصدر المصارف هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة و من أمثلتها بطاقات تحمل صورة العميل منعا للتزوير و السرقة، كما يتم إصدارها بالعملتين المحلية و الأجنبية.

الفرع الأول: مفهوم البطاقات البنكية الالكترونية

تقوم هذه البطاقات على مبدأ الدفع المسبق، وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد أي أنها بمثابة حافظات نقد الكترونية.

عرفها المجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأنها: "مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع و الخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع و منها ما يمكن من سحب النقود من المصارف".

ونظرا للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقة، خاصة مع تطور عنصر الأمان فيها، فضلا عن السهولة التي تتيحها، فقد تطورت بشكل سريع حتى أصبح بالإمكان إعادة شحن البطاقة الواحدة عدة مرات، كما أن البطاقة لم تعد مجرد مخزن للقيمة، بل أصبحت تتضمن معالجا الكترونيا يسمح بمعرفة هوية حاملها، بالإضافة إلى تشفير البطاقة بمفتاح سري.[1]

الفرع الثاني: تطور البطاقات البنكية الالكترونية

نظرا لتوسع نطاق استخدامات البطاقة المصرفية، فان الجهود تسير نحو إيجاد بطاقة موحدة متعددة الاستخدامات وعلى مستوى دولي، مع أن هذا الهدف مازال يطرح مشكلات تتعلق أساسا بمشكلة أمنية البطاقة وعدم تجانس مستويات تكنولوجيا صناعة البطاقات مابين البلدان الصناعية نفسها، فضلا عن تضارب مصالح المضاربين بهذه البطاقات، مما يجعل إيجاد تجمع توافقي فيما بينهم ليس سهلا.[2]

والجدول التالي يعطي لنا صورة عن تطور البطاقات خلال سنتي 2001 و2002:

[1]– حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 31.

[2]– منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 47.

جدول(2-1): عدد البطاقات المصرفية حسب الشبكة في سنة 2002.

عدد بطاقات النمو الحصة السوقية
%60.50% 10.20 1071.80 Visa
%33.30% 590.113.60Master card
%3.20 %3.80 57.3AMERICAN EXPRESS
%2.60%13.80 45.3 JCB
%0.50%-85.90 BINERS CLUP
المجموع: 1001772.50%

المصدر، حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص 153.

ومع أنه لا توجد إحصائيات رسمية ودقيقة حول البطاقات البنكية على المستوى العالمي، إلا انه من المؤكد هو أنها في نمو متزايد. فحسب جمعية الصناعيين الأوربين للبطاقة البرغوثية بلغ السوق العالمي للبطاقات البرغوثية ذات ذاكرة أو ذات المعالج نحو "مليار وحدة مسلمة في سنة 2004". وقد بلغت نسبة نمو البطاقات البرغوثية نحو"15 في سنة 2003" لتصل إلى نحو "18 في سنة 2005".

وتجدر الإشارة إلى أن نمو سوق البطاقات المصرفية مازال مركزا في الدول الصناعية، بل وحتى هذه الدول لم تشهد نفس التطور في هذا المجال، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبعض دول آسيا أكثر تطورا في إصدار البطاقات المصرفية والتعامل بها.[1]

[1]- مرجع نفسه، ص153.

ففي أوروبا مثلا بلغ حجم الدفع عن طريق البطاقات المصرفية ربع المدفوعات، وقد تجاوز هذا الدفع"200 مليار يورو سنة2003"، أي بزيادة "7 عن سنة 2002" بحجم 47.6 مليون – بطاقة مصرفية عبر5.6 مليار عملية دفع.

و تعتبر الهند من أكثر الدول الآسيوية إصدارا للبطاقات المصرفية، حيث بلغت نسبة نموها نحو "12.2 سنة 2003"، ثم يليها الصين.

وفي فرنسا وحدها والتي تعد رائدة في هذا المجال، بلغ عدد البطاقات البرغوثية "45.5 مليون في سنة 2002"، منها 41.5 مليون بطاقة مصرفية دولية، ومن ضمن كل 10فرنسين(اكبر من 18سنة) يمتلك نحو 9 منهم بطاقة مصرفية، أي حوالي "90 في سنة 2003". [1]

الفرع الثالث: أنواع البطاقات البنكية

تجدر الإشارة أن السوق المالية بصفة عامة توفر العديد من أنواع الكروت البنكية، فنجد منها مايلي :

أولا: بطاقة الصرف البنكي، بطاقة تكون فيها مدة الائتمان شهرا من تاريخ السحب .

ثانيا: بطاقة الدفع، التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعملاء لدى البنك، حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر.

ثالثا: بطاقة الشيكات، وتصدرها البنوك لحاملي الشيكات، وبمقتضى هذه البطاقة يضمن في حدود معينة قيمة الشيك الذي يصدره حاملها، وعند سحب الشيك لأحد التجار يتعين على حاملها إبراز البطاقة وتدوين رقمها على ظهر الشيك.

رابعا: بطاقة الانترنت، والتي أصدرتها ما ستر كارد و فيزا كارد، عبارة عن بطاقة ائتمان خاصة بالتسويق عبر الشبكة العنكبوتية العالمية مباشرة.

[1]– ثناء علي قباني، النقود البلاستيكية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص117.

خامسا: بطاقة الائتمان، والتي تمكن حاملها من شراء سلع وخدمات باستخدام هذه البطاقة حيث يتحصل التاجر على الثمن من البنك الذي يتولى تسويق البطاقة ثم يقوم البنك بعد ذلك بمطالبة العميل بالسداد.

سادسا: البطاقة الذكية، عبارة عن كمبيوتر متنقل تمتاز هذه البطاقة بحماية كبيرة ضد مخاطر التزوير أو سوء الاستخدام، وتحتوي على كافة البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف. [1]

وهذه البطاقات منها ما هو محلي لا يتجاوز استعماله حدود الدولة التي صدر فيها، ومنها ما هو عالمي يستخدم في كل دول العالم.[2]

المطلب الثاني: البطاقات الذكية

هناك تقنية أخرى تسمى بالبطاقة الذكية وهي عبارة عن بطاقة تحوي معالجا دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من اجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع، القدرة الاتصالية للبطاقات الذكية تمنحها أفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقات القيمة المخزونة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات نسبة الخطأ للشريط المغناطيسي تصل إلى 250 لكل مليون معاملة،[3] نسبة الخطأ هي عدد الأخطاء أثناء تمرير كل معاملة في حين أن نسبة الخطأ للبطاقات الذكية تصل إلى 100 لكل مليون معاملة، التطورات المستمرة في تقنية المعالجات في المستقبل القريب ستنخفض قيمة نسبة الخطأ بصورة مستمرة، المعالجات الموجودة في البطاقات الذكية تستطيع أن تتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع عندما يقدم صاحب البطاقة بطاقته إلى البائع، فان المعالج الدقيق الموجود في سجل النقد الالكتروني للبائع يتأكد من جودة الطاقة الذكية من خلال التوقيع الرقمي المخزن في معالج البطاقة، يتم تكوين هذا التوقيع الرقمي من خلال برنامج

[1]- واقد يوسف، النظام القانوني للدفع الالكتروني، مذكرة لنيل درجة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص- ص75-74.

[2]- عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 108.

[3]- منير الجنبيهي، ممدوح والجنبيهى، البنوك الالكترونية، مرجع سابق، ص52 .

يسمى" بالخوارزمية الشفرية "وهي عبارة عن برنامج أمن يتم تخزينه في معالج البطاقة هذا البرنامج يؤكد لمسجل النقد الالكتروني بأن البطاقة الذكية أصلية ولم يتم العبث بها أو تحويريها ولذلك فان صاحب البطاقة لا يحتاج أن يثبت هويته من اجل البيع أو الشراء، فمثل الأموال المعدنية فان مستخدم البطاقة الذكية يستطيع أن يظل مجهولا ولا يوجد هناك أي داع للتحويل بإجراء المعاملات من خلال اتصالية مكلفة، فعندما يستخدم صاحب البطاقة بطاقته الذكية فان قيمة الشراء يتم إنقاصها بطريقة أوتوماتيكية من بطاقة المشتري ويتم إيداع هذه القيمة في أجهزة الكترونية ظرفية للبائع ومن ثم يستطيع البائع أن يحول ناتج عمليات البيع والشراء لليوم إلى بنكه عن طريق الوصلات التلفونية هذا يسمح لعمليات البيع والشراء أن تتم في ثواني معدودة. [1]

المطلب الثالث: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية

كذلك من أدوات الدفع الالكترونية والتي بدأ صيتها ينتشر عبر أنحاء العالم نجد النقود الالكترونية، والمحافظ الالكترونية، والشيكات الالكترونية، والتي يتوقع لها احتلال مكانة بارزة في التعاملات المصرفية الالكترونية في المدى الطويل.

الفرع الأول: النقود الالكترونية

أولا: تعريف النقود الالكترونية

دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة التعبير عن مفهوم النقود الالكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية أو العملة الرقمية، بينما استخدم البعض الأخر مصطلح النقدية الالكترونية، وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم، فان هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد هو "النقود الالكترونية". وسوف نستخدم هذا المصطلح الأخير في دراستنا هذه وذلك لشيوع استخدامه ودلالته في نفس الوقت على مضمون ومعنى هذه النقود.

[1]– جلال عايد الشورى، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 21.

تعتبر النقود الالكترونية احدث تطور يحصل في وسائل الدفع ويقصد بها الوسائل الالكترونية (الحاسوب) لتحويل أية مبالغ من جهة إلى جهة أخرى كدفع رواتب وأجور الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمية، ويتم ذلك وفق نظام الكتروني عرف "باسم نظام تحويل الأموال الالكتروني" وقد يكون هذا النظام هو البديل المستقبلي لاستخدام العملات القانونية والشيكات وحتى بطاقات الائتمان، حيث تستخدم الآن بشكل واسع لتحويل المبالغ الكبيرة الكترونيا من قبل البنوك والشركات وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين ويمثل نسبة كبيرة من مجموع الأموال التي يتم تحويلها في العالم. [1]

إن عملية الحسابات للنقود الالكترونية شبيهة بحسابات البنوك التقليدية، حيث يقوم الزبائن بإيداع نقودهم في حساباتهم النقدية الرقمية حتي يتمكنوا من استخدامها فيما بعد لإجراء عمليات التحويل أو الشراء من خلالها عبر الانترنت.[2]

وكما اختلف الفقهاء حول الاصطلاح، فقد اختلفوا أيضا حول وضع تعريف محدد للنقود الالكترونية.

فقد عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها: قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية، كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة، إلا أن هذا التعريف مانعا وتعوزه الدقة.

ولقد توسع البعض في مفهوم النقود الالكترونية، فعرفها بأنها نقود يتم نقلها الكترونيا. [3]

---

[1]- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص39-40.

[2]- خضر مصباح الطيطي، مرجع سابق، ص138.

[3]- جلال عايد الشورى، مرجع سابق، ص 22 .

النقود الالكترونية هي مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن التوقيع الرقمي هو المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية.[1]

وأخيرا فقد عرفها البنك المركزي الأوروبي: بأنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمعتمدين غير من أصدرها، دون الحاجة لوجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما.

ويعد هذا التعريف هو الأقرب إلى الصحة نظرا لدقته وشموله لصور النقود الالكترونية واستبعاده للظواهر الأخرى التي يمكن أن تتشابه معها. [2]

– فمصطلح النقود الالكترونية يشمل الصور التالية:

1. الصورة الأولى: هي البطاقة المدفوعة مسبقا التي يمكن استخدامها لأغراض متعددة ويطلق عليها اسم البطاقة المختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية.
2. الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحاسوب الآلية (الانترنت)، المتعارف عليها باسم نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية وعليه يمكن القول أن النقود تعبير يستخدم في الأساس لوصف مجموعة متنوعة من آليات الدفع محدودة القيمة، واهم ما يميزها هو أن قيمتها مسددة مسبقا وان قيمتها مختزنة في داخلها.

[1]– أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2008، الأردن، ص57.

[2]– واقد يوسف، مرجع سابق، ص43.

ثانيا: تقسيمات النقود الالكترونية

للنقود الرقمية العديد من التقسيمات الممكن اقترحها من حيث:

1. متابعتها والرقابة عليها:

- النقود الالكترونية المحددة: ويميز هذا النوع من النقود إمكانية التعرف على الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك، شأنها في ذلك شأن بطاقة الائتمان في عملية متابعة السحب وحركة السحب من خلال النظام الالكتروني من البداية حني النهاية.
- النقود الالكترونية غير الاسمية (مغفلة الهوية): وهذه النقود يتم التعامل بها دون معرفة هوية المتعامل فهي كالأوراق النقدية في التعامل وليس لها علاقة بمن يتعامل بها، ولا يمكن التعرف على هوية مستخدميها سواء انتقلت منهم أواليهم. [1]

2. أسلوب التعامل بها:

- نقود الكترونية عن طريق الشبكة: ويتم سحب هذه النقود الالكترونية من البنك، أو المؤسسة المالية وتوضع على أداة معدنية داخلية فيجهاز الحاسب الشخصي، وفي حال إرسال هذه النقود عبر الانترنت ليس على المستخدم إلا الضغط على الفأرة لهذا الجهاز إلى الشخص المستفيد من هذه النقود. وتتم هذه العملية في ظل إجراءات تضمن للمتعاملين بهذه الطريقة حدا كبيرا من الأمان والسرية، وهي نقود حقيقية إلا أنها رقمية، وتتطلب معظم الأنظمة المستخدمة لمثل هذه الطريقة إتمام الاتصال بين طرفي التعامل والمصدر الكترونيا من اجل التحقق سلامة هذه النقود للتقليل من احتمالية وجود الغش والتزوير. [2]
- النقود الالكترونية خارج الشبكة: هذا النوع من النقود الالكترونية يتم التعامل به دون أن يطلب من المتعاملين الاتصال مع المصدر مباشرة، فهي عبارة عن بطاقة تحتوي على القيمة المختزنة بداخلها، وتخصم كل قيمة تخرج من حوزتها بعد الانتهاء من

[1]- ثناء على قباني، مرجع سابق، ص 117.

[2]- طارق عبد العال حمادة، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2007، ص 115.

عمليةالسحب النقدي، واستخدام هذا النوع من البطاقات يولد قدرا كبيرا من المشاكل المتعلقة بالأمان، كما تنتج عنها مخاطر الصرف المزدوج. [1]

ثالثا: طبيعة النقود الالكترونية

الرأي الأول: النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية

النقود هي عبارة عما يمثلها من قيمة ولا تعد القيمة نفسها، فقد جرى التمثيل المادي للنقود في مراحل عدة عبر القرون السابقة، إذ بدأت بالمقايضة ومن ثم الذهب والفضة ومن ثم العملات المعدنية حتى وصلت إلى العملات الورقية وهذا أمر مسلم به.

أصبح استخدام النقود الالكترونية في عصرنا الحاضر من أكثر الاستخدامات مع حداثة و تعقيدات استخدامه إلا أن الفرق بين النقود الالكترونية وما سبقها من نقود يكمن في أن النقود الالكترونية لا تأخذ نفس شكل النقود السابقة من حيث طبيعتها المادية بل أصبحت تؤخذ بشكل معلومات تنقل بين الأطراف. أي ما على أحد الأطراف إلا نقل معلومات عن النقود المراد نقلها للطرف الأخر، لذا تعتبر المعلومات المتعلقة بهذا النقد أهم من النقد نفسه، وهذا يعد "فرقا جوهري. وعليه فان النقود الالكترونية هي "الصيغ غير المادية"للنقود الورقية، والعملية التي يتم بها الإصدار تكون بإجراء تحويل في شكل النقود من النقود الورقية إلى النقود الالكترونية، لذا تعتبر النقود الالكترونية قد حلت مكان النقود (الورقية)، وفي هذه العملية يكون هدف مصدر البطاقة سواء أكان بنكا أو مؤسسة مالية المساواة بين النقود الداخلة والخارجة، فتكون المدخلة النقود الورقية التي يحصل عليها المصدر من اجل شحن البطاقة بالنقود الالكترونية وتعد الأخيرة النقود المخرجة .

ويفترض هذا المفهوم أن النقود التي استلمها المصدر من صاحب البطاقة سواء أكانت معدنية أو ورقية قد تم سحبها من التداول النقدي، واستخدمت بدلا منها النقود الالكترونية إلا أن المشكلة التي قد تثار في هذا المجال هي النقود التقليدية التي تم دفعها للمصدر تضاف إليه وتبقى داخل نظام النقد، فنكون تمام ازدواجية في استخدام النقد، لأنها

[1]– يوسف حسن يوسف، الاقتصاد الالكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012 ، ص 57.

تستخدم بشكل متزامن، فالنقود الالكترونية موجودة ومستخدمة في الوقت نفسه الذي استخدمت به النقود الالكترونية. [1]

الرأي الثاني: النقود الالكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع

يكمن الفرق الجوهري بين النقود الالكترونية والتقليدية في أن النوع الأول من النقود لا يصدر عن البنك المركزي كما هو الحال بالنسبة للنقود التقليدية، وهذا الرأي هو الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين، وعليه إذا تم الدفع بواسطة أدوات التبادل فان عملية البيع قد تمت، إلا انه بحاجة إلى عمليات إضافية تتبعها متمثلة في الدفع النهائي. الذي بدوره يمنع أية مطالبة في المستقبل بين جميع الأطراف(المشتري والبائع والوسيط سواء أكان بنكا أو مؤسسة. ومثال ذلك الشيك فلا يعد دفعا نقديا.

ويخلص هذا الرأي إلى اعتبار إصدار النقود الالكترونية نوعا من بيع أصول المصدر، فالمشتري يقوم بشراء هذه النقود من المصدر مقابل إعطائه النقود التقليدية ثمنا لها. [2]

الرأي الثالث: النقود الالكترونية أداة ائتمان

يدور مضمون هذا الرأي حول نقطة أساسية مهمة هي أن جميع صور النقود هي أشكال للائتمان، كما تستخدم أداة للتبادل، وإذا أخذنا العملة المستخدمة كمثال فإنها تعتبر أداة ائتمان وذلك لأنها تعد دينا على مصدرها (الحكومة).

الرأي الرابع: النقود الالكترونية صورة افتراضية ثلاثية الأبعاد

يعتقد أصحاب هذا الرأي أن ما تم شراؤه من ديون أو مطالبة هو في الحقيقة عملية اقتراض، وهذا ما يعبر عنه التقرير الأوروبي بقوله (انه من الواضح بتعبير اقتصادي أن الأموال التي يتلقاها المصدر هي وديعة مصرفية، هي في حقيقة الأمر مطالبة من حق حامل البطاقة أو صاحب الحساب أن يطالب بها الطرف الثالث)، وعليه فالمصدر لا يملك

[1]– مرجع نفسه، ص 57.

[2]– فضيل فارس، التقنيات البنكية، مطبعة الموساك رشيد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص280.

النقود الالكترونية إنما يتلقاها كوديعة فهذا الواقع والحقيقة وبذلك لا يعد إصدار النقود الالكترونية وإيداعها عملية واحدة بل عمليتين يجب التميز بينهما. تكون العملية الأولى هي تقديم الوديعة ممن يرغب بالحصول على البطاقة، والعملية الثانية هي إصدار النقود الالكترونية.

ويخلص هذا الرأي إلى القول أن صاحب البطاقة قد يحصل على قيمة ما يودعه لدى المصدر بصورة نقود الكترونية، ومن المسلم به أن من يصدر هذه النقود على علم بأنها سترجع إليه مرة أخرى لتدخل في حسابه، هذا هو منطق الإصدار فكل من الطرفين يبقى مدينا للآخر حتى يتم استهلاك النقود الالكترونية أو تدميرها، كما يجب إتلافها في لحظة رجوعها للمصدر لتفادي عملية الازدواجية في الصرف. [1]

الفرع الثاني: المحافظ الالكترونية

قد تكون المحفظة الالكترونية بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية "منه واليه عبر الانترنت ".

وتجدر الإشارة إلى أن البطاقة الذكية مزودة بشريحة "chip" حوسبية قادرة على تخزين بيانات تعادل "500"ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة، وبخلاف ما عليه الحال في النقود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فانه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية.[2]

المطلب الرابع: الشيكات الالكترونية والتحويلات الالكترونية

أيضا من وسائل الدفع الالكترونية التي ظهرت حديثا نجد التحويلات المالية الالكترونية والشيكات الالكترونية، هذه الأخيرة تعتبر مكافئة للشيكات الورقية التقليدية، وهناك من يتوقع أن تحل محلها على المدى البعيد، أما التحويلات المالية الالكترونية فقد أصبحت ضرورية سواءا للبنوك التقليدية أو الالكترونية لما تقدمه من مزايا.

[1]- مرجع نفسه، ص 281.

[2]- عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص94.

الفرع الأول: الشيكات الالكترونية

وهو المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التي اعتدنا التعامل بها، والشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على انه قد تم صرف الشيك فعلا ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد الكترونيا من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

وبالتالي هو مثل الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله)، غير انه يختلف عنه في انه يرسل الكترونيا عبر الانترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل.[1]

الفرع الثاني: التحويلات المالية أو التحويل المالي الالكتروني

يقصد بنظام التحويلات المالية الالكترونية (TFE) مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف الكترونية أو مصارف انترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية. ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

وكانت الحكومة الأمريكية قد تبنت فكرة نظام التحويلات المالية الالكترونية بسب رغبتها في تحويل أكثر من"بليون"حركة مالية من نظام التحويلات الورقية إلى نظام التحويلات الالكترونية. ويمتاز نظام التحويلات المالية الالكترونية في حال تطبيقه بطريقة صحيحة بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام والموثوقية.[2]

[1]– منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص159.

[2]– منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 14.

أولا: تعريف نظام التحويلات المالية:

هو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة لبنك الكترونيا من حساب إلى حساب بنكي أخر،أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق .

وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق "دار المقاصة الآلية" وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الالكترونية، وتميزت هذه الخدمة عن النظام التقليدي القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل، خدمة إيداع الشيكات – خدمة تحصيل الأقساط .

ثانيا: كيف تتم عملية التحويل المالي الالكتروني

يوقع العميل نموذجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلا، وينتح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق تركيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا) ويختلف نموذج التحويل المالي الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة وفي العادة يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة ويمكن إيجاد العديد منهم على الانترنت، ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق "المودم"إلى الوسيط، ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل، وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل، أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة على التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد(البنك أوالتاجر)في وقت السداد المحدد بالنموذج . [1]

أما إذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية دون المرور بوسيط فعندها يتوجب على التاجر نفسه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح

[1]– منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، النقود الالكترونية، مرجع نفسه، ص 38.

بإجراء هذه العملية وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لان الشيك المصدق يضمن ذلك .[1]

ثالثا: منافع نظام التحويلات المالية الالكترونية

1. **تنظيم الدفعات:** يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية و تنظيم عمليات الدفع دون أي ريبة وفي إمكانية السداد في الوقت المحدد.
2. **تيسير العمل:** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل .[2]
3. **السلامة والأمن:** ألغت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .
4. **تحسين التدفق النقدي:** رفع انجاز التحويلات المالية الكترونيا موثوقة التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد .
5. **تقليل الأعمال الورقية:** يتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية.
6. **توفير المصارف:** قللت شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة .
7. **زيادة رضا العملاء:** تكفل سرعة عمليات التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.[3]

---

[1]– مقبيل محمد، اليوم الالكتروني، الاقتصاد العالمي والعربي، العدد 10937، السنة 39، على الموقع الالكتروني : WWW.ALYAM.COM

[2]– فضيل فارس، مرجع سابق، ص290.

[3]– منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني، مرجع سابق، ص 163.

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الالكترونية

ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، وكحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب اكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة، ولكن على الرغم من هذا الانتشار السريع إلا أن هناك عوائق تحد من نجاح هذه الوسائل، ومازالت الوسائل التقليدية تستعمل رغم التطور الذي وصل إليه العالم في وقتنا. وسنفصل في هذا المبحث العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية، وكذا العوامل المعرقلة لها، بالإضافة إلى مزايا وعيوب هذه الوسائل الحديثة .

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية

رغم حداثة وسائل الدفع الالكترونية إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييم هذه الوسائل واستنتاج العوامل المساهمة في نجاحها والمعرقلة لها، فهناك العديد من العوامل التي ساعدت ومازالت تساهم في انتشار وسائل الدفع الالكترونية لعل أهمها انتشار البنوك الالكترونية والخدمات التي تقدمها، ووسائل الأمان عبر الانترنت الخاصة بهذه الوسائل إضافة إلى المؤسسات العالمية. وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب .

الفرع الأول: ظهور البنوك الالكترونية وخدمات مصرفية جديدة

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في تصاعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتي دفعت البنوك لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية. وأمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وظهر إلى الوجود ما يسمى "بالبنوك الالكترونية ".[1]

[1] – جدي وفاء، عصرنة أنظمة الدفع في البنوك (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص 37.

أولا: البنوك الالكترونية

1. تعريف البنك الالكتروني

هو بنك له وجود كامل على الشبكة العنكبوتية (شبكة الانترنت) ويحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، حيث يشير البنك الالكتروني إلى تقديم منتجات وخدمات البنوك من خلال القنوات الالكترونية، ويؤمن البنك الالكتروني خدمات فعالة جدا بكلفة اقل بكثير من كلفة العمليات المصرفية التقليدية .

2.مزايا البنوك الالكترونية

قدمت هذه البنوك عدة مزايا ومنافع، يمكن ذكرها كمايلي:

- **تنظيم الدفعات:** يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع، دون أي ريبة في إمكانية السداد في الوقت المحدد.
- **تيسير العمل:** ألغت عملية المقايضة الآلية حاجة العميل إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تيسير العمل، ورفع فعاليته.
- **السلامة والأمن:** أزالت التحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية، والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.
- **تقليل الأعمال الورقية:** تقليل الاعتماد على النماذج الورقية، والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية. [1]
- **زيادة رضا العملاء:** تكفل سرعة عمليات التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء.
- **توفير المصاريف:** تتضمن عملية افتتاح فرع لبنك ما مصاريف تشغيلية، مثل تكاليف شراء الموقع وتأثيثه وتكاليف العمالة والصيانة وغيرها،غير أن تلك المصاريف معدومة نهائيا في حالة البنوك الالكترونية.

[1]– مرجع نفسه، ص 38 .

- **سرعة العمليات المصرفية:** تحقق البنوك الالكترونية مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية، كتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا وتكلفة مرتفعة. [1]

ثانيا: الخدمات المصرفية الجديدة

إن المعاملات المصرفية الالكترونية تتم عن طريق شبكة الانترنت بل البنوك العادية الأخرى تقدم خدمات مالية الكترونية عن طريق هذه الشبكة، مما أدى إلى ظهور خدمات مصرفية جديدة، وأهم هذه الخدمات مايلي:[2]

- **الخدمات المصرفية الالكترونية عبر أجهزة الصراف الآلي** (ATM): لم تعد أجهزة الصراف الآلي، مجرد وسيلة للحصول على النقود بسرعة وإيداع الأموال وتحويلها والتحقق من الرصيد النقدي فحسب، بل أصبحت أيضا مزودة بحواسيب تستطيع البنوك تحويلها من مجرد قنوات لتنفيذ المعاملات إلى وسائل تسويق فاعلة إذ أن فرض التعامل الفوري بالنقد والشراء بسهولة العديد من السلع والخدمات، مع التامين الكامل من مظاهر الغش أو السرقة أو التزوير للأوراق النقدية قد عززت علاقة المستهلك بهذه الأجهزة حيث أصبحت جزءا مهما من الحياة اليومية للمواطنين .

و لقد كان الهدف من أجهزة الصراف الآلي التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي تخفيض عدد المعاملات داخل البنك مع تمكين العميل من الحصول على أمواله في أقصى سرعة ممكنة. وفي الثمانينات انتقل الاهتمام من تخفيض التكاليف إلى تحقيق ميزة تنافسية، أما في التسعينات ظهرت اتجاهات جديدة غيرت مرة أخرى من دور أجهزة الصراف الآلي، فقد أدت التطورات التكنولوجية إلى إنشاء محطات صغيرة للصرافة الآلية قادرة على أداء وظائف تعدت مجرد صرف النقود إلى إتاحة فرص تسويق جديدة، كما

[1]- لوصيف عمار، مرجع سابق، ص 87.

[2]- ناظم محمد الشمري، عبد الفتاح العبدالات، مرجع سابق، ص37.

تغيرت قواعد هذه الشبكة لتعطي لمالكي أجهزة الصراف الآلي الحق في تقاضي رسوم الخدمات، مما مكن البنوك من تحقيق إيرادات جديدة .[1]

الفرع الثاني: الصيرفة عبر الهاتف الجوال

إن الاتجاه العام في العالم هو الآن انتشار الهاتف الجوال حيث من المنتظر أن يصل عدد خطوط الهاتف الجوال المستخدم في نقل البيانات "1.2" بليون جهاز، بينما سيصل مشتركي الإنترنت عبر الشبكة الثابتة إلى"750"مليون لنفس الفترة وهو ما يدل على أن استخدامات الهاتف الجوال في ازدياد مطرد يتبع هذا الاتجاه تطوير استخدامات الهاتف الجوال لأغراض متعددة فقد بدا الولوج للشبكة العالمية "الانترنت"واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها كقراءة البريد الالكتروني، تصفح المنتجات المعروضة على الشبكة، الشروع في شراء بعض هذه المنتجات ...الخ تماشيا مع تقديم العديد من الخدمات للعميل عبر هاتفه.[2]

الفرع الثالث: الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية، بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت، وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها كالتوقيع الالكتروني والتشفير والتامين.

أولا: التوقيع الالكتروني و هو شهادة رقمية تحتوي بصمة الكترونية للشخص الموقع.

ثانيا: تشفير البيانات أي استبدال شكلها من خلال تحويلها إلى رموز وإشارات تمنع الغير من معرفتها أو تعديلها، وهذه الخاصية تمنع من اختراق هذه الأدوات أو استعمالها من طرف أفراد آخرين.

ثالثا: التأمين أي إمكانية تامين هذه الوسائل من خلال نظم التامين عبر شبكة الانترنت. [3]

---

[1]– لوصيف عمار، مرجع سابق ، ص 89.

[2]– جدي وفاء، مرجع سابق، ص39.

[3]– منير الجنبيهى وممدوح الجنبيهى، التوقيع الالكتروني وحجته في الإثبات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص 85.

الفرع الرابع: ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية والتي تقسيمها كما يلي:

أولا: المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات

المنظمات العالمية لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة ناد، حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها، لكنها لا تقوم بإصدارها بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك، وأشهر هذه المنظمات هي: فيزا العالمية، ما ستر كارد العالمية.

ثانيا: المؤسسات المالية العالمية

وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف، ومن أشهرها أمريكان اكسبريس، الدنيرز كليب.[1]

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية

على الرغم من النجاح النسبي لوسائل الدفع الالكترونية، إلا أن هذا النجاح يبقى منقوصا وذلك لما تواجهه من معرقلات، من العوامل والمخاطر المعرقلة لتطور وسائل الدفع الالكترونية، وتتمثل هذه المخاطر في:

الفرع الأول: المخاطر التنظيمية

تتعلق بعلاقة البنوك الالكترونية بالبنك المركزي، حيث أن النقود الالكترونية ستجعل من الصعب مراقبة وتحديد الكتلة النقدية، كذلك تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات مصرفية وغير مصرفية يجعل الكثير من المبالغ خارج رقابة السلطة النقدية من

[1]– جدي وفاء، مرجع سابق، ص 39.

الناحية التنظيمية، كما أن ذلك يؤدي إلى صعوبة في تحصيل الضرائب بالإضافة إلى مشكلة التهرب الضريبي التي أصبحت يسيرة لسهولة تحويل الأموال عبر الحدود.[1]

الفرع الثاني: المخاطر القانونية

نظرا لسرية المعاملات المصرفية الالكترونية فان هذا يتيح درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، كعمليات غسيل الأموال لذلك أصبحت البنوك تقوم بالتحقق جيدا من هوية العميل، عنوانه قبل فتح الحساب .

الفرع الثالث: مخاطر العمليات

إن طبيعة المعاملات المصرفية الالكترونية ينتج عنها تهديدات أمنية تأتي سواء من داخل النظام أو خارجه، وعلى البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات والاعتماد على خبراء في ذلك.

الفرع الرابع: مخاطر السمعة

إذا ما واجه أحد البنوك الالكترونية مشاكل في خدماته الالكترونية، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بالبنوك المقدمة لهذه الخدمات.[2]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني

لأي شيء جديد لابد من وجود ايجابيات وسلبيات وانطلاقا من دراستنا قمنا بتمييز بين ما هو ايجابي وسلبي، وسنوضح هذه المزايا والعيوب في هذا الجزء من موضوعنا.

الفرع الأول: مزايا الدفع الالكتروني

تقدم وسائل الدفع عدة مزايا بالنسبة لحاملها وللتاجر وللمصدر و للمجتمع بصفة عامة:

---

[1]- جلال عايد الشورى، مرجع سابق، ص 87.

[2]- فلاح الحسيني، إدارة البنوك، دار عمار للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 38.

أولا: بالنسبة لحاملها

تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

ثانيا: بالنسبة للتاجر

تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة .

ثالثا: بالنسبة لمصدرها

تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق Bank City أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 7997بلغت 7بليون دولار.

رابعا: بالنسبة للمجتمع

فمن البديهي أن نقول إن البطاقات الدولية كفيزا وغيرها استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان هذه الدول التي تحتضن هذه الشركات مقاسمة الأرباح، ومن ناحية أخرى فان استخدام البطاقات الائتمانية وغيرها من أدوات الدفع الالكترونية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية، إضافة إلى الشركات المصدرة اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية التزوير للنقود، كما أنها تساعد البنوك التجارية على إعطاء أو تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية. [1]

[1]– يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص27–28.

الفرع الثاني: عيوب الدفع الالكتروني

أولا: بالنسبة لحاملها

من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء، كما أن حامل البطاقة ملزم بسداد ما اشترى منها لو ضاعت أو سرقت منه إلى حد معلوم حسب القوانين المنظمة لعملها، وهذه البطاقة تشعر حاملها بالغنى الوهمي.

ثانيا: بالنسبة للتاجر

إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

ثالثا: بالنسبة لمصدرها

أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها. [1]

[1]– فلاح الحسيني، مرجع سابق، ص 39.

خلاصة الفصل

إن وسائل الدفع و هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون، ما هي إلا مرحلة أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي تعرضت لها النقود بمختلف أنواعها، سواء المعدنية الورقية، حيث جاءت كبديل عنها يسهل العمليات في خضم دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص.

- ورغم حداثة وسائل الدفع الالكترونية، إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييم هذه الوسائل واستنتاج العوامل المساعدة على نجاحها، كما يمكن ملاحظة العوامل التي تعرقل تقدم وتطور هذه الوسائل الحديثة وتؤدي إلى تهرب وتخوف الجمهور منها. كما تعرضنا إلى العوامل المساهمة في نجاح وسائل الدفع الالكترونية و المعرقلة لها، تبين أن هذه الوسائل قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية، كما تمكنت الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية، لكن بالمقابل لم تكن الوسائل الحديثة مثالية كما توقع المصرفيون أن تكون، فهي الأخرى أفرزت مشاكل و عيوب من نوع آخر عرقلت مسار نجاحها الذي كان مسطرا لها.

وفي الأخير تمثل وسائل الدفع الالكترونية انعطافة في تاريخ التعامل الإنساني الذي بدأ بالمقايضة لينتهي بترميز القيمة المالية في بيانات مخزنة الكترونيا.

الفصل الثالث:

تاثير النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية في ادارة السياسة النقدية

تمهيد

إن انتشار استخدام وسائل الدفع الالكترونية و النقود الالكترونية يقدم إمكانيات هائلة لم نكن نتوقعها، ولكن بالرغم من هذه الإمكانيات التي حققتها إلا أنها أثارت مشاكل أمام البنوك المركزية، فلما كانت النقود الالكترونية تصلح لان تقوم بغالبية وظائف النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فقد أضحى من المتوقع أن تحل هذه النقود الحديثة محل النقود القانونية على المدى الطويل ويصبح هناك قبول عام للأفراد للتعامل بالنقود الالكترونية التي تصدرها شركات من القطاع الخاص، أكثر من التعامل بأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي وفي الواقع فان انتشار النقود الالكترونية سوف يولد آثار هامة على السياسات الاقتصادية والنقدية للدولة، فمن المتعارف عليه أن البنك المركزي هو الذي يعهد إليه في غالبية الدول بمسألة إصدار النقود، علاوة عن دوره الرئيسي في رسم السياسات النقدية للدولة، ومن شأنه قيام جهات أخرى غير البنك المركزي بعملية خلق النقود الالكترونية أن يؤثر على قدرة البنك المركزي على الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال إضعاف دوره في السيطرة على حجم السيولة النقدية.

ووفقا لما تقدم يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: وظائف البنك المركزي في ظل استخدام وسائل الدفع الالكترونية و النقود الالكترونية.

المبحث الثاني: تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: واقع النقود الالكترونية في الجزائر وانعكاساتها على دور بنك الجزائر.

المبحث الأول: وظائف البنك المركزي في ظل استخدام وسائل الدفع الالكترونية والنقود الالكترونية.

تعتبر النقود الالكترونية وسيلة دفع حديثة النشأة، فهي آخر ما تم ابتكاره في وسائل الدفع الالكتروني، حيث تميزت بجملة من الخصائص جعلتها من اكبر التحديات التي تواجه أنشطة البنوك المركزية، وهو ما جعل آثارها على وظائف البنك المركزي محل العديد من التساؤلات والإشكاليات وخاصة دوره في إدارة السياسة النقدية.

المطلب الأول: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة الإصدار النقدي للبنك المركزي

تثبت النقود الالكترونية بأنواعها المختلفة فعاليتها وكفاءتها في توسيع نطاق التجارة الالكترونية، لدرجة أنها من الممكن أن تحل محل أوراق البنكنوت التقليدية التي يصدرها البنك المركزي، وبالتالي تؤثر في كمية وسائل الدفع والمعروض النقدي[1]، حيث رأى"جورج سيلجن" أن تطور النقود الالكترونية وخاصة فيما يتعلق ببطاقات مختزنة القيمة سيولد الأمل عند الأمريكيين، وسيكونون في يوم من الأيام مطمئنين بأنهم لن يبقوا تحت سيطرة المجلس الاحتياطي الفدرالي فمن الممكن أن تحتل النقود الالكترونية وتأخذ مكانة النقود التقليدية، وتصبح متداولة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والنتيجة التي توصل إليها "جورج سيلجن" هي أن ازدياد الطلب على النقود الالكترونية بشكل كبير يؤدي إلى قلة الإقبال على النقود التقليدية والتداول بها، فتصبح النقود الالكترونية بذلك هي الأساس في التعاملات، وبناءا على هذا الرأي يكون من غير الممكن أن تحل النقود الالكترونية مكان النقود التقليدية وتؤثر عليها[2]. ووفقا لتقديرات "نيسكانن" إذا استطاعت النقود الالكترونية أن تحل محل العملة المحتفظ بها في محافظ الأمريكيين فإنها لن تخفض الطلب على العملة إلا بنسبة 10 بالمائة

[1]– صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام 10-12 ماي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 336.

[2]– جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص ص 77-78.

فقط، وإذا كان الأمر كذلك فانه لا يتوقع حدوث تغيير جوهري في مستوى أو تأرجح مضاعف النقود.[1]

ويمكن القول بصفة عامة أن القوة الاحتكارية للبنك المركزي لإصدار النقود سوف تتأثر إلى حد كبير بدخول القطاع الخاص في إصدار النقود الالكترونية، **ولكن درجة التأثير تتوقف إلى حد بعيد على مايلي:**

- في حالة احتكار البنك المركزي لإصدار النقود الالكترونية، فسوف يحتفظ بوظيفته الخاصة بإصدار النقود ولكن في شكل آخر غير أوراق البنكنوت؛
- في حالة استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود التقليدية والنقود الالكترونية، فان وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود التقليدية سوف تتأثر؛
- في حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود الالكترونية والنقود التقليدية، فان وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود التقليدية سوف تتأثر إلى حد بعيد؛[2]
- في حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية ووجود نظام جديد للمدفوعات تسيطر عليه النقود الالكترونية، فان وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سيتم إلغاؤها.

الفرع الأول: إحلال النقود الالكترونية محل التقليدية

إن التوسع في استخدام النقود الالكترونية لتلبية معاملات التجارة الالكترونية سيصبح أمرا حتميا، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على أداء البنك المركزي لوظائفه الجوهرية، مثل إصدار أوراق البنكنوت والرقابة على وسائل الدفع وأداء الجهاز المصرفي واستقرار النظام النقدي.

---

[1]– أحمد بوراس، العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007، ص 206.

[2]– حسام الدين علي صادق علي الراشدي، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية في مصر(دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص ص166-167.

وبالتالي فان ظهور النقود الالكترونية سيكون له تأثير كبير على الطلب على أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي وبالتالي فان عائداته ستنخفض حيث أن عمليات إصدار النقود الالكترونية يمكن أن تتولاها مؤسسات أخرى غير البنك المركزي.

وتمثل أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي نسبة كبيرة من كمية وسائل الدفع الجارية،M1 والتي تشمل النقد المتداول خارج النظام المصرفي مضافا إليه الودائع الجارية بالعملة المحلية، وحيث أن احتمال أن تحل النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي، وتمثل نسبة كبيرة من المعروض النقدي فان زيادة الطلب على النقود الالكترونية من المحتمل أن يؤثر حتما على إجمالي المعروض النقدي بما يشبه مخاطر خلق الائتمان بدون ضوابط.

ويطلق اصطلاح مضاعف خلق الائتمان على العلاقة بين الودائع الأصلية أو الزيادة منها، وإجمالي الودائع التي تستطيع البنوك التجارية خلقها وهي تعادل الزيادة في الودائع الأصلية في مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي.

مثال: لو فرضنا أن الاحتياطي القانوني على الودائع 10% فان مضاعف خلق الائتمان يكون أصل الوديعة مضروبا في 10 وهي مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي وبافتراض أن ودائع النقود الالكترونية قد تكاثرت بدون الالتزام باحتياطي نقدي، فمعنى ذلك أن مضاعف الائتمان سيكون ما لا نهاية.[1]

من جهة أخرى، إذا كانت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة قابلة للتسييل بشكل نقود رقمية، فان مجموع الودائع تحت الطلب التي يحتاجها أو يرغب بها الأفراد ستنخفض، وتؤدي بالتالي إلى خفض عرض النقد من قبل البنك المركزي، وفي الاقتصاديات الأساسية يشكل النقد العنصر الأكبر بين مطلوبات البنوك المركزية، وسيؤدي التمادي في استعمال النقود الالكترونية إلى تقليص ميزانيات البنوك المركزية بشكل ظاهر.[2]

---

[1]– صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص ص 337–338.

[2]– محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ملتقى الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، مداخلة منشورة على الموقع :bensaidamine.yolasite.com

فالتحول إلى استخدام النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت سيؤثر مباشرة على كمية وسائل الدفع الجارية بطرقتين:

- أولهما أن إحلال النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت سيؤثر مباشرة على كمية وسائل الدفع الجارية بتخفيض الطلب على أوراق البنكنوت؛
- وثانيهما أن هذا التحول سيغير من رصيد الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، وبالتالي سيغير من حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية مما يغير بالتالي من إجمالي كمية وسائل الدفع الجارية.

وتتضمن عملية التحول من النقود الورقية إلى النقود الالكترونية انخفاض كمية التقليدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي بنفس القدر، وبافتراض أن مصدري النقود الالكترونية يملكون احتياطات نقدية تقليدية لتغطيتها بنسبة 100% فانه من المتوقع عدم تغير حجم المعروض النقدي. ويتوقف التأثير على حجم وسائل الدفع الجارية على عدة عوامل، أهمها:

- قدرة الجهاز المصرفي على التوسع في الائتمان؛
- حجم الاحتياطات الإجبارية للنقود الالكترونية؛
- الطلب على الودائع.

وفي الأخير أكدت دراسة اقتصادية حديثة أن الاقتصاد العالمي يعيش على أعتاب مرحلة قد يتقلص فيها دور البنوك المركزية في إصدار البنكنوت في ظل انتشار التعامل الأمن نسبيا للنقود الالكترونية، حيث يتوقع أن يزيد إقبال الأفراد على التعامل بالنقود الالكترونية وتفضليها على الأشكال التقليدية للنقود، فالتأثيرات على الطلب يمكن أن تنتج سواء بسبب إحلال النقود الالكترونية محل الودائع الاحتياطية، أو بسبب تخفيض طلب البنوك على الفوائض الناجمة عن عمليات المقاصة والتسوية. وعليه فان ما يخلص إليه هذا الرأي هو أن انتشار النقود الالكترونية سيؤدي في الأغلب الأعم إلى تقليل، أو قد تصل إلى اختفاء دور البنوك المركزية في إصدار النقود. [1]

[1]– عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 95.

- مؤسسة الإصدار: يعد تحديد مصدري النقود الالكترونية من المسائل الشائكة التي ستواجه أي تنظيم قانوني لهذا النقود، وتوجد خيارات متعددة يمكن للحكومة أن تحدد من خلالها من سيسمح له بإصدار هذه النقود، فالدولة يمكن أن تسمح لإحدى الجهات التالية بإصدار النقود الكترونية: البنك المركزي، أو البنوك التجارية، أو المؤسسات المالية (ائتمانية) غير المصرفية، أو المؤسسات غير المالية.[1]

الفرع الثاني: تقليص ميزانيات البنوك المركزية

وانتشار وسائل الدفع الالكترونية وخاصة النقود الالكترونية يؤدي إلى تقليص الميزانيات العمومية للبنوك المركزية، وهذا سيؤدي إلى انخفاض دخل الحكومة من رسوم سك العملات، ويرى "بيرت ايلي b. Ely" أن أهمية سبب خسارة الحكومة لدخلها الناتج عن احتكار إصدار العملة يعود إلى الحجم المتوقع لسوق البطاقات مختزنة القيمة لن يزيد عن حوالي 10 بلايين دولار أمريكي، وأن إيرادات الدولة من رسوم سك العملات سينخفض بحوالي 600 مليون دولار أمريكي سنويا، هذا الانخفاض قد يسبب للبنوك المركزية عدم إمكانية تغطية تكاليف عملياتها، حيث أن إيرادات رسوم سك العملات هي واحدة من مصادر الدخل الأكثر أهمية للخزانة الوطنية، ووفقا لبنك التسويات الدولية فان رسوم سك العملات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين انخفاض 0.28% في المملكة المتحدة وفرنسا والى أعلى من 0.65% في ايطاليا عام 1990. [2]

وذلك لأن البنوك المركزية تحقق أرباحا طائلة من وراء عملية إصدار البنكنوت–نيابة عن الحكومة– نتيجة لاحتكارها إصدار العملة، "وأرباح الإصدار هي الريع التي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إصدار العملة"، ففي ميزانية البنك المركزي فان جانب الخصوم يقوم بصفة عامة على إصدار البنكنوت والتي تصدر عند سعر فائدة يساوي صفر، أما جانب الأصول فانه يتكون من الأوراق المالية المغلة للفائدة مثل السندات الحكومية، لذلك فان البنك المركزي من الممكن أن يحقق فائدة من الفرق بين سعر الفائدة على الأصول والخصوم، ويعتبر هذا الريع من أهم مصادر الدخل بالنسبة للبنك المركزي، وبالتالي إذا

[1]– محمد شايب، مرجع سابق، ص 10.

[2]– جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص 81.

حلت النقود الالكترونية محل النقدية الحاضرة سوف يؤدي ذلك إلى أن ميزانية البنك المركزي سوف تتكمش، وبالتالي فان أرباح البنك المركزي سوف تنخفض ومن ثم فمن الممكن أن يعتمد البنك المركزي حاليا على الحكومة، وهذا يؤدي إلى أن تكون السياسة النقدية تابعة للحكومة.

بالإضافة إلى أن الحكومة تحصل على إيرادات عامة من قيامها بصك العملة وطبعها من البنكنوت والعملات المعدنية المساعدة وسوف يزيد الانخفاض من هذه الإيرادات كلما ازداد انتشار النقود الالكترونية. [1]

وتثور مسالة تأثير نمو النقود الالكترونية على تكوين ميزانية البنوك المركزية، فالبعض يخشى من تقلص هذه الميزانية بسبب انخفاض القاعدة النقدية وما يؤدي إليه من تقليل قدرة البنوك المركزية على الرقابة على الأسواق النقدية، ويرى بعض الاقتصاديين أن تطور النقود الالكترونية باعتبارها بديل وظيفي للنقود الورقية، يمكن أن يسبب انهيار الطلب على النقود الصادرة عن البنوك المركزية لدرجة تهدد قدرتها على تولي السياسة النقدية، فإصدار النقود الالكترونية يمكن أن يخفض بشكل جوهري الخصوم المتكونة من النقود الورقية، أما التأثير على جانب العرض فسيتوقف على اثر النقود الالكترونية على حجم ميزانية البنك المركزي ومدى حلولها محل النقود السائلة، حيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في جانب خصوم البنك المركزي في دول عديدة، ذلك أن الانتشار الكثيف للنقود الالكترونية قد يقلص ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد. [2]

وفي الأخير يلاحظ انخفاض الدخول المتولدة من إصدار البنكنوت في كثير من الدول وخاصة الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع تكلفة الطباعة ومشتملاتها وكذا الاتجاه إلى استخدام وسائل الدفع الالكترونية في التعامل. [3]

---

[1]– حسام الدين علي صادق علي الراشدي، مرجع سابق، ص167.

[2] – محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام 10-12 ماي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص ص 166-167.

[3]– حسام الدين علي صادق علي الراشدي، مرجع سابق، ص 169.

الفرع الثالث: انخفاض إيرادات الدولة

ومن المتوقع أيضا أن يكون هناك تأثيرا سلبيا للنقود الالكترونية على إيرادات المالية للدولة، وسوف يتمثل هذا الأثر في إضعاف قدرة الدولة على تحصيل الضرائب فالنقود الالكترونية هي وسيلة دفع لصفقة لا يعرف قيمتها سوى طرفيها، أي البائع والمشتري وتظل هذه القيمة مجهولة بالنسبة لمصلحة الضرائب ما لم يتقدم الطرفين طواعية بإقرار لمصلحة الضرائب يبين فيه حجم مبيعاته أو مشترياته حتى يتم ربط الضريبة عليه.

وعليه يمكن القول انه إذا كان انتشار النقود الالكترونية ضعيفا فانه لن يكون هناك أية تأثيرات على البنوك المركزية، أما إذا كان انتشار النقود الالكترونية معتدلا فان تأثيرها على عملية الإصدار النقدي سيكون محدودا، وإذا كان نمو النقود الالكترونية واسعا سيكون لها عدة آثار على البنوك المركزية، منها انخفاض الطلب على العملة التقليدية وبالتالي انخفاض حجم المعروض النقدي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم خصوم البنوك المركزية نتيجة انخفاض احتياطياته من النقود القانونية، وبالتالي تقليص ميزانيات البنوك المركزية ومنه انخفاض دخل الحكومات من رسوم سك العملات وهو ما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على الرقابة النقدية، أيضا سيكون لانتشار النقود الالكترونية آثارا على انخفاض الإيرادات الضريبية للدولة نتيجة عدم معرفة مصلحة الضرائب للصفقات التي تتم عن طريق الانترنت لأنها تتم خفية، وكذلك يمكن للنقود الالكترونية أن تزيد من معدل التضخم في البلاد لصعوبة التحكم في مضاعف الائتمان، فإذا استمرت المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية في إصدارها لهذا النوع من النقود دون رقابة البنوك المركزية فان ذلك سيؤدي إلى ضعف السيطرة على حجم النقود الالكترونية، ومن شأن النقود الالكترونية أن تحدث التضخم إذا كان حجمها يفوق حجم السلع والخدمات في السوق. [1]

[1]– احمد بوراس، نفس المرجع، ص213.

المطلب الثاني: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكا للبنوك

يتموقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي إذ يشرف على هذا الجهاز وينظمه، فهو يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية كما يحتفظ بودائع البنوك التجارية، وهو المقرض الأخير الذي تلجا إليه هذه البنوك.

إن ظهور النقود الالكترونية اثر على دور البنك المركزي بصفته بنكا للبنوك إذ أن هذا الدور بدأ ينخفض، فقد تستمر بعض البنوك المركزية في أداء دور المقرض الأخير للمؤسسات الكبيرة، لكن الحاجة لهذا المقرض قد تنخفض في عالم تنتقل فيه المعلومات بشكل فوري فيما يتعلق تقريبا بكل النشاطات وبكل المؤسسات.[1] ويرى البعض أن انتشار العمليات المصرفية الالكترونية والتعامل بالنقود الالكترونية لن ينقص من دور البنك المركزي، حيث أن المشاهد حتى اليوم أن العملات الورقية تسود المعاملات، ومازالت النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية تمثل نسبة ليست بكبيرة ضمن وسائل الدفع، ومازال البنك المركزي يلعب دورا في الرقابة على تطور التعامل في النقود الالكترونية وتطور العمليات المصرفية الالكترونية، وإذا كان انتشار التعامل بالنقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية سيقلل من احتكار البنك المركزي للإصدار النقدي والإشراف والرقابة على المعروض النقدي، إلا انه سيبقى بنك الحكومة وله سلطة التدخل في الأسواق المالية دون اعتبار للربح، ويستطيع التأثير في البنوك التجارية كمقرض أخير لها. [2]

المطلب الثالث: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكا للحكومة

يعتبر البنك المركزي بمثابة الوكيل والمستشار المالي للحكومة، الذي ينوب عنها في معاملاتها المالية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى كونه الهيئة التي تشرف على جزء هام من السياسة الاقتصادية العامة للحكومة، المتمثلة في السياسة النقدية و التسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص المتنافسة المصدرة للنقود الالكترونية[3].

---

[1]– أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد29، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 29 ابريل 2001، ص 71.

[2]– حسام الدين علي صادق علي الراشدي، مرجع سابق، ص 171.

[3]– محمد شايب، نفس المرجع،ص 10.

المطلب الرابع: تأثير النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان

تعتبر وظيفة مراقبة الائتمان من الوظائف المهمة التي يقوم بها البنك المركزي، إذ يعمل على التحكم في الائتمان وتوجيهه إلى قطاعات معينة، لهذا فانه يستعمل أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوظيفة وتتمثل هذه الأدوات في أدوات السياسة النقدية المباشرة (كمية وكيفية) وغير مباشرة.

ومع ظهور النقود الالكترونية، يبدو أن أي محاولة يقوم بها البنك المركزي للتوجيه ستكون بلا جدوى، وذلك بسبب الاتجاه المتزايد للبنوك لإصدار مثل هذه النقود، كما أن خدمات المدفوعات الالكترونية المقدمة عبر الانترنت غالبا ما يصعب السيطرة عليها أو توجيهها، ذلك لان الانترنت ماهي إلا شبكة معلومات ليس لها وجود مادي تقليدي ولا تعترضها حدود سياسية أو عوائق اجتماعية.

وبافتراض أن حكومة ما أصدرت تشريعا يقيد أو يمنع المعاملات المالية عبر شبكة الانترنت فلنا أن نتوقع أن يتجه جمهور المتعاملين في هذا البلد إلى البحث عن فرص التعامل في الخارج لتحقيق مكاسب لمعاملاتهم المالية. إن طبيعة شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تجعل من الصعب على البنوك المركزية حصر أرصدة المعاملات الالكترونية، وهذا ما قد يؤدي إلى تخفيف قبضة البنك المركزي في توجيه الائتمان. [1]

[1]– محمد سعدو الجرف، النقود الالكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مؤتمر القانون والحاسوب، 12–14 تموز، جامعة اليرموك، الأردن، 2004.

المبحث الثاني: تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية

في الواقع إن انتشار النقود الالكترونية وذيوع استخدامها سوف يولد آثارا هامة من الناحية القانونية والاقتصادية والمالية. ومن ناحية أخرى فإن من المتعارف عليه أن البنك المركزي هو الذي يعهد إليه في غالبية الدول بمسالة إصدار النقود، علاوة على دوره الرئيس في رسم السياسة النقدية للدولة. ومن شأن قيام جهات أخرى غير البنك المركزي بعملية خلق النقود الالكترونية"وهو ما يجري في الواقع الآن" أن يؤثر على قدرة البنك المركزي على الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال إضعاف دوره في السيطرة على حجم السيولة النقدية وسرعة دوران النقود.

ولإيضاح تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية سنتناول تأثيرها على الأدوات الكمية الثلاث كما يلي:

المطلب الأول: تأثير النقود الالكترونية على سعر إعادة الخصم

يمكن القول أن قدرة البنك المركزي على السيطرة على سعر الفائدة سوف تتوقف على الطريقة التي تتم بها خلق النقود الالكترونية، فالأفراد يمكن لهم بشراء النقود الالكترونية في مقابل النقود العادية (القانونية)، أو نظير ودائعهم، وفي كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك، وذلك لان مصدري النقود الالكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الالكترونية في أرصدتهم البنكية.

وستقوم البنوك بتغيير النقود مقابل ودائع البنك المركزي، وبهذه الطريقة فان احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة ،فان هذه البنوك ستختار بين أمرين:

- إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض؛
- وإما أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي. [1]

[1]– محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 2003، ص37.

وسوف يؤدي زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال إلى انخفاض في أسعار الفائدة، ولهذا السبب فان البنوك سوف تفضل البديل الثاني، ومادام البنك يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل، فان البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، البنوك تقوم إذا باستخدام النقود المحصلة من ربيع النقود الالكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي.

وفي حالة ما إذا قام مصدرو النقود الالكترونية بعرض المزيد من النقود الالكترونية عن طريق منح قروض، أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر، في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة البنوك في منح هذه القروض بدون أي قيود.[1]

إن ظهور النقود الالكترونية جعل احتياطات البنوك التجارية تزداد، وبالتالي يمكن القول أن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان، وذلك لأن إقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية من البنك المركزي سيقل بسبب زيادة سيولتها النقدية وانخفاض حاجتها للبنك المركزي لمنحها هذه السيولة، فمهما كانت التغيرات في سعر إعادة الخصم فانه لن يؤثر على حجم الائتمان لأنه لا يوجد طلب لإعادة خصم الأوراق التجارية.[2]

وما تجدر الإشارة إليه، فانه عندما يتم استخدام مقدار كبير من النقود الالكترونية، يصبح التحويل بين العملة ورأس المال أسهل، لان البنوك التجارية قد تحصل على الأموال من قنوات أخرى عندما تكون كلفة الخصم عالية نسبيا، مثلا يمكنها أن تبيع بسرعة الأوراق المالية وتدير الاقتراض ما بين البنوك وتتخلى عن تطبيق الخصم من البنك المركزي، ولذلك

[1]– مرجع نفسه، ص 38.

[2]– لمخلطي خضرة، اثر انتشار النقود الالكترونية على الإصدار النقدي، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.

فان وظيفة سياسة الخصم ستضعف إلى حد كبير في ظل ظرف أو حالة تداول النقود الالكترونية.[1]

وقد يمكن للبنك التجاري أن يقوم بعملية الخصم بطريقة الكترونية، ويكون عن طريق إرسال الكمبيالة الالكترونية إلى البنك الذي سيتم التعامل معه عبر جهاز الكمبيوتر قبل موعد استحقاقها مقترنة بطلب الخصم، ثم يقوم البنك بالتوقيع الكترونيا عليها بقبول الخصم، ثم تتم عملية الخصم بالقواعد المنصوص عليها في القانون، ويتم التسديد عن طريق التحويل الالكتروني حيث يقيد قيمة الكمبيالة في الجانب الدائن لحساب المستفيد في البنك الذي يحدده، ويمتلك البنك الكمبيالة[2].

الفرع الأول: ففي حالة التوسع ورغبة البنك المركزي في زيادة النقدية والائتمان في الاقتصاد فانه يقوم بإعادة سعر خصم منخفض على شبكة الانترنت للأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بإعادة خصمها لديه، مما يشجع هذه الأخيرة على خصم تلك الأوراق ومن ثم زيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي، أو الحصول على كميات إضافية من النقود ويصبح بالتالي في مقدرتها فتح المزيد من النقود الائتمانية مثل بطاقات الائتمان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى خفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم يشجع البنوك التجارية على خفض سعر الخصم عند خصمها الأوراق التجارية لعملائها الاقتصاديين، وهو ما يعني هبوطا في سعر الفائدة السائد في السوق، وبالتالي تشجيع الاقتراض للإغراض الاستثمارية والاستهلاكية.

الفرع الثاني: أما في حالة رغبة البنك في تقييد الائتمان فانه يلجأ لرفع سعر إعادة الخصم بإعلان سعر مرتفع على شبكة الانترنت، وبالتالي عدم تشجيع الأفراد على طلب الائتمان سواء مباشرة أو عن طريق الخصم.

---

[1]– برهان عثمان حسين البر زنجي، الابتكارات الحديثة في أنظمة المدفوعات وتأثيرها في استقرار السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة الاتحاد الأوربي، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص 93.

[2]– شيماء جمال مجاهد، التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الالكترونية والسياسة النقدية والتجارة الالكترونية، سلسلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، نوفمبر 2001، ص 22.

ولا شك أن قيادة البنك المركزي للسياسة النقدية بواسطة هذه الوسيلة عبر الشبكة يكون أسرع وأيسر وعلى نطاق واسع[1].

المطلب الثاني: تأثير النقود الالكترونية على سياسة السوق المفتوحة

إن تطور النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية الملائمة.

إن قيام الأفراد باستخدام النقود الالكترونية بصورة شائعة سوف يدفعهم تدريجيا إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة، وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه، إلا أن زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الائتمان.

وفي حالة قيام البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف بسط الائتمان، فان الأفراد سوف يستخدمون نقودهم الالكترونية في شراء تلك الأوراق، إلا أن عدم وجود ارتباط بين النقود الالكترونية وبين أي أرصدة لهم لدى البنوك التجارية فان من شأن هذه العملية ألا يكون لها أي تأثير على السياسة الائتمانية لتلك البنوك.[2]

ومع هذا، فان تأثير النقود الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي سوف تتوقف بصورة رئيسية على مدى شيوع استخدام النقود الالكترونية، فكلما كان التعامل بالنقود الالكترونية هامشيا، وعلى العكس من ذلك، فان استخدام النقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية، وكذلك فان هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع تغيره تبعا لنشاط البنك المركزي في هذه السوق، حيث أن قيامه بشراء الأوراق المالية سوف يؤدي إلى

[1]– مرجع نفسه، ص ص 42–43.

[2]– محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سابق، ص 38.

زيادة نسبة السيولة، وبالتالي يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية[1].

وهناك من يرى بان النقود الالكترونية ستؤثر على سياسة السوق المفتوحة ولكن بطريقة ايجابية، حيث أن البنك المركزي يتحكم في الإدارة الكمية للسياسة النقدية باستخدام عمليات السوق المفتوحة الكترونيا عبر الشبكة، وليس هناك أدنى شك في أن هذه الوسيلة تكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية، حيث تصل إلى قاعدة أوسع من العملاء داخليا وخارجيا، وبالتالي يمكن للتوازن النقدي أن يعود بصورة أسرع. ولكن ما يجدر الإشارة إليه في النهاية أن تلك الوسيلة ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلباتها.[2]

المطلب الثالث: تأثير النقود الالكترونية على سياسة الاحتياطي القانوني

يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي، كاحتياطي نقدي قانوني على شكل رصيد دائن، إذ يمكن للبنك المركزي التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، عن طريق استعمال هذه الأداة – الاحتياطي القانوني – بتغيير نسبتها.

ويعتمد حجم طلب البنوك التجارية على الودائع الموجودة لدى البنك المركزي على العديد من اللوائح الإدارية لكل دولة مثل إجراءات المقاصة بين البنوك، وطبيعة الدفع، وأنواع الأصول الاحتياطية والشروط التي يضعها البنك المركزي للطلب على الاحتياطي.

يمكن أن تؤثر النقود الالكترونية على الاحتياطي القانوني وذلك بالشكل التالي:

[1]– لمخلطي خضرة، مرجع سابق، ص ص 77– 78 .

[2]– محمد شايب، مرجع سابق، ص ص، 12–13.

الفرع الأول: على حجم الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي

إن التحول لاستعمال النقود الالكترونية محل النقود القانونية سيرفع من مستوى الاحتياطي القانوني وذلك لان زيادة الودائع تؤدي إلى زيادة الاحتياطي.[1]

فمن المتوقع أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في حالة انتشار النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية إصدارها، فاستعمال العملاء للنقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية، من شأنه أن يمثل ضغط على البنوك المركزية ويدفعها إلى تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوبة من البنوك التجارية، وكذلك عدة أشكال الأصول المودعة.[2]

إن إدخال حساب الودائع الالكترونية سيغير الاحتياطي القانوني الكلي للبنك التجاري بعد أن طرح النقود الالكترونية، ويجب أن يساوي معدل الاحتياطي القانوني فيما يخص النقود الالكترونية المعدل الخاص للودائع الجارية. ومع ذلك، فان رصيد النقود الالكترونية هل يتطلب نسبة الاحتياطي القانوني أم لا، فان ذلك لا يزال محل جدل في الوقت الحاضر ذلك أن معظم الدول لا تضع متطلبات احتياطي فيما يخص النقود الالكترونية، ولذلك يكون معدل الاحتياطي القانوني فيما يخص الحساب الجاري اكبر من ذلك المعدل الخاص بحساب ودائع النقود الإلكترونية وذلك في العديد من الدول المعينة، ونتيجة لذلك فان البنوك التجارية تستفيد من النقود الالكترونية ومشتقاتها لتتجنب قيد الاحتياطي القانوني ولتخفيض مقدار احتياطي الودائع وبتلك الوسيلة يتم تخفيض تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة التحويل، وكذلك قد يظهر أثران الأثر الأول أن رصيد الاحتياطي للودائع ستتضرر وان القدرة على تقليص أو توسيع خلق العملة والذي يمكن تحقيقه من خلال جهود تعديل احتياطي الودائع القانونية من قبل البنك المركزي سوف تضعف على نحو كبير.[3]

---

[1]– محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سابق، ص 159.

[2]– صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الالكترونية والبنك المركزي، مؤتمر القانون والحاسوب، في الفترة 12-14 تموز، جامعة اليرموك، الأردن، 2004.

[3]– برهان عثمان حسين البر زنجي، مرجع سابق، ص 13

ولفهم كيف يتأثر مركز احتياطيات البنك نسوغ المثال التالي: عندما يشتري عميل نقودا الكترونية بمقدار 1000 دينار فان رصيده من النقود الالكترونية في البطاقة الذكية أو الحاسوب الشخصي سيزداد بهذا المبلغ 1000 دينار كما انه يودع لدى البنك هذا المبلغ، فتتغير ميزانية البنك والاحتياطي لديه كما يلي:

أولا: تزيد النقود في خزينة البنك بمقدار 1000 دينار وتزيد خصوم البنك بنفس المبلغ، وهو ما يعادل أيضا النقود الالكترونية؛

ثانيا: الزيادة في إجمالي النقود بمبلغ 1000 دينار ستؤدي إلى زيادة احتياطي البنك لان الزيادة في كمية النقود الالكترونية لا يتطلب حجز جزء منها كاحتياطي، أو إذا وجد التزام بحجز احتياطي 10% على النقود الالكترونية فسوف يزيد الاحتياطي بمبلغ 10 دينار، وفي كلتا الحالتين يتكون لدى البنك فائضا في الاحتياطي[1].

وفي ظل النظام الالكتروني فان الاحتياطي من النقود سيكون في صورة نقود الكترونية وبطاقات ائتمان الكترونية وذلك يكون أكثر يسرا من النظام التقليدي، إذا أراد البنك المركزي التوسع في منح النقود الائتمانية فانه يلجأ مباشرة إلى خفض نسبة الاحتياطي النقدي، وذلك عن طريق زيادة نسبة وحجم الأرصدة التي تستطيع البنوك التجارية استعمالها بحرية في منح القروض، وقدرة البنوك التجارية تزداد بإضعاف النسبة المحددة من الاحتياطي النقدي حسب مضاعف الائتمان، وذلك كما سبق الإشارة في البنوك التجارية، مما يؤدي بدوره لتوسعات اقتصادية في الطلبات الاستهلاكية والاستثمارية وكذلك، يحدث العكس عندما يريد البنك المركزي التقييد من منح الائتمان، يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يؤدي إلى تقليل الرصيد النقدي الذي يمكن للبنك التجاري التعامل فيه بحرية فيمنح الائتمان أي تقليل قدرة البنك على فتح الائتمان بنسبة تفوق أضعاف نسبة الزيادة في الاحتياطي النقدي التي حددها البنك المركزي، ويكون ذلك عبر شبكات الاتصال الدولية[2].

[1]– لمخلطي خضرة، مرجع سابق، ص 79.

[2]– شيماء جمال مجاهد، مرجع سابق، ص ص 43-44.

الفرع الثاني: على فعالية سياسة الاحتياطي القانوني كأداة لمراقبة الائتمان

مما سبق، تبين لنا أن حجم الاحتياطي يزداد بازدياد استخدام النقود الالكترونية، وبالتالي تزداد سيولة البنوك التجارية، فيتقلص الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي، وبالتالي فان ظهور النقود الالكترونية سيحد من فعالية سياسة الاحتياطي القانوني، لأنه سيتكون لدى البنوك التجارية فائض في النقود المودعة، وتزداد سيولتها بشكل ملحوظ كما أن النسبة المفروضة على ودائع العملاء (10% في المثال السابق) لن تأثر كما هو مطلوب لتقيد الائتمان أو تشجعه[1].

[1]– محمد شايب، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثالث: واقع النقود الالكترونية في الجزائر وانعكاساتها على دور بنك الجزائر

تبرز ضرورة تحديث نظام التسديد في الجزائر اليوم ظرف يميزه تفتح اقتصادي، وتطور القطاع المصرفي في الأجلين القصير والمتوسط، لكي تتمكن من تحقيق المقاييس الدولية في هذا المجال.

ومما لا شك فيه أن دور النظام المصرفي هو انعكاس لنموذج التنمية والنظام الاقتصادي، فالجزائر كانت تتبع المنهج الاشتراكي الذي تميز بالتخطيط المركزي، وسيطرت الدراسة على كل وجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك العمل المصرفي، ولكن وتيرة دخول الجزائر ما يسمى باقتصاد السوق تعتبر جد بطيئة، وسعيا من البنوك الجزائرية للتطور أدخلت العديد من المنتجات المصرفية الجديدة نذكر منها البطاقات المصرفية التي نسجل تأخر ظهورها حيث لم تظهر إلى سنة " 1995".

واكتسحت البطاقة اليوم العديد من الميادين التطبيقية، مما يفسر جيدا أنها توصف "بالظاهرة الاجتماعية" عند التطرق إليها، لهذا الغرض أصبح نظام الدفع بالبطاقة أمرا لا مناص منه.

و بما أن النقود الالكترونية ذات صيغة تجارية فسوف نسلط الضوء على بعض البنوك التجارية وكيفية تعاملها بالنقود الالكترونية وكذا مؤسسة بريد الجزائر لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر، كما سنتطرق لنظام المقاصة الالكترونية ومن ثم تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي الجزائري.

- بنك التنمية المحلية؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- مؤسسة بريد الجزائر؛
- نظام المقاصة الالكترونية.

المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر (2005- 2013)

إلى جانب الطريقة الكلاسيكية للدفع المتمثل في الشيك، عرفت الجزائر وسيلة حديثة هي "العملة الالكترونية" التي تدعى كذلك بطاقة الاعتماد أو بطاقة الدفع.

وقد كلفت شركة تألية الصفقات المشتركة والنقدية "**satim**" من طرف المجموعة المصرفية تحت جناح الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المصرفية " abef"، بوضع نظام دفع الكتروني، وكان هدفها الوصول إلى حل نقدي شامل ومندمج يؤدي كل الوظائف ويتوافق مع كل المقاييس الدولية، وكذا مقتضيات المؤسسات المصرفية، مع التكفل بعملية الدفع على مستوى الوطن وخارجه.

عرفت بطاقات الدفع في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة بعد استحداث المقاصة الالكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد في الجزائر، وقد عرفت هذه العملية عدة مراحل:

سنة 1998: بداية فكرة السحب ما بين البنوك.

سنة 2002: الانطلاق الرسمي لمشروع le systeme de paiement interbancaire حيث أعطى دور الإشراف والتنسيق ما بين البنوك لشركة(satim شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك)، والتي تجمع مختلف ممثلي البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.

سنة 2004: اختبار نظام الدفع بالمطابقة.

سنة 2005: إنشاء جمعية Comite monetique interbancaire

سنة 2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص والاحتياط منها.

سنة 2007: تعميم بطاقة CIB (بطاقة الدفع ما بين البنوك) عبر كامل التراب الوطني في البريد والموصلات والبنوك.

سنة 2008- 2009- 2010: تعميم ماكينات الصرف الآلي المتاجر الكبرى في الجزائر و المناطق المكتظة بالسكان، وكذا تعميم استخدام بطاقات الدفع لدى المواطنين.[1]

الفرع الأول: استخدام بنك التنمية المحلية للنقود الالكترونية وكيفية التعامل بها

تميزت سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع في إطار تحديث وسائل الدفع من طرف البنوك، وبنك التنمية المحلية واحد من هذه البنوك، لذلك سوف نتحدث بنوع من الإيجاز عن هذا البنك ثم نتناول استخدام النقود الالكترونية من طرف بنك التنمية المحلية.

أولا: تقديم بنك التنمية المحلية

تأسس بنك التنمية المحلية بمرسوم يوم: 30 أفريل 1985م عن طريق إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري (التنازل عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف و980 ألف حساب زبون)، يقدر رأس مال البنك بـ 13.390 مليار دينار.

بنك التنمية المحلية ذات أسهم "Pa" كما تملك الدولة كامل أسهمه، هدفه تجاري بحث، فهو يقوم بشراء الأسهم ثم يبيعها من أجل تحقيق الأرباح، وله الحق في القيام بجميع العمليات المصرفية خاصة.

1. قرض الاستهلاك؛
2. قرض الترقية العقارية؛
3. القرض الرهني.

يملك البنك حاليا 153 وكالة بنكية و5 وكالات متخصصة في القروض الرهنية على المجوهرات.

ثانيا: النقود الالكترونية في BDL

أما عن وسائل الدفع الحديثة فإن **BDL** لا يستخدم الشيك الالكتروني، لكنه يتعامل بأنواع أخرى من البطاقات وهي البطاقات المغناطيسية، بطاقة السحب والدفع قواعد GOLD وقد أدخلت هذه الوسائل حديثا في "جوان 2006" وتتمثل فائدة التعامل بها في السيولة

[1] – لوصيف عمار، مرجع سابق، ص 143.

المتوفرة لمدة 24 ساعة و7 أيام/ 7 أيام (آلات السحب الالكتروني)، التخلص من دفع ثمن المشتريات بواسطة السيولة النقدية ولا تتم إلا بواسطة بطاقات الدفع، نقص خطر ضياع أو سرقة أو سقوط الأوراق النقدية، تقليص حجم السيولة النقدية المطروحة في السوق، لكن هذه البطاقات لم تلق تجاوب وذلك للأسباب التالية:

1. نقص الوعي للزبائن بهذه الوسائل الحديثة وخاصة عند الكبار والأميين منهم؛
2. هذه الوسائل تسمح بمراقبة حجم الأعمال وحركة رؤوس الأموال مما يضايق الكثير من التجار ورجال الأعمال من الكشف الحقيقي لحجم رقم أعمالهم مما يلزمهم دفع مبالغ أكثر للضرائب، والفئة التي تتعامل معها هم الموظفين بالنسبة لبطاقات السحب والدفع التجار وخاصة المساحات الكبرى **Super Marché** والصيدليات ومحطات الخدمات ولمنح البطاقة هناك شروط تتمثل في:
   - أن يكون لطالبها حساب جاري لدى البنك؛
   - أن يمضي على عقد طلب بطاقة السحب أو الدفع.

و يصل حدود سقف هذه البطاقة حاليا 50000دج.

عند ضياع أو سرقة البطاقة يقوم صاحبها بإجراءات، حيث يقوم بمهاتفة البنك قبل تقديم الطلب الكتابي إلى الوكالة المعنية في أجل أقصاه "15 يوم"، الوكالة تقوم بمراسلة مديرية وسائل الدفع والتي تقوم بإرسال فاكس إلى الشركة المسيرة لهذه البطاقات **satim**لتقوم بإقفال استعمال البطاقة.

ويمكن كذلك لصاحب البطاقة القيام بعملية السحب من أي موزع آلي تابع لأي بنك آخر لأن الشبكة البنكية واحدة ويصل عدد المشتركين في عملية السحب عن طريق الموزع الآلي حتى الآن في **BDL** 200 مشترك.[1]

الجدول الآتي يشير إلى تاريخ استخدام أنظمة البطاقات البنكية من طرف مختلف الهيئات المالية:

[1]– عبد المالك حداد، واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الحديثة في الجزائر (المعلوماتية والتحديات)"، تاريخ الاطلاع: 25/ 04/ 2015، على الموقع الالكتروني: www. Chihab. Net.

جدول رقم (1/3): جدول يوضح تواريخ استخدام البطاقات البنكية من طرف مختلف الهيئات المالية

الهيئة المالية	البطاقات البنكية	البطاقات البنكية قبل إنشاء شركة SATIM
البنك الخارجي الجزائري	**1999**	**1989**
بنك البركة الجزائري	**2000**	**1994**
القرض الشعبي الجزائري	**2000**	**1989**
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	-	-
بنك التنمية المحلية	**2002**	-
البنك الوطني الجزائري	**2001**	**1989**

المصدر: لوصيف عمار ص146.

الفرع الثاني: استخدام بنك القرض الشعبي الجزائري للنقود الالكترونية وكيفية التعامل بها

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حيث انه يحتل الصدارة بين البنوك المتواجدة أو الناشطة في الجزائر، سواء كانت عمومية أو خاصة، كما انه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي، باعتباره أول البنوك التي تعاملت بالبطاقات البنكية الدولية منذ سنة "1989".

أولا: تقديم بالقرض الشعبي الجزائري

أنشئ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ "29 ديسمبر 1966"، مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره "15 مليون دينار جزائري"، لخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام "1966"، وهذه المصارف هي:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران؛
- البنك التجاري والصناعي للجزائر؛

- البنك الجهوي والتجاري لعنابة؛
- البنك الجهوي القرض الشعبي الجزائري.

ومن أهم وظائفه: إقراض الحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة، الصيد، التعاونيات غير الزراعية وعموما المنشآت الصغيرة وكذا المهام الحرة وقطاع المياه والري، تسليف قدماء المجاهدين وأعلنت هذه المهمة عام "1976".[1]

ثانيا: النقود الالكترونية في CPA

يعد بنك القرض الشعبي الجزائري أول من تداول البطاقات البنكية، كان ذلك من خلال انضمامه لشبكة فيزا الدولية.

1. وصف بطاقة فيزا الدولية

هي بطاقة دولية للسحب والدفع وهي تحمل على وجهها الترقيم وعلامة الفيزا ونوع البطاقة ورقم إثباتها واسم ولقب صاحبها وتاريخ صلاحيتها والاسم التجاري للقرض الشعبي ورموزه وكذا لمحة مجسمة يكرر فيها البنك، أما ظهرها فتحمل إمضاء صاحبها ومساراتها المغناطيسية وعبارة استرجاعها في حالة ضياعها؛

2. تسليم البطاقة

تسلم البطاقة لصاحب الحسابات بالعملة الصعبة أو الحسابات أو لكل وكيل معين بالاسم، فيشترط البنك على صاحب البطاقة أن يكون له رصيد بالبنك مقدرا بـ "10" آلاف دينار جزائري أو "5000" أورو.

إضافة إلى ذلك فإن البطاقة شخصية ولا يجوز استعمالها إلا من صاحبها يجب أن يوقع عليها (فور استلامها) وأمام مسئول البنك الذي سلمها له؛[2]

---

[1]– بورزق إبراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص160.

[2]– بوشلول فايزة وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص ص121-136.

3.مدة الصلاحية (تجديد البطاقة– سحبها)

إن صلاحية بطاقة "فيزا CPA" صالحة لمدة سنة قابلة للتجديد، يذكر تاريخ الاستحقاق على وجه البطاقة، نجد أن هذه البطاقة تتميز بما يلي:

- تتجدد هذه البطاقة كل سنة تلقائيا؛
- إن البطاقة ملك للقرض الشعبي الجزائري وله الحق في سحبها في أي وقت أو عدم تجديد ها دون تقديم إنذار لذلك؛
- و يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في القانون واللوائح المعمول بها إذا ما استمر في استعمال البطاقة بعد إشعار كتابيا بسحبها؛
- في حالة فقدان الأهلية القانونية أو وفاة صاحب البطاقة أو صاحب الحساب أو في حالة حدوث أي حادث آخر ينجر عنه إنهاء صلاحية البطاقة بموجبه.

4. الرمز السري

يبلغ صاحب البطاقة سريا برمز شخصي يتألف من أربع أرقام، كما أن هذا الرمز ضروري، عند استعمال الموزعات الآلية للأوراق النقدية أو مراكز الدفع الالكتروني أو تثبيت بعض العمليات اليدوية وفي حالة نسيان حامل البطاقة رمزه السري ليس بوسع البنك تذكيره به، وعليه في هذه الحالة أن يطلب بتسلمه بطاقة جديدة موصلة برمز سري.

كذلك تقوم الآلة بحجز البطاقة تلقائيا وذلك في المرة الثالثة التي يتم فيها إعطاء الرمز السري بشكل خاطئ.

- تقوم الآلة بالاحتفاظ بكل بطاقة انتهت صلاحيتها أو استعملت استعمال غير عادي؛
- كما لا يتحمل أي مسؤولية عند عدم الحيطة في المحافظة على البطاقة وما ينجز عنه من استعمال تدليس من قبل الغير وإن تم حجز البطاقة من الآلة.[1]

[1]– مرجع نفسه، ص 127.

5. تكلفة البطاقة

تسليم البطاقة يكون مقابل تسديد مبلغ اشتراك سنوي ويكون هذا تلقائيا من الحساب الذي ينفذ عليه عمليات البطاقة.

الفرع الثالث: مؤسسة بريد الجزائر

في إطار تحديث وسائل الدفع في الجزائر تعتبر مؤسسة بريد الجزائر طرفا معنيا بهذه العملية، وبالفعل فان هذه المؤسسة التزمت بالتحضير والتخطيط لتنفيذ المشروع من طرفها وذلك بالتعاون مع بنك الجزائر وباقي البنوك التجارية.

قد شرعت مؤسسة بريد الجزائر في مشروع تحديث وسائل الدفع من خلال وضع نظام يسمح للعميل سواء كان فردا أو مؤسسة باستعمال وسائل الدفع الالكترونية، حيث سيتلقى العملاء الذين يملكون حسابات بريدية جارية "ccp"، بعد تقديمهم طلبات بطاقات تحمل أرقام سرية وتسمح لهم بالدخول مباشرة إلى حساباتهم انطلاقا من الموزعات الآلية التابعة لبريد الجزائر أو من الموزعات أو الشبابيك الآلية الأخرى المرتبطة بنظام الشبكة النقدية ما بين البنوك، كما تسمح بإجراء عدد من العمليات البنكية كالتحويل من حساب إلى آخر، دفع الفواتير أو المشتريات، طلب دفتر الشيكات...الخ.

كما يمكن الحصول على بطاقات ذات رقاقات تسمح باستخدامها على مستوى أطراف الدفع الالكترونية "**TPE**" وهي أجهزة توضع لدى التجار وتسمح للعملاء بدفع قيمة مشترياتهم باستخدام البطاقات ذات الذاكرة، وهي متصلة بشركة "**Satim**"، وبعد كل عملية شراء بالبطاقة ذات الرقاقة الالكترونية يتم تحويل قيمة البضاعة مباشرة والكترونيا من حساب العميل إلى حساب التاجر.

وقد انطلق رسميا تنفيذ هذا المشروع يوم "09 أكتوبر 2005"، وقد منحت مؤسسة بريد الجزائر أولى بطاقاتها مجانا للعملاء الأوائل الذين تقدموا بطلبات شخصية للحصول عليها.

حسب المديرية العامة لبريد الجزائر فقد سجل في بداية "2006" حوالي "180000" بطاقة موزعة على بريد الجزائر، وارتفع إلى "2.5" مليون بطاقة مع نهاية "2006"، مشيرة إلى أن هذا المشروع كلف مؤسسة بريد الجزائر حوالي "مليار دينار".[1]

وقد وضع في المتناول من اجل تدعيم هذا المشروع "200" شباك آلي لتوزيع النقود سنة "2005" ووضع "200" شباك آخر سنة "2006"، "1400" شباك نهاية "2008" أي بمعدل شباك واحد من اجل "4000" حامل بطاقة، كما تم وضع "600" إلى "700" أطراف دفع الكترونية "TPE" على مستوى واجهات بعض المحلات التجارية بالجزائر العاصمة وهي موافقة للمعايير الدولية للامان بالنقد الآلي وتقبل البطاقات البنكية للسحب والدفع التي يمكن من خلالها تسديد قيم المشتريات لدى التجار القابلين للتعامل بالبطاقات البنكية.[2]

والجدول التالي يبين توزيع الموزعات الآلية حسب البنوك ونسبة العملية منها:

جدول(02/3): جدول يوضح توزيع الموزعات الآلية حسب البنوك ونسبة العملية منها

البنوك	عدد الموزعات المستعملة (جانفي2008)	نسبة الموزعات العملية (غير معطلة)	عدد الموزعات في طور التركيب
BNA	52	% 51.06	00
BEA	55	%43.73	28
BADR	47	%14.29	00
CPA	77	%86.49	50
BDL	55	%93.33	25
ALP	472	%85.48	00
BARAKA	02	%100	00
CNEP	100	%66.67	30
SGA	32	%96.43	00
BNP	29	%98.86	00
AGB	11	%100	09
NATEXIS	09	%100	00
المجموع	933	%78.03	142

المصدر: التقرير السنوي الخاص بالنقد الآلي لـ. "satim" سنة 2007

[1]– أحمد بوراس، العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، مركز الجامعي أم البواقي، الجزائر، 2007.

[2]– لوصيف عمار، مرجع سابق، ص145.

نلاحظ أن هناك عدد مهم من الموزعات الآلية التي يكتسبها كل بنك، إلا أن هناك اختلال في توزيع هذه الموزعات على المناطق الإستراتيجية أين يتم الاستعمال الواسع للبطاقة.

أما الجدول التالي فيوضح توزيع نهائيات الدفع الالكتروني المركبة لدى التجار حسب البنوك:

جدول (03/3): جدول يوضح توزيع نهائيات الدفع الالكتروني المركبة لدى التجار حسب البنوك

	2005	2006	2007	المجموع لكل بنك
BNA	12	04	19	35
BDL	44	20	49	113
BEA	20	03	06	29
CPA	102	118	226	446
BADR	14	00	18	32
ALP	43	07	02	52
BARAKA	08	01	00	09
SGA	03	20	09	32
المجموع	246	173	329	748

المصدر، التقارير السنوية الخاصة بالنقد الآلي لـ.satim

ما يمكن تأكيده، انه بعد عشرة سنوات من وجود شركة "**satim**"، ورغم الجهود المبذولة أيضا من اجل تطوير النقود، إلا أنه لا يوجد حاليا في الجزائر إلا نوع واحد من البطاقات البنكية.

نلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري CPA هو في صدارة البنوك التي وفرت للتجار التابعين لها نهائيات الدفع الالكتروني.

الفرع الرابع: نظام المقاصة الالكترونية

دخل نظام المقاصة الالكترونية (أتكي) في الإنتاج في ماي 2006 بمقاصة الشيكات، وقد تم إدخال أدوات الدفع الأخرى تدريجيا، ويسير هذا النظام من طرف مركز المقاصة المسبقة بين المصارف وهو فرع تابع لبنك الجزائر، منشأة على شكل شركة ذات أسهم فتح رأسمالها للمصارف.

خلال سنة 2007، أنجز نظام أتكي" 6.926" مليون عملية دفع بمبلغ إجمالي يقدر ب 5452.188 مليار دينار، وهو ما يعادل متوسط شهري يقدر ب "0.577" مليون عملية بمبلغ متوسط يقدر ب 454.349 مليار دينار.

على أساس أدوات الدفع، يهيمن الدفع بواسطة الشيكات بحجم يساوي "5.6" مليون شيك تمت مقاصته، تمثل أداة الدفع هذه 80.7% من إجمالي العمليات التي تمت مقاصتها.

أما حجم التحويلات الذي يرتفع إلى 1.011 مليون عملية فانه يمثل 14.6% من الحجم الكلي للعمليات المعالجة.

عالج نظام "أتكي" 0.112 مليون رفض لعمليات لأسباب مختلفة، وهو ما يعادل معدل رفض 1.62% مقابل 3.12% في 2006، وتخص عمليات الرفض هذه أساسا الشيكات.

قام نظام "أتكي" بمقاصة 87% من المدفوعات بالتجزئة، عالجت غرف المقاصة الجهوية على أساس الأوراق التي هي في طريق الإغلاق، في 2007 حجما يمثل 13% من عمليات الدفع. وبعد دخول نظام المقاصة الالكترونية في الإنتاج بقيت غرف المقاصة اليدوية مفتوحة لمعالجة الصكوك غير المضبوطة، حيث تم إغلاق "أخر غرفة مقاصة يدوية في بداية 2012.[1]

حيث سجل النظام في سنة 2013، تطورا معتبرا في الحجم والقيمة، حيث سجل (أتكي) 19.470مليون عملية دفع مقابل 17.387 مليون عملية دفع في 2012، وهذا بمبلغ كلي يساوي 12661.6 مليار دينار مقابل 11766.1 مليار دينار في 2012، وهو ما يعادل

[1] -بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2007، ص141.

زيادة بنسبة 12% من حيث الحجم و7.5 من حيث القيمة. عالج النظام متوسط شهري قدره 1.622 مليون عملية مقابل 1.449 مليون عملية في 2012 بمبلغ شهري متوسط قدره 1055.1370 مليار دينار مقابل 981.340 مليار دينار في 2012.

بالرغم من الارتفاع المتزايد يبقى حجم عمليات الدفع المعالجة في نظام (أتكي) في سنة 2013 أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة.

من حيث "أدوات الدفع"، تواصل المدفوعات بواسطة "الصك" هيمنتها بحجم بلغ 8.210 مليون صك تمت مقاصته مقابل 8.034 مليون صك في 2011، تمثل أداة الدفع هذه نسبة 42.2% من الحجم الكلي للعمليات التي تمت مقاصتها في 2013 مقابل 46.2 في 2012.

يمثل حجم عمليات التحويل الذي بلغ 6.479 مليون عملية(5.227 مليون عملية في 2012)، نسبة 32.3% من الحجم الكلي للعمليات المعالجة(30.1% في 2012).

ارتفع حجم المعاملات عن طريق "البطاقة المصرفية" بنسبة 15.6% في 2013، أي 4.570 مليون عملية(3.953 مليون عملية في 2012)، ممثلة 23.5% من المجموع الكلي لعمليات الدفع مقابل 22.7% في 2012.

يبلغ العدد الإجمالي لحالات الرفض المصرفية المسجلة 141231 عملية في 2013(176314 عملية في 2012)، وهو ما يمثل نسبة 0.72% من الحجم الإجمالي للعمليات المعالجة في نظام (أتكي) مقابل 0.85% في 2012، ويشير هذا إلى مواصلة التحسن المسجل في هذا المجال.[1]

[1] – بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2013، ص ص119– 120– 121.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (2000-2013)

يعتبر ظهور قانون " النقد والقرض" نقطة تحول في دور البنك المركزي وأهمية السياسة النقدية.

وتميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية حيث يتمثل البرنامج الأول في برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، وخصص له مبلغ مالي يقدر ب 525 مليار دج، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) وقدر المبلغ الإجمالي للاستثمار فيه ب 9000 مليار دينار.

ولقد حدد قانون " النقد والقرض" 90-10 أهداف السياسة النقدية متمثلة فيما يلي:

- توفير افصل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد؛
- إنماء جميع الطاقات الإنتاجية؛
- السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

ولكن تم إلغاء احد هذه الأهداف في الأمر "03-11" المؤرخ في 26 أوت 2003 وهو هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الذي يعبر عن هدف التشغيل الكامل، ومع هذا كله فبنك الجزائر حدد هدف "استقرار الأسعار والحفاظ على معدل تضخم يقارب 03%" واعتره كهدف وحيد للسياسة النقدية، وهذا من خلال تقاريره السنوية لسنة 2002- 2003- 2004.

وبالنسبة للهدف الوسيطي للسياسة النقدية فبعدما كان منذ سنة 1994 إلى غاية 1998 هو مجموع صافي الأصول المحلية لبنك الجزائر مع تحديد أهداف أخرى فصلية، فابتداء من 2001 و 2002 تعتبر القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية.[1]

وعلى العموم يستخدم بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لبلوغ هذه الأهداف والتحكم فيها وهي:

- معدل إعادة الخصم يعتمد على تطورات الاقتصاد الكلي وتطور المؤشرات النقدية؛

[1]- لونيس اكن، مرجع سابق، ص175.

- نظام الاحتياطي الإجباري؛
- أدوات السوق النقدية مثل: نظام المعاشات، مزادات الائتمان.

أما سياسة السوق المفتوحة فلم يكن يستخدمها بنك الجزائر بحكم ضعف تطور سوق الأوراق المالية في الجزائر.

وقد تميز السداسي الثاني لسنة 2001 بارتفاع كبير في سيولة البنوك، وهذا الفائض في السيولة الذي ظل مرتفعا حتى في سنة 2002 فرض على بنك الجزائر استحداث أداة جديدة أخرى غير مباشرة للسياسة النقدية، وهي " أداة استرجاع السيولة"، حيث سمحت هذه الأداة بامتصاص فائض السيولة لدى البنوك فتراجعت الاحتياطات الحرة لدى البنوك إلى "46" مليار دج في ديسمبر 2002، بعدما كانت "145.7" مليار دج في مارس 2002.[1]

وفي ظل الظروف التي تتميز بفائض السيولة الهيكلي الذي تم استحكامه في سنة 2007، تميزت إدارة السياسة النقدية بالاعتماد على وسلتين أساسيتين وهما: وسيلة استرجاع السيولة البنكية وهي وسيلة خاصة بالسوق النقدية، حيث استخدمها بنك الجزائر بشكل متزايد سنة 2007، استرجاع السيولة لسبعة أيام، واسترجاع السيولة لثلاث أشهر، أما الوسيلة الثانية فهي تسهيلة الودائع المغلة للفائدة التي تم إدخالها في أوت 2005 قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية، مع التركيز على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيطي للسياسة النقدية.[2]

وتميزت سنة 2009 بتدعيم الإطار التنظيمي المتضمن وسائل إدارة السياسة النقدية، حيث اصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، ووضع على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية.

[1]- ليلى معمري، مرجع سابق، ص 117.

[2]- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص174.

وتتمثل أهم نقاط تكيف السياسة النقدية في الجزائر على اثر تجاربها السابقة مع برامج الإصلاح الاقتصادي فيما يلي:

- التخلي عن أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة والتخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط، بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير؛
- التحكم في معدلات التضخم، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة؛
- تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوحة مما يدل على ضعف السوق ما بين البنوك. [1]

بينما أدت الصدمة الخارجية لسنة 2009(الأزمة المالية العالمية) إلى انخفاض تاريخي لوتيرة التوسع النقدي(3.1%)، من جهة أخرى ومرساة على استئناف التوسع النقدي في سنتي 2010 و2011، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي بارتفاع قدر ب 10.2% في سنة 2010، متبوعة باعتدال في هذا المجال في سنة 2012، كما تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في المجال أين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية ، سجلت سنة 2013 مواصلة تراجع وتيرة التوسع النقدي أي بمعدل ذو رقم واحد، في ظرف يتميز بتزايد معتبر للقروض للاقتصاد. في مثل هذا الظرف الذي يتميز بتوسع نقدي معتدل وحالة استمرار التضخم الداخلي، واصل بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة2013، وذلك بواسطة إدارة مرنة ومنتظمة للوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، وفي تناغم مع الأهداف الكمية الوسطية في هذا المجال.

وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في "استرجاعات لمدة ستة أشهر" وذلك ابتداء من جانفي. حيث عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (استرجاعات السيولة

[1]– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر2007، مرجع سابق، ص202.

لسبعة أيام، لثلاثة أشهر ولستة أشهر) تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة وكذا من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال، على وجه الخصوص تسمح هذه الاسترجاعات بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف والتي تعتبر مستقرة نسبيا.

فضلا عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معا في امتصاص معظم فائض السيولة، تتمثل الأداة الثانية النشطة للسياسة النقدية في "الاحتياطات الإجبارية" والتي أعيد تحديد إطارها العملياتي في سنة 2004، وتعتبر هذه الأداة أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطيته على أساس معدل شهري.[1]

المطلب الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على سياسة بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية

يعد البنك المركزي السلطة العليا للتحكم في إصدار النقود وكذا تسير الكتلة النقدية هذا ما جسده بنك الجزائر بتطبيق سياسته النقدية المتمثلة في (الاحتياطي الإجباري، السوق المفتوحة، معدل الخصم...)، وفي هذه الحالة سيبقى هو الوحيد المسئول عن النقود التي بدورها عرفت عدة تطورات إلى أن وصلت إلى ما يعرف بالنقود الالكترونية والتي دخلت البيئة الاقتصادية الجزائرية منذ مارس"2005"، وتؤكد دراسة اقتصادية عربية حديثة أعدها "الدكتور صلاح الدين" أستاذ الاقتصاد والمالية العامة، بأن دور البنوك المركزية سيتقلص مستقبليا في إصدار النقد في ظل انتشار التعامل الآمن نسبيا للنقود الالكترونية، ويتوقع أن يزيد إقبال الأفراد على التعامل بالنقود الإلكترونية وتفضيلها على الأشكال التقليدية للنقود حيث يتوافر عنصر الأمن وضمان إعطاء فوائد على أرصدة النقود الإلكترونية.

و توقعت الدراسة أن تختفي النقود التقليدية سواء المعدنية أو الورقية التي ليس لها غطاء إصدار نقدي من أي نوع ويصبح هناك قبول عام للأفراد للتعامل بالنقود الالكترونية

[1] – بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2013، مرجع سابق، ص145.

التي تصدرها شركات من القطاع الخاص أكثر من التعامل بأوراق النقد التي تصدرها البنوك المركزية. [1]

ووفقا للدراسة فإن انتشار استخدام النقود الالكترونية يقدم إمكانية هائلة مثل خصاصة عرض النقود وانتشار معاملات البنوك الالكترونية في المناطق النائية والبعيدة عن العمران وتقديم الخدمات المصرفية متخطية الحدود الجغرافية وعبر الأقمار الصناعية.

و أضافت الدراسة أن التوسع في استخدام النقود الالكترونية لتلبية معاملات التجارة الالكترونية سيصبح أمرا حتميا، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على أداء البنوك المركزية لوظائفها الجوهرية **مثل:** إصدار أوراق النقد والرقابة على وسائل الدفع وأداء الجهاز المصرفي واستقرار النظام النقدي مشيرة إلى أن أوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي تمثل نسبة كبيرة من كمية وسائل الدفع الجارية التي تشمل النقد المتداول خارج النظام المصرفي مضاف إليه الودائع الجارية بالعملة المحلية.[2]

و توقعت الدراسة أيضا أن يقلل إحجام البنوك المركزية عن إصدار الأشكال المختلفة من النقود الإلكترونية من المنافسة والحوافز المقدمة للقطاع الخاص من اجل ابتكار أشكال جديدة لوسائل الدفع الإلكترونية ويجب على البنوك المركزية أن تقرر تكوين احتياطات للنقود الإلكترونية مشيرة إلى أن متطلبات ارتفاع هذا الرصيد يمكن أن تجعل تأثير النقود الالكترونية محايدا مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في التعريف الضيق للمعروض النقدي.

و رغم المعلومات المذكورة آنفا، تبقى النقود الإلكترونية في الجزائر ضيقة الاستعمال، يتم التعامل بها على مستوى البنوك التجارية (كونها أدوات ذات صبغة تجارية)، وتكمن أهميتها في دور المقاصة فقط أي تسوية الديون بواسطة بطاقات وشبكات وآلات إلكترونية حيث يعطي البنك المركزي للبنوك التجارية حد أعلى وحد أدنى للتعامل بالنقود وبين هذين الحدين تكون حرة، ولهذا فإنها لا تستطيع أن تفرض عليها قيود في هذا الإطار ومن هذا فإن البنك المركزي ليس لديه علاقة بالنقود الالكترونية لأنها تعتبر كوسيلة لتحويل ودفع أو سحب النقود أي أن أي شخص لديه مبلغ معين في الرصيد فيستطيع بأحد وسائل الدفع

[1]– بوشلول فايزة وآخرون، مرجع سابق، ص121– 136.

[2]– مرجع نفسه، ص121–136.

الالكترونية أن يسحب ذلك المبلغ المعين فقط، أي أن النقود الالكترونية لا تخلق النقود، لذا البنك المركزي يسيطر على النقود القانونية دون الالكترونية التي يعتبر لها وجود مادي. و على هامش ما قمنا بدراسته وهو ما يثير الانتباه أن النقود الالكترونية تعد عاملا أساسيا في إثارة العديد من المشاكل من أهمها مشكل تبيض الأموال الذي يعيق دور البنك المركزي في استخدام أدواته النقدية في التحكم في الكتلة النقدية.[1]

[1]– مصطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص119.

خلاصة الفصل

من التطورات التي عرفها النظام المصرفي هو استخدام النقود الالكترونية التي سهلت المعاملات البنكية إلا أن استعمالها محدود، وقليلة الانتشار في الجزائر، هذا ما جعل علاقتها بالبنك المركزي علاقة غير مباشرة وغير واضحة، فلم تؤثر عليه في دوره في إدارة السياسة النقدية وتسييره للكتلة النقدية وإن كان هناك أثر فهو خفي وراء العلاقة غير المباشرة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

وفي ختام هذا البحث نجد أن وسائل الدفع الالكترونية وخاصة النقود الالكترونية بمختلف أشكالها ظهرت كأحد نتائج التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية، فقد ساعدت هذه النقود على إتمام المعاملات المصرفية والمالية بكل يسر وسهولة وبتكاليف منخفضة، حيث أن هذه الوسائل تحقق هدفا واحدا وهو تأدية الوظائف المصرفية بشكل أيسر وانجح على أساس دعامة السرعة التي يتميز بها القطاع الاقتصادي، ولكن لم تترك لتمارس دورها الايجابي فقط بل أثارت العديد من المشاكل سواء الأمنية أو القانونية أو الاقتصادية مثل السرقة، التزوير، الاحتيال وسوء استعمالها من قبل حامليها، كما أثارت العديد من العقبات التي تعرقل دور البنوك المركزية سواء وظائفه أو على إدارة وتنفيذ السياسة النقدية.

ولغرض الإجابة على إشكالية البحث وهي **ما هو تأثير النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية؟** لهذا عالجنا الموضوع عبر ثلاث فصول معززين بخاتمة تتضمن اختبار الفرضيات، ثم النتائج العامة للدراسة تليها التوصيات والاقتراحات وأخيرا آفاق الموضوع.

وبعد معالجتنا للموضوع توصلنا للنتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة توصلنا إلى النتائج الخاصة باختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تحدث النقود الالكترونية تغييرا جوهريا على وظائف البنك المركزي

هذه الفرضية صحيحة بدرجة كبيرة جدا وذلك لان استخدام النقود الالكترونية في المعاملات، يؤثر على وظائف البنك المركزي كما تم توضيحه في الفصل الثالث، فتتغير هذه الوظائف سواء لأنها لم تعد فعالة كما كانت، أو أن الحاجة لمثل هذه الوظائف ستزول،

كما يمكن أن تضاف إليه وظائف أخرى ظهرت بظهور النقود الالكترونية كوسيلة دفع حديثة؛

الفرضية الثانية: التوسع في استخدام النقود الالكترونية من شأنه أن يقلص دور البنك المركزي في إصداره للنقد

هذه الفرضية صحيحة حيث أن انتشار النقود الالكترونية سيقود على الأرجح إلى تقليل أو ربما اختفاء دور البنوك المركزية في إصدار النقود ولكن لن يؤدي إلى تلاشي دورها في ممارسة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن الضرائب أو عن التعاملات بين المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية؛

الفرضية الثالثة: لا بد من وجود إدارة فعالة للنقود الالكترونية من طرف البنك المركزي حتى لا يكون هناك تأثير كبير على السياسة النقدية

هذه الفرضية صحيحة لأنه إذا سمح للبنوك التجارية بعملية إصدار النقود الالكترونية دون إشراف ورقابة من طرف السلطات النقدية فان من شأن ذلك أن يؤدي بالبنك المركزي إلى صعوبة إدارة السياسة النقدية؛

الفرضية الرابعة: يعد استخدام النقود الالكترونية محدودا في الجزائر وبالتالي ليس لها تأثير على بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.

هذه الفرضية صحيحة فاستخدام النقود الالكترونية سهل المعاملات البنكية إلا أن استعمالها محدود وقليلة الانتشار في الجزائر هذا ما جعل علاقتها بالبنك المركزي علاقة غير مباشرة وغير واضحة وبالتالي لم تؤثر على دوره في إدارة السياسة النقدية وان كان هناك اثر فهو خفي وراء العلاقة غير المباشرة.

نتائج الدراسة:

بناءا على ما جاء في هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– النقود الالكترونية أداة دفع تمثل وحدات نقدية تكون في شكل رقمي ولا يمكن لها أن تبقى في هذا الشكل بل لا بد من تحويلها إلى شكلها العادي أي النقود التقليدية من طرف مصدرها؛

– يمكن للنقود الالكترونية أن تصدر من طرف المؤسسات الخاصة على عكس النقود القانونية التي يصدرها ويتحكم في كميتها البنك المركزي؛

– إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية تتلاءم مع تطورات العصر من حيث السرعة و الفعالية التي يوفرها لها؛

– لم تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية الحل المثالي و البديل للمشاكل المطروحة من قبل وسائل الدفع التقليدية، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة التي تخص الجرائم الإلكترونية؛

– على الرغم من المزايا الكثيرة التي حققتها وسائل الدفع الالكترونية وخاصة النقود الالكترونية لكن يبقى هناك العديد من الإشكاليات والمخاطر الأمنية والقانونية التي يثيرها استخدام هذه النقود؛

– تؤثر النقود الالكترونية على إيرادات الدولة كانخفاض الضرائب وذلك لعدم معرفة مصلحة الضرائب للمعاملات الالكترونية لأنها تتم خفية، وكذلك انخفاض دخل الحكومة الناتج عن احتكار البنك المركزي لعملية الإصدار النقدي؛

– في ظل انتشار النقود الالكترونية تصبح سياسة إعادة الخصم غير فعالة وذلك لان احتياطات البنوك سوف تزداد وبالتالي فهي لا تحتاج للسيولة، وأيضا لإمكانية حصولها على السيولة من مصادر أخرى غير البنك المركزي في ظل النظام الالكتروني؛

– إن انتشار استخدام النقود الالكترونية أدى إلى انخفاض الطلب على النقود التقليدية وبالتالي انخفاض دخل الحكومة من رسوم سك العملات، وهذا يؤدي إلى تقليص ميزانية البنك المركزي وبالتالي عجزه في التحكم في العرض النقدي عن طريق سياسة السوق المفتوحة؛

– إن انتشار النقود الالكترونية سوف يؤدي بالبنوك التجارية إلى تجنب قيد الاحتياطي القانوني وبالتالي فان رصيد الاحتياطي للودائع لدى البنك المركزي سوف ينخفض، وبالتالي لا يمكن لسياسة الاحتياطي القانوني أن تؤثر على حجم الائتمان.

– يعد استخدام وسائل الدفع الالكترونية والنقود الالكترونية محتشما ومحدودا في الجزائر لغياب ثقافة التعامل بهذه الوسائل، وقلة الدعاية والتسويق.

التوصيات:

– الجزائر مطالبة بان تعطي التطور في مجال النقود الالكترونية حقه من الاهتمام والدراسة، فاقتصادها نقدي ورقي، وليس بنكي قائم على التعاملات الالكترونية في مؤسساتها المالية والبنكية، لذا يتطلب منها:

– ضرورة توفير البنية التحتية للتعامل بالنقود الالكترونية كأجهزة الصراف الآلي"ATM" ونهائي نقاط الدفع الالكتروني "TPE"، البنوك المنزلية...؛

– تحفيز التجار وأماكن تقديم الخدمات كالمطاعم والفنادق والمؤسسات على قبول النقود الالكترونية في تعاملاتهم وذلك بمنحهم بعض المزايا؛

– تنمية ثقافة المجتمع الجزائري فيما يخص استخدام النقود ووسائل الدفع الالكتروني، وتوفير الدعاية الكافية للنقود الالكترونية والمميزات التي تمنحها لحاملها؛

– ضرورة وجود تعاون دولي لمكافحة الجرائم التي تنجر عن استخدام النقود الالكترونية؛

– تحديث التشريعات التجارية وذلك بمراعاة المستجدات في أنظمة الدفع النقدي ونقل الأموال بالطرق الالكترونية، فالمشرع الجزائري لا يزال يذكر كلمة موصلات بدل اتصالات في نصوصه القانونية؛

– ضرورة صياغة قانون يوضح مجموعة من الشروط التي تكفل قدرة الجهة المصدرة للنقود الالكترونية على إدارة المخاطر المختلفة الناشئة عن هذه النقود مستقبلا وقبل ذلك حصولها على ترخيص من البنك المركزي؛

– على الدولة أن تضع برنامج التأهيل والتدريب للعمال في المصارف، لاكتساب الخبرة اللازمة لاكتشاف محاولات التلاعب بالنقود الالكترونية والحد منها؛

– تعميم استخدام بطاقات السحب والدفع النقدي البريدية والبنكية، وبطاقات الضمان الاجتماعي؛

– تطوير وتحديث أنظمة الدفع الالكترونية الجزائرية بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية؛

– قيام البنك المركزي بفرض احتياطي قانوني على النقود الالكترونية المصدرة ومراقبة العمليات التي تتم الكترونيا؛

– ضرورة إفصاح البنك المصدر للنقود الالكترونية عن حجم هذه النقود التي أصدرها على الموقع الخاص به على شبكة الانترنت؛

– قيام البنك المركزي بطرح أوراق مالية وتجارية للبيع ويضع عليها سعر إعادة خصم منخفض من اجل تحفيز البنوك التجارية على شرائها؛

– إعلان البنك المركزي عن دفع فوائد على احتياطيات البنوك المودعة لديه وذلك من اجل تشجيع البنوك على زيادة احتياطياتها لدك البنك المركزي؛

– قيام البنك المركزي بمراقبة وتوجيه الائتمان عن طريق النظام الالكتروني؛

– إجبار البنوك على تقديم تقارير دورية عن النقود الالكترونية المصدرة وحجم القروض الممنوحة في شكل الكتروني؛

– احتكار البنك المركزي لعملية إصدار النقود الالكترونية من اجل تعويض خسارة رسوم سك العملات وتفادي العقبات التي تواجهه عند إدارة وتنفيذ السياسة النقدية؛

– اعتماد خطوط دفاعية، تنظيمية، قانونية ورقابية تجعل التعامل بالمنتجات المالية والمصرفية الالكترونية يسير وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني الجزائري؛

– وفي الأخير لا بد من الاستعانة بالبحوث الجامعية التي تتناول هذا المجال و ذلك من أجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة منها و السائرة في طريق النمو في مجال تحديث نظام الدفع، للإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث و مناقشتها لإيجاد الحلول لها، وإلا ما الفائدة من هذه البحوث ومن الجهد المبذول من طرف الطلبة.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة فنرى انه مازالت بعض النقاط التي يمكن أن يتعمق في بحثها أكثر ويمكن أن تكون أساسا لبحوث لاحقة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات، وخاصة فيما يتعلق بتطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وإعطاء أهمية لها وعمل دراسات في خصوصها وطرح إحصائيات أكثر بشأنها، ورصد تأثيرها على السياسة النقدية باعتباره خفي في الوقت الحاضر ولكن من المتوقع حسب الدراسات ومع تطور استخدامها سيكون لها تأثير ملموس على المدى الطويل، فهل سيصل المجتمع الجزائري إلى مرحلة تقبل التعامل بهذه الوسائل وما هي إجراءات بنك الجزائر في هذه الحالة. وفي الأخير سنحاول اقتراح بعض العناوين لدراسات لاحقة:

- تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر– فرنسا؛
- العوامل المعرقلة لانتشار وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر؛
- مستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر،
- فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب:

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، ط1، مصر، 2001.
2. بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
3. بن علي بلعزوز ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، ط2، 2006.
4. جاسم عقيل عبد الله، النقود والبنوك، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999.
5. جميل هيل عجمي الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
6. حجازي بيومي عبد الفتاح، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
7. حداد أكرم، هذلول ومشهور ، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2008.
8. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الأردن، 2014.
9. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن، 2014.
10. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.

11. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

12. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2013.

13. زينب عوض الله، أسامة الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

14. سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، _دون بلد النشر_، 2003.

15. السيد علي عبد المنعم، سعد الدين نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار ومكتبة الحامد، ط1، الأردن، 2003.

16. شيل عجيزة مروة، خالد بطي الشمري، التسويق الالكتروني في العالم العربي، دار الجامعات للنشر، مصر، 2012.

17. الطاهر عبد الله، وموفق الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد الكرك للنشر، ط1، الأردن، 2004.

18. عايد جلال الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

19. عبد العال طارق حمادة، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2007.

20. عبد الفتاح إياد ، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.

21. عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.

22. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، الجزائر، 2008.

23. عديلة العلواني، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

24. علي ثناء قباني ، النقود البلاستيكية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

25. فارس فضيل، التقنيات البنكية، مطبعة الموساك رشيد، ط1، الجزائر،

26. فلاح الحسيني، إدارة البنوك، دار عمار للنشر، ط2، الأردن، 2006.

27. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006.

28. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003.

29. ماير توماس، وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.

30. مجيد ضياء الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

31. مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

32. محمد أحمد غنيم ، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2007.

33. محمد توفيق سعودي، بطاقات الائتمان، دار الأمين للطباعة، مصر، 2001.

34. محمد ناظم نوري الشمري، زهير عبد الفتاح العبدالات، الصيرفة الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

35. محمد ناظم نوري الشمري، موسى محمد الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

36. محمود محمد إبراهيم الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 2003.

37. محمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، ط1، مصر، 2000.

38. محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

39. مصباح خضر الطيطي ، التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

40. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005.

41. ملاك وسام، النقود والسياسات الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2000.

42. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

43. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

44. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

45. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، التوقيع الالكتروني وحجته في الإثبات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.

46. نعيم حازم الصمادي، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2003.

47. نعيم علاء عبد القادر، محمد زياد عرمان، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

48. يوسف حسن يوسف، الاقتصاد الالكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012.

- **المذكرات والرسائل الجامعية:**

1. إبراهيم فوزي بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
2. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000–2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
3. حسام الدين علي صادق علي الراشدي، وسائل الدفع الالكترونية وتأثيرها على السياسة النقدية في مصر(دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة مصر، 2012.
4. حسين عبد اللطيف علي عبد الحافظ، التحولات في السياسة النقدية بين مرحلتي التقييد والتحرر النقدي في العراق، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
5. حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية "حالة الجزائر 2000–2009"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

6. خضرة لمخلطي، اثر انتشار النقود الالكترونية على الإصدار النقدي، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014.
7. عمار لوصيف، استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009.
8. كمال بن يخلف، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم"حالة الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
9. ليلى معمري، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014.
10. محمد الزين ولد محمد، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
11. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2003.
12. وفاء جدي، عصرنة أنظمة الدفع في البنوك "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013.
13. يوسف واقد، النظام القانوني للدفع الالكتروني، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2011.

- **المجلات:**

1. أحمد بوراس، العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة بسكرة، ماي2007.

2. - أحمد بوراس، العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، مركز الجامعي أم البواقي، الجزائر، 2007.
3. أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 29 ابريل2001.
4. صالحي صالح، أداوتا السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد العاشر، سبتمبر2013، الحلقة من (1-5)، جامعة الجزائر،2014.

5. فايزة بوشلول وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص ص121-136.
6. محمد إبراهيم محمود الشافعي، النقود القانونية، مجلة الأمن والقانون، العدد الأول، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
7. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد06، الجزائر، 2008.

- **الملتقيات والمؤتمرات:**

1. صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام 10-12 ماي 2003.
2. صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الالكترونية والبنك المركزي، مؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 12-14تموز 2004.

3. محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام 10-12 ماي 2003.
4. محمد سعدو الجرف، النقود الالكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مؤتمر القانون والحاسوب، جامعة اليرموك، اربد، المملكة الأردنية الهاشمية، 12-14 تموز 2004.
5. محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ملتقى الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، مداخلة منشورة على الموقع: BENSAIDAMIN.YOLASITE.COM

- **أبحاث:**

1. شيماء مجاهد، التأثير المتبادل بين الأعمال المصرفية الالكترونية والسياسة النقدية والتجارة الالكترونية، سلسلة قضايا إستراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، نوفمبر 2001.

- **التقارير:**

1. التقارير السنوية الخاصة بالنقد الآلي ل. Satim، تاريخ الاطلاع: 25-04-2015.
2. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2007.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- **Les livres:**

1. pascal goudron, sylve le Carpenter, économie monétaire et financier, 5eme édition economic de, Paris, 2008, a p285.

ثالثا: المواقع الالكترونية

➢ باللغة العربية:

1. أمير حيدر، الدفع الالكتروني من يحميه، تاريخ الاطلاع: 06 فيفري 2015، على الموقع الالكتروني: WWW.ISLAMONLINE.NET.
2. طارق البر واني ، نظم الدفع الالكتروني، تاريخ الاطلاع، 04 فيفري2015، على الموقع الالكتروني: WWW.ALWATA.COM.
3. عبد المالك حداد، واقع قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الحديثة في الجزائر(المعلوماتية والتحديات)، تاريخ الاطلاع: 25/ 04/ 2015، على الموقع الالكتروني: www.Chihab.Net
4. محمد مقبيل، "اليوم الالكتروني" "الاقتصاد العالمي والعربي"، العدد10937، السنة39، تاريخ الاطلاع 07 ديسمبر 2015، على الموقع الالكتروني: WWW.ALYAM.COM.

➢ باللغات الأجنبية:

1. *master card international"MasterCard company fact sheet:" 25 march 2015 ;http://www.mastercard intenational.com.*
2. *CARTE BANCAIRE, LALGERIE ALA TEVAINN CORNSULTE LE: 04 MARS 2015، HTTE//:WWW.ALGERIE DZ.COM.*
3. *CART MONETIQUE، "Lancée AUYOURD HUI Consulté":10 DèCEMPER 2015;http// :www.post.dz.*

الملاحق

تم بحمد الله

الملخص:

أدت ثورة الاتصـالات والمعلومات إلى بروز ظاهرة التجارة الإلكترونية التي فرضت على البنوك تقديم خدمات مصرفية عبر شبكة الانترنيت وظهور ما يسمى بالنقود الإلكترونية والتي أخذت عدة نماذج. وقد كان لذلك أهمية اقتصادية بالغة ولكنه في نفس الوقت كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية– وسائل الدفع الالكترونية– البطاقة البنكية– النقود الالكترونية.

Abstract:

The huge revolution, in the field of communication and information, has led to the raise of the electronic commerce. The latter has implied the Banks to provide their services through the web internet, and to use what is called the e-money. These changes have participated into an important economic development. However, the Central Bank is confronted to a constraint as to manage its monetary Policy.

Key words:

monetary Policy- e-payment- bank cards- e-money